

الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030: دراسة تحليلية

إعداد الطالبة/

نجلاء حمود العتيبي

الرقم الجامعي/

243001951

إشراف/

العام الدراسي

2025



إهداء

إلى من غرس فيَّ القيم، وسقاني من معين الحكمة،

إلى من كان دعاؤهم سرّ توفيقِي، وسندًا لي في كل مراحل حياتي،

إلى والديَّ الكريمين، أهدِي ثمرة جهدي وعملي، عرفانًا وتقديرًا.

وإلى من ساندني وشجّعني في مسيرتي العلمية،

إلى إخوتي وأصدقائي وزملائي،

لكم جميعًا أهدِي هذا العمل المتواضع، امتنانًا لكل دعمٍ صادق.

فهرس المحتويات

إهداء	3
قائمة الجداول	6
فهرس الأشكال	7
المستخلص	9
الفصل الأول	10
المقدمة	11
مشكلة الدراسة	12
تساؤلات الدراسة	14
أهمية الدراسة	15
أهداف الدراسة	17
فرضيات الدراسة	19
النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث	20
الفصل الثاني	23
الدراسات السابقة	23
المقدمة	24
المتغير التابع والمستقل	26
الدراسات السابقة	29
الإطار النظري للدراسة	33
الفصل الثالث	37
منهجية الدراسة	37
المقدمة	38
المنهجية وطرق البحث	40
أدوات الدراسة	42
مجتمع البحث	42
خطوات جمع البيانات	44

45.....	حدود البحث
48.....	الفصل الرابع
48.....	نتائج الدراسة
49.....	المقدمة
51.....	تحليل البيانات
53.....	النتائج
87.....	المناقشة
89.....	الخاتمة
91.....	التوصيات
93.....	المراجع
97.....	الملاحق
100.....	Abstract

قائمة الجداول

جدول 1: الوصف الاحصائي للبيانات.	52
جدول 2: الوصف الاحصائي لجنس المشاركين في التجربة.	53
جدول 3: الوصف الاحصائي لعمر المشاركين في التجربة.	55
جدول 4: الوصف الاحصائي للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة.	56
جدول 5: الوصف الاحصائي للمعرفة العامة بمفهوم الحوكمة الرقمية وأهميتها في المملكة.	58
جدول 6: الوصف الاحصائي لامتلاك الجهات الحكومية السعودية أطراً قانونية واضحة لتنظيم الحوكمة الرقمية.	59
جدول 7: الوصف الاحصائي لتضامن التشريعات السعودية أنظمة متقدمة تدعم التحول الرقمي المؤسسي.	61
جدول 8: الوصف الاحصائي لالتزام مؤسسي بتطبيق الأنظمة القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية.	62
جدول 9: الوصف الاحصائي لتحديث الأطر القانونية بشكل دوري لمواكبة التطورات التقنية.	64
جدول 10: الوصف الاحصائي لإطار القانوني الحالي في المملكة كافٍ لدعم تطبيق الحوكمة الرقمية بفعالية.	65
جدول 11: الوصف الاحصائي لمساهمة الأنظمة والتشريعات في تعزيز الشفافية والمساءلة في الجهات الرقمية.	67
جدول 12: الوصف الاحصائي لتحديد الإطار القانوني من المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات والتحول الرقمي.	68
جدول 13: الوصف الاحصائي للوضوح في توزيع المسؤوليات القانونية داخل المؤسسات عند تطبيق الحوكمة الرقمية.	70
جدول 14: الوصف الاحصائي للأنظمة الحالية تحفز المؤسسات على تطوير بنيتها التحتية الرقمية.	71
جدول 15: الوصف الاحصائي لتتماشى الحوكمة الرقمية مع مستهدفات التحول الرقمي في رؤية السعودية 2030.	73
جدول 16: الوصف الاحصائي لرؤية 2030 دفعت الجهات المعنية لتسريع سن الأنظمة والقوانين المتعلقة بالحوكمة الرقمية.	74
جدول 17: الوصف الاحصائي للجهود الواضحة لدمج الحوكمة الرقمية ضمن استراتيجيات التحول المؤسسي.	76
جدول 18: الوصف الاحصائي الإطار القانوني يعزز من التنافسية والكفاءة داخل المؤسسات الحكومية والخاصة.	77
جدول 19: الوصف الاحصائي لمساهمة رؤية 2030 في جعل الحوكمة الرقمية أولوية وطنية على المستوى التشريعي.	79
جدول 20: ملخص انجاز القضية.	80
جدول 21: احصائيات الموثوقية.	80
جدول 22: اختبار كاي اسكوير لدور الحوكمة الرقمية في مواكبة التطورات للشركات السعودية.	82
جدول 23: اختبار كاي اسكوير لدور الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية للشركات السعودية.	84
جدول 24: اختبار كاي اسكوير لدور الحوكمة الرقمية في زيادة أمن المعلومات للشركات السعودية.	85
جدول 25: تحليل التباين الأحادي (ANOVA).	86
جدول 26: ملخص عامل نموذج بايز.	86

فهرس الأشكال

- رسم توضيحي 1: التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة 54
- رسم توضيحي 2: التمثيل البياني لعمر المشاركين في التجربة 55
- رسم توضيحي 3: التمثيل البياني للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة 57
- رسم توضيحي 4: التمثيل البياني للمعرفة العامة بمفهوم الحوكمة الرقمية وأهميتها في المملكة 58
- رسم توضيحي 5: التمثيل البياني لامتلاك الجهات الحكومية السعودية أطراً قانونية واضحة لتنظيم الحوكمة الرقمية 60
- رسم توضيحي 6: التمثيل البياني لتضامن التشريعات السعودية أنظمة متقدمة تدعم التحول الرقمي المؤسسي 61
- رسم توضيحي 7: التمثيل البياني لالتزام مؤسسي بتطبيق الأنظمة القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية 63
- رسم توضيحي 8: التمثيل البياني لتحديث الأطر القانونية بشكل دوري لمواكبة التطورات التقنية 64
- رسم توضيحي 9: التمثيل البياني لإطار القانوني الحالي في المملكة كافٍ لدعم تطبيق الحوكمة الرقمية بفعالية 66
- رسم توضيحي 10: التمثيل البياني لمساهمة الأنظمة والتشريعات في تعزيز الشفافية والمساءلة في الجهات الرقمية 67
- رسم توضيحي 11: التمثيل البياني لتحديد الإطار القانوني من المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات والتحول الرقمي 69
- رسم توضيحي 12: التمثيل البياني للوضوح في توزيع المسؤوليات القانونية داخل المؤسسات عند تطبيق الحوكمة الرقمية 70
- رسم توضيحي 13: التمثيل البياني للأنظمة الحالية تحفز المؤسسات على تطوير بنيتها التحتية الرقمية 72
- رسم توضيحي 14: التمثيل البياني لتتماشى الحوكمة الرقمية مع مستهدفات التحول الرقمي في رؤية السعودية 2030 73
- رسم توضيحي 15: التمثيل البياني لرؤية 2030 دفعت الجهات المعنية لتسريع سن الأنظمة والقوانين المتعلقة بالحوكمة الرقمية 75
- رسم توضيحي 16: التمثيل البياني للجهود الواضحة لدمج الحوكمة الرقمية ضمن استراتيجيات التحول المؤسسي ... 76
- رسم توضيحي 17: التمثيل البياني لإطار القانوني يعزز من التنافسية والكفاءة داخل المؤسسات الحكومية والخاصة 78
- رسم توضيحي 18: التمثيل البياني لمساهمة رؤية 2030 في جعل الحوكمة الرقمية أولوية وطنية على المستوى التشريعي 79
- رسم توضيحي 19: متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة 81
- رسم توضيحي 20: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لدور الحوكمة الرقمية في مواكبة التطورات للشركات السعودية 83

رسم توضيحي 21: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لدور الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية للشركات السعودية

84.....

رسم توضيحي 22: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لدور الحوكمة الرقمية في زيادة أمن المعلومات للشركات

85.....السعودية

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030، من خلال استكشاف مدى فعالية الأنظمة والتشريعات القائمة في دعم التحول الرقمي وتعزيز الشفافية وأمن المعلومات داخل المؤسسات الحكومية والخاصة. تم اتباع المنهجية الكمية في جمع البيانات، حيث تم تطبيق استبيان على عينة من 172 مشاركاً يمثلون مختلف القطاعات ذات العلاقة بالحكومة الرقمية. أظهرت النتائج وجود مستوى ملحوظ من الالتزام المؤسسي بالأطر القانونية الحالية، بالإضافة إلى توافق التشريعات مع مستهدفات التحول الرقمي في رؤية 2030، مع تأكيد أهمية تحديث الأطر القانونية بشكل دوري لمواكبة التطورات التقنية. كما كشفت الدراسة عن ضرورة تعزيز التوعية القانونية والالتزام المؤسسي لضمان فعالية تطبيق الحكومة الرقمية. بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بزيادة برامج التوعية والتدريب، وتطوير الأطر التشريعية باستمرار، وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة لتعزيز بيئة رقمية قانونية متينة تدعم أهداف المملكة في التحول الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الرقمية، الإطار القانوني، رؤية 2030، التحول الرقمي، الشفافية، أمن المعلومات،

المملكة العربية السعودية.

الفصل الأول

المقدمة

تعتبر الحوكمة الرقمية أحد العناصر الأساسية التي تساهم في تعزيز فعالية الإدارة الحكومية وتطوير الخدمات العامة في العصر الحديث. حيث أصبحت التقنيات الرقمية تمثل حجر الزاوية في تطور الحكومات والمؤسسات الحديثة، حيث تتيح لها توفير خدماتها بشكل أسرع وأكثر شفافية، وتحسن من قدرة المواطنين على التفاعل مع الحكومة. ومن خلال هذه التحولات الرقمية، تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية في تطوير البنية التحتية الرقمية، ورفع كفاءة مؤسساتها الحكومية، وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك في إطار رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى تحويل المملكة إلى مركز عالمي رائد في مجال الابتكار التقني، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع العام.

إن "الحوكمة الرقمية" تُعدّ مفهومًا شاملاً يشمل كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة لإدارة وتنظيم المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة، وكذلك كيفية تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات في عمليات صنع القرار، والرقابة، والإشراف، وضمان الشفافية والمساءلة في أداء الأجهزة الحكومية. الحوكمة الرقمية تستهدف تحسين الأداء الحكومي، تعزيز الشفافية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية، مما يؤدي إلى تحسين الثقة بين الحكومة والمواطنين.

وفي إطار سعي المملكة إلى تعزيز الحوكمة الرقمية، تأتي رؤية 2030 كمحدد رئيسي لتحقيق هذه الأهداف الطموحة. إذ تسعى المملكة من خلال هذه الرؤية إلى تحقيق تحول رقمي شامل يعزز من كفاءة القطاع العام، ويسهم في تقديم خدمات حكومية متميزة للمواطنين والمقيمين. كما تسعى المملكة إلى ضمان أن تكون التشريعات والسياسات الرقمية متوافقة مع أفضل المعايير الدولية في مجال الحوكمة.

من هنا تنبع أهمية دراسة الإطار القانوني للحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية، حيث يشكل هذا الإطار الأساس الذي تقوم عليه سياسات واستراتيجيات الحوكمة الرقمية. وهو ما يستدعي فهمًا معمقًا لدور التشريعات الرقمية في تعزيز الكفاءة والشفافية داخل الأجهزة الحكومية، ودراسة تأثير هذه التشريعات على تطبيق الحوكمة الرقمية في مؤسسات الدولة.

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني للحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية، وتحليل آثاره في ضوء رؤية 2030. تهدف الدراسة إلى دراسة التشريعات القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية، وكيفية تنظيم هذه التشريعات وتطويرها بما يتماشى مع التحولات الرقمية الحديثة، وكيفية تحقيق التوازن بين التقنية

وحماية الحقوق والحريات الفردية. كما تتناول الدراسة التحديات التي قد تواجه المملكة في تطبيق هذا الإطار القانوني بشكل فعال، وكيفية التغلب على هذه التحديات من خلال تطوير بنية قانونية مرنة وقادرة على التكيف مع المستجدات التكنولوجية.

ولعل أبرز ما يميز الدراسة هو التركيز على الأبعاد القانونية للحكومة الرقمية في المملكة، بحيث تركز على تحليل السياسات والتشريعات، وكذلك القوانين التي تم وضعها لضمان تطبيق هذه السياسات بشكل قانوني ومنظم. وبالإضافة إلى ذلك، تركز الدراسة على مدى قدرة المملكة على تحقيق أهداف رؤية 2030 من خلال هذه الجهود القانونية في الحكومة الرقمية، من خلال دراسة التفاعل بين التشريعات الرقمية والتنفيذ العملي لهذه المبادرات. إن هذه الدراسة تأتي في وقت حساس، حيث تزداد أهمية الحكومة الرقمية في عالمنا المعاصر، وتصبح القوانين والسياسات التي تحكم هذا المجال محط اهتمام بالغ لدى جميع الأطراف، سواء على مستوى الحكومة أو القطاع الخاص أو حتى المواطنين. لذا، فإن الاهتمام بالحكومة الرقمية، وتنظيمها قانونيًا في المملكة، يتطلب دراسة معمقة تهدف إلى تقديم تصورات علمية تؤسس لتطوير هذا القطاع المهم.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في التحديات القانونية التي تواجه المملكة العربية السعودية في تطبيق الحكومة الرقمية بشكل فعال يتماشى مع رؤية المملكة 2030. ففي ظل التطور التكنولوجي السريع، أصبحت الحاجة إلى إطار قانوني متكامل يتماشى مع هذا التحول الرقمي ضرورة ملحة لضمان إدارة مؤسسات الدولة بشكل شفاف وفعال. إلا أن هذا التحول لا يخلو من تحديات قانونية تتعلق بنقل التشريعات الحالية إلى بيئة رقمية، مما يستدعي وضع قوانين وتشريعات جديدة، أو تعديل القوانين القائمة لتواكب هذا التغيير التكنولوجي السريع.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة في مجال التحول الرقمي، تظل هناك تحديات رئيسية في كيفية تطبيق الحكومة الرقمية على نحو يتماشى مع المعايير القانونية والأخلاقية المعتمدة دوليًا. فالتحديات تتعلق بالمواءمة بين التطبيقات التقنية الحديثة والأطر القانونية القائمة، إضافة إلى الحاجة إلى ضمان حماية حقوق الأفراد وحرياتهم في هذا العالم الرقمي المتسارع. كما تواجه المملكة تحديات في ضمان الشفافية والمساءلة في ظل استخدام التكنولوجيا

الحديثة، فضلاً عن أهمية تحقيق التوازن بين الابتكار الرقمي والحفاظ على الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية¹.

المشاكل المترتبة على مشكلة الدراسة

1. من أبرز المشكلات التي تترتب على هذه المشكلة الرئيسية هي وجود فجوات تشريعية تتعلق بتنظيم الأنظمة الرقمية في المؤسسات الحكومية. إذ تفتقر بعض القوانين الحالية إلى القدرة على تنظيم عمليات الحوكمة الرقمية بفعالية، مما يعيق قدرة الحكومة على تطبيق التحول الرقمي وفقاً للمعايير العالمية.
2. مع التحول الرقمي، تزايد المخاوف حول كيفية حماية بيانات الأفراد والمواطنين وضمان الخصوصية في ظل الاستخدام الواسع للتقنيات الحديثة. فغياب إطار قانوني محكم لحماية البيانات الشخصية يمكن أن يعرض الأفراد للمخاطر المرتبطة بالتسريب أو الاستغلال غير المشروع للمعلومات.
3. تواجه المملكة مشكلة تنسيق التشريعات والسياسات بين مختلف الجهات الحكومية، خاصة مع تزايد عدد المبادرات الرقمية والجهات المعنية بها. هذا يخلق تحدياً في توفير إطار قانوني موحد يعزز التنسيق بين هذه الجهات ويضمن تطبيقاً فعالاً للحوكمة الرقمية عبر كافة القطاعات.
4. تواجه المملكة تحدياً في تحديث التشريعات والأنظمة القانونية بشكل مستمر لتواكب التغيرات التكنولوجية المتسارعة. إذ تحتاج المملكة إلى بيئة قانونية مرنة قادرة على التكيف مع التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا والابتكار الرقمي.
5. تطبيق الحوكمة الرقمية يتطلب وجود ضوابط قانونية واضحة تشمل جميع جوانب الحوكمة بدءاً من صنع القرار، مروراً بالرقابة على الأداء الحكومي، وصولاً إلى مساءلة المسؤولين. في غياب هذه الضوابط، يمكن أن يواجه التحول الرقمي صعوبة في تحقيق أهداف الشفافية والمساءلة التي تهدف إليها رؤية 2030.

¹ Alojail, M. (2023). Critical Success Factors and Challenges in Adopting Digital Transformation in the Saudi Ministry of Education. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/375130974_Critical_Success_Factors_and_Challenges_in_Adopting_Digital_Transformation_in_the_Saudi_Ministry_of_Education

6. مع تطور التقنيات الرقمية، تزداد التهديدات السيبرانية، مما يستدعي وضع تشريعات قانونية قوية لحماية الأنظمة الرقمية الحكومية من الهجمات الإلكترونية، وضمان أمن البيانات وحمايتها من المخاطر المرتبطة بالعالم الرقمي².

في ضوء هذه المشاكل، يتمثل السؤال الرئيسي لهذه الدراسة في: "كيف يمكن تعزيز الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية بما يتماشى مع رؤية 2030 لضمان تطبيق فعال وأمن للحكومة الرقمية في المؤسسات الحكومية؟"

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني المنظم للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية، وذلك في سياق التحولات التي تشهدها البلاد ضمن رؤية 2030، والتي جعلت من التحول الرقمي أحد ركائزها الأساسية. ويهدف هذا التحليل إلى فهم مدى ملاءمة وفعالية الأنظمة والتشريعات الحالية في دعم الحكومة الرقمية، وتحديد أوجه القوة والقصور فيها، بما يساهم في بناء نموذج قانوني متكامل يُعزز من كفاءة الأداء المؤسسي وجودة الخدمات الرقمية. وانطلاقاً من ذلك، تتمحور الدراسة حول عدد من التساؤلات الجوهرية، من أبرزها:

- السؤال الرئيسي للدراسة:

- كيف يمكن تعزيز الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية بما يتماشى مع رؤية 2030 لضمان تطبيق فعال وأمن للحكومة الرقمية في المؤسسات الحكومية؟

- الأسئلة الفرعية:

1. ما هي الأطر القانونية الحالية التي تحكم الحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية؟
2. ما هي التحديات القانونية التي تواجه المملكة في تطبيق الحكومة الرقمية؟
3. كيف يمكن للحكومة الرقمية أن تساهم في تحسين الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي؟

² Rodrigues, R. (2020). Legal and human rights issues of AI: Gaps, challenges and vulnerabilities. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2666659620300056>

4. ما هي أفضل التجارب الدولية في الإطار القانوني للحكومة الرقمية التي يمكن الاستفادة منها في المملكة؟
5. ما هي التوصيات اللازمة لتطوير التشريعات والسياسات القانونية المتعلقة بالحكومة الرقمية في ضوء رؤية

2030؟

أهمية الدراسة

تعد الدراسة ذات أهمية بالغة نظراً للفجوة البحثية القائمة في الأدبيات القانونية والإدارية، حيث إن معظم الدراسات السابقة تناولت الحكومة الرقمية إما من منظور تقني بحت أو ركزت على الجوانب الإدارية والتنظيمية دون التعمق الكافي في الأطر القانونية والمؤسسية الداعمة للتحويل الرقمي، خصوصاً في السياق السعودي. وفي ظل التحولات الجذرية التي تشهدها المملكة ضمن إطار رؤية 2030، والتي أولت اهتماماً كبيراً بالتحويل الرقمي كأحد محاور التنمية المستدامة، تبرز الحاجة إلى تحليل دقيق وشامل للإطار القانوني الناظم للحكومة الرقمية، من أجل تقييم مدى ملاءمته وتكامله مع أهداف الرؤية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في سد هذه الفجوة من خلال تقديم قراءة تحليلية للأنظمة والتشريعات الحالية، واستكشاف مدى مواكبتها للمتطلبات المتجددة للحكومة الرقمية، واقتراح التوصيات التشريعية اللازمة لتعزيز فاعلية الحكومة الرقمية بما يتماشى مع تطلعات المملكة المستقبلية.

الأهمية العلمية للدراسة

1. تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة القانونية السعودية والعربية بمجموعة من المعارف والأفكار المتعمقة حول العلاقة بين الحكومة الرقمية والتشريعات القانونية. حيث تُعتبر دراسة الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة مجالاً غير مسبق في الأبحاث الأكاديمية المحلية، إذ لا تزال الدراسات التي تتناول العلاقة بين الحكومة الرقمية والقانون في البيئة السعودية في مراحلها الأولى. ومن خلال هذه الدراسة، يمكن توفير قاعدة بيانات علمية غنية للباحثين في مجالات الحكومة الرقمية، التكنولوجيا القانونية، والسياسات العامة.
2. تساعد الدراسة في توضيح التحديات التي يواجهها المحامون، القضاة، والمهنيون القانونيون في السعودية في التعامل مع قضايا الحكومة الرقمية. كما تقدم تحليلات معمقة حول كيفية تطبيق القوانين الحالية أو تطوير قوانين جديدة بما يتلاءم مع المستجدات التكنولوجية. وبالتالي، يمكن لهذه الدراسة أن تصبح مرجعاً مهماً للباحثين الذين يتعاملون مع قضايا التحويل الرقمي في القطاع العام.

3. تهدف الدراسة إلى تطوير مفاهيم قانونية مبتكرة يمكن أن تساهم في تحقيق التوازن بين الابتكار الرقمي وحماية حقوق الأفراد. من خلال هذه الدراسة، يتم فتح أفق لمزيد من البحث حول التشريعات التي يمكن تطويرها أو تعديلها لتمكين المملكة من التعامل بشكل قانوني وآمن مع التطور الرقمي السريع.
4. تقدم الدراسة مقارنة تحليلية للأطر القانونية الدولية المتعلقة بالحوكمة الرقمية، مما يتيح للباحثين في المملكة فهم كيفية تطبيق التجارب الدولية الناجحة، وكيفية مواءمتها مع الواقع السعودي. هذا البحث يساعد في بناء تصورات قانونية مبتكرة تلائم خصائص المملكة الاجتماعية والاقتصادية³.

الأهمية العملية للدراسة

1. من أهم الأهداف العملية لهذه الدراسة هو المساهمة في تنفيذ رؤية المملكة 2030 التي تركز بشكل كبير على التحول الرقمي في القطاع العام والخاص. ففهم كيفية بناء الإطار القانوني المناسب للحوكمة الرقمية يعد أمراً حيوياً لضمان أن التحول الرقمي في المملكة لا يتسبب في مشكلات قانونية أو تنظيمية. وعليه، فإن الدراسة تساهم في تحقيق الرؤية من خلال توفير إطار قانوني مرن يعزز من تطبيق المشاريع الرقمية في المملكة.
2. إن الحوكمة الرقمية تُعد أحد الأسس التي من خلالها يمكن تحسين الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي. لذلك، فإن تطوير الإطار القانوني الذي يحكم تطبيق الحوكمة الرقمية يساعد في ضمان توفير بيئة قانونية واضحة للمواطنين، بما يضمن حماية حقوقهم في التعامل مع الحكومة الرقمية. وهذا يساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، ويحقق مبدأ الشفافية الذي يركز عليه بشكل كبير برنامج التحول الرقمي.
3. تقدم الدراسة حلولاً عملية للقوانين التي قد تكون عتيقة أو غير متوافقة مع التحديات التكنولوجية المعاصرة. فوجود قوانين مرنة وسريعة التكيف مع التغيرات التكنولوجية يعد من الأسس التي تساهم في ضمان فاعلية الحوكمة الرقمية. كما تساهم الدراسة في تحفيز صانعي السياسات في المملكة لتحديث قوانين حماية البيانات الشخصية، وحقوق الأفراد في البيئة الرقمية.

³ Taala, W. D. (2019). Impact of Saudi Digital Library (SDL) to Saudi Research Output: A Review. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/331934577_Impact_of_Saudi_Digital_Library_SDL_to_Saudi_Research_Output_A_Review

4. تلعب الدراسة دورًا عمليًا في دعم المؤسسات الحكومية في تحديد كيفية وضع السياسات القانونية التي تدير العمليات الرقمية داخل هذه المؤسسات. من خلال تقديم تحليل مفصل للقوانين المحلية والدولية، تساعد الدراسة في تشكيل فهم أعمق للأطر القانونية التي تضمن تقديم خدمات رقمية بشكل قانوني وأمن. هذا من شأنه أن يساهم في زيادة فعالية التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية ويعزز قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين.

5. في ظل التحول الرقمي، تبرز أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص، وخصوصًا في مجال تطوير الأطر القانونية التي تحكم هذا التحول. الدراسة تساعد على وضع التصورات القانونية التي تساهم في تسهيل التعاون بين هذه القطاعات، من خلال خلق بيئة قانونية تشجع على الابتكار، وتعزز من تحقيق الأهداف المشتركة في تنفيذ الحوكمة الرقمية.

6. التحول الرقمي يفتح المجال لمخاطر تتعلق بالأمن السيبراني وحماية البيانات، وهنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تقديم حلول قانونية للتعامل مع هذه المخاطر، بما يساهم في ضمان بيئة رقمية آمنة للمواطنين. كما تساعد هذه الدراسة في تطوير القوانين المتعلقة بالأمن السيبراني، مما يساهم في تعزيز حماية المعلومات الشخصية والحساسية في العالم الرقمي.⁴

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحليل وتقييم الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية، وتقديم رؤى قانونية تساهم في تطوير التشريعات والسياسات المتصلة بالحكومة الرقمية في ضوء رؤية المملكة 2030. تهدف الدراسة إلى فهم التحديات القانونية التي تواجه التحول الرقمي في المملكة وتقديم حلول قانونية لتمكين الجهات الحكومية من تطبيق الحوكمة الرقمية بشكل فعال وأمن.

⁴ Alhujaili, R. (2023). E-government implementation's impact on Saudi vision 2030 to become an international logistic center. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/372808825_E-government_implementation's_impact_on_Saudi_vision_2030_to_become_an_international_logistic_center

وفيما يلي الأهداف الفرعية المتفرعة من الهدف الرئيسي:

1. تحليل الأطر القانونية الحالية المتعلقة بالحوكمة الرقمية

يهدف هذا الهدف إلى دراسة التشريعات القانونية الحالية في المملكة التي تحكم التحول الرقمي وتقييم مدى توافقها مع متطلبات الحوكمة الرقمية في العصر الحالي. كما سيتم دراسة مدى ملاءمة هذه الأطر القانونية للتطورات التكنولوجية السريعة التي تشهدها المملكة.

2. استكشاف التحديات القانونية المتعلقة بالتحول الرقمي

يتضمن هذا الهدف دراسة التحديات القانونية التي قد تعترض تطبيق الحوكمة الرقمية في المملكة، مثل قضايا الخصوصية وحماية البيانات، وأمن المعلومات، وحوكمة استخدام البيانات الحكومية، وكيفية التعامل مع القوانين الدولية في هذا المجال.

3. تحديد دور الحوكمة الرقمية في تحسين الشفافية والمساءلة

يسعى هذا الهدف إلى فهم كيف يمكن أن تسهم الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الأجهزة الحكومية. كما سيتم تحليل كيف يمكن للإطار القانوني أن يدعم هذه المبادئ من خلال توفير بيئة قانونية تسهم في تحسين الأداء الحكومي ورفع مستوى الثقة بين المواطنين والحكومة.

4. مقارنة الإطار القانوني للحوكمة الرقمية في المملكة مع التجارب الدولية :

يهدف هذا الهدف إلى مقارنة الأطر القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية في المملكة مع تلك المتبعة في دول أخرى رائدة في مجال التحول الرقمي. هذا سيمكن الدراسة من تحديد أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها في المملكة.

5. اقتراح توصيات لتطوير التشريعات والسياسات القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية

بناءً على نتائج التحليل والتقييم، يسعى هذا الهدف إلى تقديم توصيات عملية لتطوير وتعديل التشريعات الحالية المتعلقة بالحوكمة الرقمية بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030، ويضمن تحقيق الفعالية والاستدامة في تطبيق هذه الحوكمة في كافة القطاعات الحكومية.

فرضيات الدراسة

انطلاقاً من أهمية الإطار القانوني كأحد العوامل الحاسمة في نجاح تطبيق الحوكمة الرقمية، especially في ظل التوجهات الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف مدى تكامل التشريعات والأنظمة الوطنية مع متطلبات التحول الرقمي. ومن خلال التحليل القانوني والمعياري، تهدف الدراسة إلى بناء تصور علمي عن فعالية البيئة التشريعية الحالية، وتحديد مدى قدرتها على دعم مبادئ الشفافية، والمساءلة، وكفاءة الأداء في البيئة الرقمية. وبناءً على ذلك، تنطلق الدراسة من عدد من الفرضيات التي تسعى إلى اختبارها، من أبرزها:

- الفرضية الرئيسية للدراسة:

- وجود تحديات قانونية كبيرة في تطبيق الحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية، مما يستدعي تطوير إطار قانوني متكامل يتماشى مع رؤية المملكة 2030.

- الفرضيات الفرعية:

1. الأطر القانونية الحالية في المملكة لا تلي تمامًا احتياجات التحول الرقمي في القطاع الحكومي.
2. توجد فجوات تشريعية في قوانين حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني التي تعيق تطبيق الحوكمة الرقمية بشكل آمن وفعال.
3. يمكن للحوكمة الرقمية أن تسهم في تحسين مستوى الشفافية والمساءلة في الأجهزة الحكومية من خلال تطوير إطار قانوني مناسب.
4. الدول الرائدة في التحول الرقمي تقدم نماذج قانونية يمكن الاستفادة منها لتطوير الإطار القانوني للحوكمة الرقمية في المملكة.
5. تطوير التشريعات والسياسات القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية في المملكة يسهم في تعزيز تحقيق أهداف رؤية 2030 في التحول الرقمي.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

- أولاً: الإطار النظري العام للبحث

ينطلق هذا البحث من افتراض أساسي مفاده أن التحول الرقمي الذي تشهده المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030 لا يمكن أن يحقق أهدافه الاستراتيجية دون وجود منظومة قانونية متكاملة تنظم مختلف مكونات الحوكمة الرقمية. ولهذا، يعتمد البحث في جوهره على النظرية المؤسسية الحديثة (New Institutional Theory) بوصفها الإطار النظري الأنسب لفهم العلاقة بين القانون والتكنولوجيا، وتفسير التحولات التي يشهدها النظام الإداري والقانوني في ظل التطورات الرقمية المتسارعة.

تُعنى هذه النظرية بدراسة الكيفية التي تتشكل بها المؤسسات (ومن ضمنها الأطر القانونية والتنظيمية) نتيجة للتفاعل بين العوامل الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية، والاجتماعية. وهي تنظر إلى القانون بوصفه أداة ديناميكية، تتطور بتطور الواقع، وتتأثر بالسياقات التي تُطبق فيها. ومن خلال هذه الرؤية، يسعى البحث إلى تحليل الكيفية التي استجابت بها الأطر القانونية السعودية لمتطلبات التحول الرقمي، ومدى مرونتها وكفاءتها في تنظيم مفاهيم جديدة مثل الهوية الرقمية، البيانات المفتوحة، حماية الخصوصية، أمن المعلومات، والحوكمة التقنية⁵.

- ثانياً: نظرية الحوكمة الرشيدة كأساس مفاهيمي

من أجل بناء تقييم علمي دقيق للإطار القانوني الناظم للحوكمة الرقمية في المملكة، يستعين البحث أيضاً بنظرية الحوكمة الرشيدة (Good Governance Theory)، التي أصبحت مرجعاً أساسياً في تحليل أداء المؤسسات العامة. تقوم هذه النظرية على مجموعة من المبادئ التي تشكل القاعدة الأخلاقية والإدارية لأي منظومة حوكمة ناجحة، ومن أهمها: الشفافية، المساءلة، المشاركة المجتمعية، الكفاءة، العدالة، وسيادة القانون.

تُسهم هذه النظرية في توجيه التحليل القانوني نحو التحقق من مدى التزام التشريعات والسياسات السعودية بهذه المبادئ، وتقييم ما إذا كانت البيئة القانونية تدعم بالفعل حوكمة رقمية فعالة، أم أنها ما تزال تفتقر إلى بعض الضمانات

⁵ Zygiaris, S. (2023). The journey from e-government to digital transformation: the case of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/366769522_The_journey_from_e-government_to_digital_transformation_the_case_of_Saudi_Arabia

الضرورة لتحقيق هذا الهدف. وتساعد هذه الرؤية أيضاً في توضيح الفجوة بين النصوص القانونية وبين ممارسات التطبيق، مما يدفع إلى التوصية بإصلاحات تشريعية وتنظيمية تسهم في تقوية البنية المؤسسية للدولة الرقمية⁶.

- ثالثاً: المنهج التحليلي الوصفي كأساس علمي للبحث

يعتمد هذا البحث في معالجته للمشكلة البحثية على المنهج التحليلي الوصفي، وهو أحد المناهج المعتمدة في البحوث القانونية التي تهدف إلى استقراء النصوص وتحليلها في ضوء السياق العام الذي تنشأ فيه. يقوم هذا المنهج على تحليل الأنظمة السعودية ذات الصلة بالحوكمة الرقمية، مثل نظام البيانات، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، ونظام التجارة الإلكترونية، واللوائح الصادرة عن هيئة الحكومة الرقمية، وسدايا، وغيرها من الجهات المختصة.

لا يقتصر هذا المنهج على وصف الواقع القانوني، بل يتعداه إلى فحص مدى فعالية هذه النصوص في تحقيق أهداف الحوكمة الرقمية، والتعرف على الثغرات أو التداخلات التشريعية التي قد تحدّ من فاعلية النظام القانوني ككل. كما يُمكن هذا المنهج من دراسة تطور النصوص القانونية مع مرور الوقت، ومقارنة اتجاهاتها مع ما تفرضه رؤية 2030 من التزامات في مجال التحول الرقمي⁷.

- رابعاً: المنهج المقارن في تقييم التجارب الدولية

رغبةً في تحقيق مستوى عالٍ من العمق العلمي، يستخدم البحث المنهج المقارن كأداة مساندة لتحليل واقع الحوكمة الرقمية في المملكة من خلال مقارنته بتجارب دول أخرى، مثل إستونيا وسنغافورة وكندا، والتي تُعد من الدول الرائدة عالمياً في بناء أطر قانونية متطورة لدعم الحوكمة الرقمية. تسمح هذه المقارنة باستخلاص الدروس المستفادة، وبيان أوجه التشابه والاختلاف بين السياق السعودي وهذه النماذج الدولية، وتحديد العناصر التي يمكن مواءمتها محلياً.

⁶ Bernardo, B. M. (2024). Data governance & quality management—Innovation and breakthroughs across different fields. 9(4). Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2444569X24001379>

⁷ Kaur, P. (2021). A systematic literature review on cyberstalking. An analysis of past achievements and future promises. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S004016252031252X>

يُفيد هذا المنهج أيضاً في الكشف عن الابتكارات التشريعية التي قد تساعد في التغلب على بعض التحديات التي تواجه السعودية في مسيرتها الرقمية، مثل القضايا المتعلقة بحماية البيانات، الأمن السيبراني، تكامل المنصات الرقمية، وحوكمة الذكاء الاصطناعي⁸.

- خامساً: المنهج الاستشرافي ودوره في تصور المستقبل القانوني

يستند البحث إلى المنهج الاستشرافي (Foresight Approach)، الذي يُعد منهجاً حديثاً يُستخدم لتحليل الاتجاهات المستقبلية وتوقع السيناريوهات المحتملة بناءً على المعطيات الحالية. وبالنظر إلى أن رؤية المملكة 2030 تمثل خطة طويلة الأجل للتحوّل الوطني، فإن من الضروري توظيف هذا المنهج لتصور مستقبل الحوكمة الرقمية، وتقدير ما يحتاجه النظام القانوني من تطوير تشريعي وتنظيمي لمواكبة تسارع التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية.

يساعد هذا المنهج في تجاوز حدود التحليل القانوني التقليدي، من خلال تقديم قراءة استشرافية لما يجب أن يكون عليه القانون في المستقبل القريب، وليس فقط ما هو قائم حالياً. وهو ما يجعل التوصيات الختامية للبحث أكثر واقعية، وذات طابع عملي ينسجم مع تطلعات الدولة الرقمية الحديثة⁹.

⁸ Kwok, W. M. (2024). United Nations E-Government Survey 2024 - Chapter 1 A Digital government Model Framework For Sustainable Development. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/384080655_United_Nations_E-Government_Survey_2024_-_Chapter_1_A_Digital_government_Model_Framework_For_Sustainable_Development

⁹ Alnajim, A. (2024). The Role and Impact of Saudi Vision 2030 in Leadership Development. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/379436769_The_Role_and_Impact_of_Saudi_Vision_2030_in_Leadership_Development

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

المقدمة

يمثل هذا الفصل أحد الركائز الأساسية في البنية العلمية للبحث، إذ يُعنى بوضع الأسس النظرية والتحليلية التي يقوم عليها، كما يُمهّد للفصول التالية من خلال توضيح المفاهيم الجوهرية التي يتناولها، وسياقها البحثي، وأبعادها القانونية والاجتماعية والمؤسسية. ومن خلال التعمق في هذا الفصل، تتبلور ملامح الإشكالية البحثية بوضوح، وتتحدد معالم التحليل الذي سيتبع لاحقاً في الدراسة، سواء فيما يتعلق بالبنية القانونية المنظمة للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية أو في فهم التحديات والفرص التي يفرضها واقع التحول الرقمي ضمن إطار رؤية 2030.

يهدف هذا الفصل إلى بناء الخلفية العلمية التي تساعد في تفسير النتائج المتوقعة من الدراسة، حيث يتم الوقوف على أهم المفاهيم المحورية التي يدور حولها موضوع البحث، مع توضيح الروابط والعلاقات التفاعلية بينها. وتتجلى أهمية ذلك في كون المفاهيم الأساسية لا تُعدّ مجرد مصطلحات جامدة، بل تمثل مرتكزات تحليلية تحمل دلالات متعددة، تتأثر بسياقها القانوني والإداري، وبالظروف الاقتصادية والسياسية التي تحيط بها. وبالتالي، فإن هذا التأسيس النظري العميق يضمن أن يكون البحث قائماً على بنية مفاهيمية واضحة، تسهل قراءة النتائج وتفسيرها بشكل علمي دقيق.

يقدم هذا الفصل ركيزة معرفية مهمة من خلال ربط موضوع البحث بمجموعة من الجهود العلمية السابقة التي تناولت موضوعات ذات صلة، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي. وهذا الربط لا يقتصر فقط على استعراض الجهود العلمية السابقة، بل يتجاوز ذلك إلى تحليل مدى توافق أو تعارض تلك الجهود مع ما يسعى هذا البحث إلى تقديمه، مما يُكسب الدراسة بُعداً مقارنياً ويُبرز مدى أصالتها وحداثها طرحها.

كما يُعزز هذا الفصل من قيمة الدراسة من خلال تحديد الاتجاهات النظرية التي تساعد في تفسير ظاهرة الحكومة الرقمية ضمن الإطار القانوني السعودي، وهو ما يُعدّ خطوة بالغة الأهمية لفهم أبعاد الظاهرة محل البحث. فمن خلال تحديد المسارات النظرية التي سيتم اتباعها، يستطيع الباحث أن يفسر آليات عمل المنظومة القانونية الرقمية، ويحلل مدى نضجها أو قصورها، ومدى تجاوبها مع متطلبات الواقع المعاصر الذي تفرضه التحولات التكنولوجية السريعة.

إن أهمية هذا الفصل لا تكمن فقط في كونه يقدّم التمهيد النظري والمنهجي الضروري لفهم موضوع البحث، بل أيضاً في كونه يشكل نقطة الانطلاق الحقيقية لأي تحليل لاحق. فبدونه، تبقى الإشكالية البحثية ناقصة التفسير، وتفتقر

إلى الأطر المرجعية التي تساعد على وضعها في سياقها الصحيح. ولذلك، فإن هذا الفصل لا يؤدي وظيفة استعراضية فقط، بل يمثل جزءاً حيوياً من عملية بناء المعرفة، ويؤثر بشكل مباشر في نوعية النتائج التي ستُستخلص لاحقاً.

ومن خلال هذا التأسيس المتكامل، يسعى الباحث إلى أن يقدم قراءة علمية دقيقة للإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة، بما يعكس طبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها الدولة في ظل الرؤية الطموحة 2030، وبما يواكب في الوقت نفسه الحراك العالمي نحو تعزيز مفاهيم الحوكمة الرقمية، وتطوير التشريعات لتكون أكثر مرونة وفاعلية واستجابة لتحديات العصر الرقمي.

المتغير التابع والمستقل

- أولاً: المتغير التابع – الحوكمة الرقمية

تُعد الحوكمة الرقمية المتغير التابع في هذه الدراسة، وهي تمثل النتيجة التي تسعى الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة عليها وقياس مدى تطورها في السياق السعودي. ويقصد بالحوكمة الرقمية تلك الآليات والتشريعات والممارسات التي تنظم العلاقة بين الحكومة والمواطنين والمستفيدين من الخدمات، من خلال استخدام الوسائل الرقمية الحديثة لضمان الكفاءة، والمساءلة، والشفافية، وحماية الحقوق، وتعزيز المشاركة المجتمعية.

وتكمن أهمية الحوكمة الرقمية في كونها الإطار الذي يتم من خلاله إدارة الشأن العام بطريقة ذكية وفعالة، تعتمد على التقنيات الحديثة، وتستند إلى بنية تنظيمية وقانونية واضحة تحكم العمل المؤسسي الرقمي. ومن هنا، فإن الحوكمة الرقمية ليست هدفاً تقنياً بحتاً، بل هي نموذج إداري وقانوني متكامل يسعى إلى تحسين الأداء الحكومي وضمان العدالة وجودة الخدمات.

في سياق رؤية المملكة 2030، أصبحت الحوكمة الرقمية ضرورة استراتيجية، وليست مجرد خيار، حيث تمثل أحد الركائز الأساسية في تحقيق التحول المؤسسي الشامل، وتعزيز التنافسية، ورفع كفاءة القطاع العام، ولذلك فإن هذه الدراسة تركز على فهم كيف تتشكل الحوكمة الرقمية في المملكة من خلال الإطار القانوني المنظم لها، وتأثير بعض العوامل المؤسسية والتشريعية على فاعليتها¹⁰.

- ثانياً: المتغيرات المستقلة

1. مواكبة التطورات

يمثل هذا المتغير أحد أبرز العوامل المؤثرة على نجاح الحوكمة الرقمية. فبما أن الحوكمة الرقمية تقوم على التقنيات الحديثة وأساليب الإدارة الرقمية، فإن قدرة النظام القانوني والمؤسسي على مواكبة التطورات التكنولوجية تلعب دوراً محورياً في ضمان فاعلية هذه الحوكمة. مواكبة التطورات تعني مدى قدرة التشريعات والأنظمة على التكيف مع المستجدات الرقمية، من حيث الاستجابة السريعة للتغيرات التقنية، وإصدار تنظيمات جديدة تواكب الذكاء

¹⁰ Chohan, S. R. (2020). Strengthening digital inclusion through e-government: cohesive ICT training programs to intensify digital competency. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/02681102.2020.1841713>

الاصطناعي، البلوك تشين، إنترنت الأشياء، وغيرها من تقنيات التحول الرقمي. فإذا عجزت القوانين عن التحديث، أو بقيت جامدة أمام هذا التقدم، فإن ذلك ينعكس سلباً على أداء الحوكمة الرقمية، ويُضعف من جدواها العملية. ومن هنا، تبرز أهمية هذا المتغير في قياس مدى مرونة المنظومة القانونية السعودية في التفاعل مع البيئة الرقمية المتغيرة، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بنجاح السياسات المرتبطة بالحوكمة الرقمية¹¹.

2. تعزيز الشفافية

الشفافية عنصر جوهري في أي نظام حوكمة، وتتضاعف أهميته في البيئة الرقمية، حيث تتسع فجوة الثقة بين المواطن والمؤسسة ما لم تُضمن المعلومات وتُنشر بطريقة واضحة، قابلة للوصول، وقائمة على المصداقية. ويقيس هذا المتغير مدى التزام الإطار القانوني والتشريعي في المملكة بترسيخ مبادئ الشفافية في العمليات الرقمية، سواء على مستوى تقديم الخدمات، أو في ما يتعلق بإتاحة البيانات الحكومية، أو في ممارسات الإدارة الإلكترونية داخل مؤسسات الدولة. يعكس هذا المتغير مدى التفاعل بين الأنظمة القائمة وبين متطلبات النزاهة والمساءلة، ويُعد عنصراً مؤثراً في قبول المواطنين للنموذج الرقمي للحكم، وبالتالي يؤثر بشكل مباشر على فاعلية الحوكمة الرقمية واستدامتها. فكلما زادت الشفافية ووضوح الإجراءات، كلما تعززت ثقة الأفراد في النظام الرقمي، وارتفعت معدلات التفاعل والمشاركة، وهي مؤشرات مهمة لنجاح الحوكمة الرقمية¹².

3. أمن المعلومات

أمن المعلومات هو حجر الأساس لأي تحول رقمي ناجح، ويكتسب أهمية مضاعفة عند الحديث عن الحوكمة الرقمية، لأنه يرتبط بحماية البيانات الشخصية للمواطنين، وضمان سلامة المعاملات الحكومية الإلكترونية، ومنع الاختراقات والتهديدات السيبرانية. ويمثل هذا المتغير مدى كفاءة البنية التشريعية والتنظيمية في المملكة في تأمين البيئة الرقمية، من خلال قوانين واضحة، ومؤسسات متخصصة، واستراتيجيات أمنية حديثة. إن غياب أو ضعف الضمانات القانونية

¹¹ Milakovich, M. (2021). Digital Governance: Applying Advanced Technologies to Improve Public Service. Retrieved from

https://www.researchgate.net/publication/354180579_Digital_Governance_Applying_Advanced_Technologies_to_Improve_Public_Service

¹² Jopang, J. (2024). Exploring the Relationship Between E-Government, Transparency, and Citizen Trust in Government Services. Retrieved from

https://www.researchgate.net/publication/383602057_Exploring_the_Relationship_Between_E-Government_Transparency_and_Citizen_Trust_in_Government_Services

لأمن المعلومات يُعد من أبرز المعوقات أمام الحوكمة الرقمية، لأنه يهدد ثقة المستخدمين في الخدمات الرقمية، ويعرقل انتشارها وتبنيها على نطاق واسع. وبالتالي، فإن أمن المعلومات لا يُعد فقط مسألة تقنية، بل هو متغير مستقل يؤثر بعمق في الحوكمة الرقمية، خاصة إذا ما قيس ضمن منظومة قانونية قادرة على فرض العقوبات، وتنظيم الوصول إلى البيانات، وحماية الخصوصية، وتحقيق التوازن بين الشفافية والأمن¹³.

- ثالثاً: العلاقة بين المتغيرات

تقوم العلاقة بين المتغير التابع (الحوكمة الرقمية) والمتغيرات المستقلة (مواكبة التطورات، تعزيز الشفافية، أمن المعلومات) على مبدأ التأثير المباشر وغير المباشر. فكل من هذه المتغيرات يساهم في تشكيل البيئة القانونية والتنظيمية التي توطر الحوكمة الرقمية، كما يؤثر في مستوى كفاءتها وفعاليتها وقدرتها على التكيف مع تحديات العصر الرقمي. فعندما يكون هناك نظام قانوني مرن يواكب التطورات التقنية باستمرار، ويعزز من الشفافية والوضوح في العمليات الحكومية، ويوفر حماية قانونية قوية للمعلومات، فإن ذلك يؤدي إلى بناء حوكمة رقمية متكاملة ومستقرة، تتيح للدولة تقديم خدمات فعالة وعادلة وأمنة عبر الوسائل الرقمية. كما أن العلاقة بين هذه المتغيرات ليست منفصلة، بل تكاملية، فكل متغير منها يعزز الآخر، ويؤدي إلى مضاعفة الأثر العام على الحوكمة الرقمية. فمثلاً، مواكبة التطورات دون وجود شفافية أو أمن معلومات لن يحقق نجاحاً، وكذلك فإن وجود قوانين لحماية المعلومات بدون شفافية في تقديم الخدمات الرقمية قد يؤدي إلى فقدان الثقة، وبالتالي ضعف فعالية الحوكمة. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذه العلاقة المركبة بين المتغيرات، في ضوء الإطار القانوني القائم في المملكة العربية السعودية، بهدف تقييم مدى نضج البنية القانونية الداعمة للحكومة الرقمية، واستكشاف مواطن القوة والقصور، ضمن سياق طموح وطني يرمي إلى تحويل المملكة إلى نموذج رقمي متقدم بحلول عام 2030¹⁴.

¹³ avatar, A. (2025). Cybersecurity: The Foundation of a Secure and Trusted Digital Government. Retrieved from <https://publicsectornetwork.com/insight/cybersecurity-the-foundation-of-a-secure-and-trusted-digital-government>

¹⁴ Adeodato, R. (2020). Secure Implementation of E-Governance: A Case Study About Estonia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/340474090_Secure_Implementation_of_E-Governance_A_Case_Study_About_Estonia

هدفت دراسة العمري¹⁵ إلى البحث في دور سياسات التعليم في التحول الرقمي في ضوء رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر المعلمات في محافظة القنفذة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع معلمات المدارس في محافظة القنفذة والبالغ عددهن (3544) معلمة، وتم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة تم تطبيقها على عينة عشوائية طبقية تكونت من (380) معلمة. وتوصلت النتائج إلى أن مستوى دور سياسات التعليم في التحول الرقمي في ضوء رؤية المملكة 2030 ككل جاءت مرتفعة، حيث جاء المجال رقم (1) (دور سياسات التعليم في نشر ثقافة التحول الرقمي) في المرتبة الأولى، أما في المرتبة الأخيرة فقد جاء المجال رقم (4) (دور سياسات التعليم في تمويل التحول الرقمي)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجال الثاني (دور سياسات التعليم في تصميم البرامج التعليمية الرقمية) والمجال الثالث (دور سياسات التعليم في اعداد الموارد البشرية المؤهلة) والمجال الرابع (دور سياسات التعليم في تمويل التحول الرقمي) تبعاً لمتغير سنوات الخبرة لصالح فئة " من 5 إلى أقل من 10 سنوات "، بينما لم يكن هناك فروق في المجال الأول (دور سياسات التعليم في نشر ثقافة التحول الرقمي) تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، وتوصي الباحثة أنه يجب على المؤسسات التعليمية في المملكة سواء الحكومية أو الخاصة القيام بمتابعة بيئتها الداخلية والخارجية وتقييمها بشكل مستمر أثناء تحولها الرقمي.

إن التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية هو أحد العناصر الأساسية لتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030. وفي هذه الورقة، نؤكد أن حوكمة البيانات تلعب دوراً حيوياً في نجاح هذه الرؤية. ويزداد هذا الدور تأكيداً عند النظر في شهية الدولة للتقنيات الناشئة مثل حلول الحوسبة السحابية. ويُظهر المسح الشامل للأدبيات أن حوكمة البيانات بشكل عام والحوسبة السحابية بشكل أكثر تحديداً لا تزال قيد البحث. وتضع هذه الورقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030 للتحول الرقمي تحت الاختبار. وبدعم من دراسة تجريبية، تقدم هذه الورقة تحذيراً مبكراً من الفشل المحتمل للغاية إذا لم يتم دمج حوكمة البيانات في الرؤية كمحرك للتحول الرقمي. يتم إجراء مسح تجريبي، باستخدام استبيان ذاتي الإدارة، لاستكشاف وتقييم حالة حوكمة البيانات في المملكة العربية السعودية. وتكشف نتائج الدراسة

¹⁵ العمري، ف. ع. (2023). دور سياسات التعليم في التحول الرقمي في ضوء رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر المعلمات .

Retrieved from https://journals.ekb.eg/article_297211.html 39(3).

أنه على الرغم من الاعتراف الواسع بأهمية حوكمة البيانات، وخاصة للحوسبة السحابية، إلا أن هناك إجماعاً على أن هذا المجال في مهبها حقاً وغائب تقريباً عن المنظمات السعودية¹⁶.

إن تبني التقنيات الناشئة يعيد تشكيل العمليات الحكومية. تعمل هذه التقنيات على تعزيز الكفاءة وتقديم الخدمات. تستكشف دراسة الشهراني¹⁷ العوامل الرئيسية المحفزة والعوامل المساعدة والتحديات التي تؤثر على تبني هذه التقنيات في ستة قطاعات حكومية. تم استخدام منهجية دراسة حالة متعددة نوعية، تجمع بين المقابلات مع مديري المشاريع والتحليل الموضوعي لتقارير المشاريع والمنشورات الحكومية ووثائق السياسات. تسلط النتائج الرئيسية الضوء على التوافق الاستراتيجي مع أهداف رؤية السعودية 2030 ومتطلبات الكفاءة التشغيلية وإمكانية الوصول المحسنة كعوامل تمكين أساسية للتبني. ظهرت الأطر التنظيمية والتزام القيادة وجاهزية البنية التحتية كمحفزات حاسمة. وعلى العكس من ذلك، تشمل الحواجز التي تحول دون التبني التعقيدات الفنية في تكامل الأنظمة القديمة وتحديات التشغيل البيئي والقيود المالية ومقاومة المنظمة للتغيير. يساهم هذا البحث في الخطاب حول التحول الرقمي في القطاع الحكومي من خلال تحديد عوامل النجاح الخاصة بالسياق والعقبات النظامية. يقترح توصيات قائمة على الأدلة لصناع السياسات، مع التأكيد على الحاجة إلى نماذج حوكمة تكيفية وتحديث البنية التحتية على مراحل ومبادرات بناء قدرات أصحاب المصلحة. وتهدف المساهمة إلى إعلام استراتيجيات اعتماد التكنولوجيا المستدامة بما يتماشى مع أجندات التنمية الوطنية.

تبحث دراسة حسن¹⁸ في العوامل المؤثرة على مواقف المواطنين تجاه خدمات الحكومة الإلكترونية وتأثيراتها على تبني خدمات الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية. وتسلط الضوء على الدور المعتدل لتحفيز المواطنين في العلاقة بين العوامل المؤثرة على مواقف المواطنين لصالح خدمات الحكومة الإلكترونية وسلوك تبنيها واستخدامها في السياق السعودي. وتحلل الدراسة كل من العوامل الدافعة للاعتماد والحواجز التي تعوق ذلك. تم استخدام تصميم

¹⁶ Al-Ruithe, M. (2017). Cloud Data Governance In-Light of the Saudi Vision 2030 for Digital Transformation. Majid Al-Ruithe; Elhadj Benkhelifa. Retrieved from <https://ieeexplore.ieee.org/abstract/document/8308458>

¹⁷ Alshahrani, A. (2025). Adopting Emerging Technologies in Digital Government: A Multi-Case Analysis of Drivers, Enablers, and Challenges in Saudi Arabia. Retrieved from <https://dl.acm.org/doi/abs/10.1145/3719297>

¹⁸ Hasan, A. (2024). Examining the drivers and barriers to adoption of e-government services in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/jidt-09-2023-0019/full/html>

بحث وصفي في هذه الدراسة، التي استطلعت آراء 487 مستجيباً من مدينتي جدة والمدينة والمنطقة المحيطة بها. يحدد البحث العوامل الرئيسية، بما في ذلك العوامل الثقافية، والمحو الأمية الرقمية، والسياسة والتدخلات الحكومية، والخصوصية والأمن، والبنية التحتية التقنية، وخدمات الدعم وثقة المواطنين، إلى جانب الحواجز مثل المخاوف بشأن أمن البيانات والمحو الأمية الرقمية. تكشف النتائج عن التفاعل المعقد بين هذه العوامل في تشكيل مواقف المواطنين تجاه خدمات الحكومة الإلكترونية وتأثيراتها على التبني في المملكة العربية السعودية. تشير الدراسة إلى أن دافعية المواطنين نحو خدمات الحكومة الإلكترونية تعمل على تعديل العلاقة بين تبني الخدمات وسلوك الاستخدام. تساهم هذه الدراسة في تقديم رؤى قيمة لصناع السياسات والممارسين من خلال تقديم منظور دقيق حول تبني خدمات الحكومة الإلكترونية في السياق السعودي. كما تعمل على تعزيز فهمنا للعوامل المؤثرة على مواقف المواطنين وتأثيرها على تبني الحكومة الإلكترونية، وتسلط الضوء على أهمية دافعية المواطنين كعامل تعديل في هذه العلاقة.

التعليق على الدراسات السابقة:

- أوجه التشابه في الدراسات السابقة

تشارك الدراسات السابقة في اهتمامها الواضح بتحليل واقع التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية، من زوايا متعددة، حيث تم التركيز في مجملها على ربط هذا التحول بأهداف رؤية المملكة 2030 بوصفها الإطار الاستراتيجي الجامع لجهود التطوير والتحسين في مختلف القطاعات. كما تتقاطع هذه الدراسات في تركيزها على استخدام المنهج الوصفي والتحليلي كأساس علمي لرصد الظواهر وتفسيرها في السياق الرقمي السعودي، سواء في قطاع التعليم، أو القطاع الحكومي، أو خدمات الحكومة الإلكترونية.

وقد لوحظ اتفاق بين هذه الدراسات في التأكيد على أهمية البنية المؤسسية والتشريعية والتنظيمية في إنجاح التحول الرقمي، إلى جانب التركيز على التقنيات الناشئة كأدوات تمكين لهذا التحول، مثل الحوسبة السحابية، والمنصات الرقمية، ونماذج الخدمات الإلكترونية الذكية. كما أن جميع الدراسات أظهرت اهتماماً بالعنصر البشري سواء من حيث تمكين الموظفين أو توعية المواطنين، وأشارت إلى التحديات المرتبطة بأمن المعلومات، والثقافة التنظيمية، والمخاوف

المرتبطة بالخصوصية. وبوجه عام، فقد أظهرت هذه الدراسات إدراكًا مشتركًا لأهمية حوكمة التحول الرقمي كضرورة مؤسسية وقانونية لضمان استدامة عمليات التطوير، وتقديم خدمات فعالة تتسم بالشفافية والكفاءة.

- أوجه الاختلاف في الدراسات السابقة

رغم التقاطعات السابقة، فقد اختلفت الدراسات في مجالات التركيز والمنهجيات الميدانية والأدوات البحثية المستخدمة. فأحدى الدراسات ركزت على قطاع التعليم، وتناولت دور السياسات التعليمية في دعم التحول الرقمي من وجهة نظر المعلمات، وهو ما يجعلها أقرب إلى الدراسة القطاعية المحددة ضمن نطاق جغرافي وتعليمي واضح. في المقابل، ركزت دراسة أخرى على تحليل واقع حوكمة البيانات في المملكة ومدى تكاملها مع التحول الرقمي، مستخدمة أدوات مسحية تهدف إلى فحص جاهزية البنية المؤسسية والتقنية على مستوى شامل.

ودراسة أخرى اعتمدت على دراسة الحالة المتعددة في ستة قطاعات حكومية، وركزت على التحديات والمحفزات التنظيمية والإدارية لتبني التقنيات الناشئة، بينما انصب اهتمام دراسة مختلفة على مواقف المواطنين تجاه الحكومة الإلكترونية، وأثر العوامل النفسية والثقافية والتقنية على سلوكهم في التبني والاستخدام، وهو ما يبرز تنوع الزوايا التي تنطلق منها كل دراسة، واختلاف وحدات التحليل والبيئات البحثية المستهدفة.

كما أن هناك تفاوتًا في مستوى التحليل القانوني والتشريعي، حيث أُعطي في بعض الدراسات تركيز أكبر على الأبعاد التقنية والإدارية للتحول الرقمي، دون التوسع الكافي في تحليل الإطار النظامي والتشريعي الذي يحكم هذا التحول، وهو ما يُعد من أبرز نقاط الاختلاف مقارنة بالدراسة الحالية.

- الفجوات البحثية التي يميزها البحث الحالي

تبرز الدراسة الحالية من خلال تركيزها على الإطار القانوني المنظم للحكومة الرقمية في المملكة، وهو جانب لم يُتناول بشكل معمق أو مباشر في معظم الدراسات السابقة، حيث اكتفت تلك الدراسات في الغالب بتناول التحول الرقمي من زوايا تطبيقية أو تقنية أو سلوكية، دون تقديم تحليل معمق للنصوص النظامية أو التنظيمية، ولا تقييم فعالية البيئة القانونية القائمة في تمكين هذا التحول.

كما تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل العلاقة بين الحوكمة الرقمية ومتغيرات رئيسية مؤثرة مثل مواكبة التطورات التشريعية، وتعزيز الشفافية، وأمن المعلومات، وهو تحليل تكاملي لا تقتصر أهدافه على رصد الظاهرة فقط، بل تتجاوز

ذلك إلى تفسير الأثر الذي تُحدثه هذه المتغيرات في فاعلية الحوكمة الرقمية، مما يُكسب الدراسة قيمة تفسيرية واستراتيجية في الوقت ذاته.

كذلك، تميز هذه الدراسة بتركيزها على تقديم قراءة متكاملة تجمع بين الرؤية الوطنية (رؤية 2030) والإطار القانوني والمؤسسي، بما يعكس أبعاد التحول الرقمي من منظور تشريعي حوكمي، وهو منظور لم يحظَ بالاهتمام الكافي في الأبحاث السابقة. وهذا ما يجعل من البحث الحالي مساهمة نوعية تسد فجوة في الأدبيات العربية المتعلقة بالتحول الرقمي من زاوية الحوكمة القانونية. إن الدراسة تقدم أفقًا إصلاحيًا عمليًا من خلال تقديم مقترحات وتوصيات تشريعية قابلة للتطبيق، في حين اكتفت بعض الدراسات السابقة بعرض النتائج دون تقديم معالجات حقيقية للثغرات أو التحديات.

الإطار النظري للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المنطلقات النظرية التي تشكل الأساس الفلسفي والقانوني لفهم وتحليل موضوع الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030. تتمثل هذه المنطلقات في المفاهيم الأساسية المرتبطة بالحوكمة الرقمية، التحول الرقمي، والسياسات القانونية المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى دور هذه المنطلقات في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030. كما تركز هذه المنطلقات على فهم العلاقة بين التقنية والقانون، وعلى كيفية تأثير التحولات التكنولوجية على الأنظمة القانونية والإدارية في المملكة.

1. نظرية الحوكمة الرقمية

تعتبر الحوكمة الرقمية أحد الفروع الحديثة التي تنبثق من مفهوم الحوكمة التقليدية. هذه الحوكمة تتعلق بتنظيم وإدارة المؤسسات من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، وذلك بهدف تحسين العمليات الحكومية، وتعزيز الشفافية، وزيادة الكفاءة، وضمان المساءلة. الحوكمة الرقمية هي وسيلة لإعادة تشكيل العلاقات بين الحكومة والمواطنين، وبين الحكومات والمؤسسات الخاصة، من خلال توظيف الأدوات الرقمية مثل الأنظمة الإلكترونية، البيانات المفتوحة، والتقنيات الحديثة في اتخاذ القرارات.

تستند هذه الدراسة إلى فكرة أن تطبيق الحوكمة الرقمية يتطلب إطارًا قانونيًا متكاملًا يعكس تطور الاستخدام الرقمي للمؤسسات الحكومية، بما يحقق توازنًا بين الابتكار الرقمي وحماية الحقوق القانونية. ويُعد الفهم الصحيح للمفاهيم الأساسية للحوكمة الرقمية خطوة أساسية لضمان تطبيق فعال في المملكة¹⁹.

2. نظرية التحول الرقمي

التحول الرقمي هو العملية التي تدمج من خلالها التقنيات الرقمية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، مما يؤدي إلى تغييرات جذرية في الطريقة التي تعمل بها المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة. يشمل التحول الرقمي إعادة هيكلة الأنظمة والقوانين، والتفاعل مع المواطنين بشكل جديد من خلال الأنظمة الإلكترونية الحديثة. المنطلق النظري لهذه الدراسة يعتمد على فكرة أن التحول الرقمي في المملكة يتطلب تحديثًا مستمرًا في التشريعات والقوانين المتعلقة بكيفية إدارة البيانات، والشفافية، وحماية المعلومات الشخصية. التحول الرقمي في المملكة جزء أساسي من رؤية 2030، ومن خلاله يتم تحسين الخدمات الحكومية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يستلزم تكيف الأطر القانونية مع هذه التغييرات التقنية²⁰.

3. نظرية القوانين الرقمية وحماية البيانات

تعد نظرية القوانين الرقمية جزءًا أساسيًا من المنطلقات النظرية لهذه الدراسة. في العصر الرقمي، يصبح حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني في مقدمة الاهتمامات القانونية، وهذا يتطلب قوانين تشريعية قوية تنظم كيفية جمع، تخزين، ومعالجة البيانات. هذه القوانين تهدف إلى ضمان حقوق الأفراد في مواجهة الاستخدام غير المشروع لبياناتهم من قبل المؤسسات الحكومية أو الخاصة.

¹⁹ Engvall, T. (2022). Digital Governance as a Scientific Concept. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/358962455_Digital_Governance_as_a_Scientific_Concept

²⁰ Engvall, T. (2022). Digital Governance as a Scientific Concept. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/358962455_Digital_Governance_as_a_Scientific_Concept

تعتمد الدراسة على هذه النظرية في تحديد كيف يمكن للإطار القانوني السعودي أن يواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة، خاصة فيما يتعلق بحماية الخصوصية. يتطلب ذلك تطوير تشريعات جديدة تكون قادرة على حماية الأفراد من مخاطر الأمان السيبراني، مما يساهم في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين في سياق الحكومة الرقمية²¹.

4. نظرية الشفافية والمساءلة في الحوكمة

من الأسس النظرية التي تستند إليها هذه الدراسة هو مفهوم الشفافية والمساءلة في الحوكمة الرقمية. تُعتبر الشفافية أحد العناصر الأساسية لتحقيق الحوكمة الجيدة، وهي تتطلب توافر المعلومات بشكل علني للمواطنين وتمكينهم من مراقبة أداء الأجهزة الحكومية. بينما المساءلة تشير إلى أن المسؤولين الحكوميين يجب أن يكونوا عرضة للمحاسبة على القرارات التي يتخذونها والموارد التي يديرونها.

في إطار الحوكمة الرقمية، يسعى هذا المنطلق النظري إلى فهم كيف يمكن استخدام التكنولوجيا لتوفير مستوى عالٍ من الشفافية، سواء من خلال نشر البيانات الحكومية بشكل مفتوح أو من خلال أنظمة إلكترونية تتيح للمواطنين متابعة أداء الحكومة. تضمن هذه النظرية أن تكون هناك آليات للمساءلة، حيث يستطيع المواطنون من خلال المنصات الرقمية توجيه الأسئلة ومحاسبة المسؤولين عن أداؤهم الحكومي²².

5. نظرية السياسات القانونية الرقمية

نظرية السياسات القانونية الرقمية تُركّز على ضرورة وجود سياسات قانونية متطورة تنظّم العمليات الرقمية داخل المؤسسات الحكومية. هذه السياسات تشمل قوانين حماية البيانات، الأمن السيبراني، والحقوق الرقمية. فكل تحول رقمي يتطلب تحديثًا وتطويرًا في السياسات القانونية لضمان تطبيق هذه التقنيات في بيئة قانونية آمنة وفعالة.

²¹ Hoboken, J. v. (2021). Smartphone platforms as privacy regulators. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0267364921000303>

²² Mabillard, V. (2016). The complex relationship between transparency and accountability: A synthesis and contribution to existing frameworks. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/304070388_The_complex_relationship_between_transparency_and_accountability_A_synthesis_and_contribution_to_existing_frameworks

هذه النظرية تشكل جزءاً أساسياً من المنطلقات النظرية للدراسة، حيث تنطلق من أن السعودية بحاجة إلى تطوير سياسات قانونية تتناسب مع التحديات التكنولوجية الجديدة، وتُسهم في تيسير تنفيذ الحوكمة الرقمية على نحو يتوافق مع المعايير الدولية لأمن البيانات وحماية الخصوصية²³.

6. نظرية الفاعلية في تطبيق الحوكمة الرقمية

تعتبر نظرية الفاعلية في تطبيق الحوكمة الرقمية أحد المنطلقات النظرية التي تسعى الدراسة لتسليط الضوء عليها، حيث تركز هذه النظرية على كيفية ضمان تطبيق الحوكمة الرقمية بشكل فعال من خلال الإجراءات القانونية السليمة. تهدف الدراسة إلى تحليل دور الإطار القانوني في تحسين الفاعلية التنظيمية داخل الأجهزة الحكومية، حيث أن الفاعلية لا تتوقف عند مجرد التشريع بل تتعلق بقدرة المؤسسات على تطبيق هذه التشريعات على أرض الواقع، وضمان فعالية استخدامها في تعزيز الخدمات الرقمية للمواطنين.

تتضمن هذه النظرية النظر في كيفية التأكد من أن التشريعات والأنظمة القانونية هي أدوات فعالة لتوجيه وإدارة عمليات الحوكمة الرقمية، وأنها تساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها المملكة في رؤية 2030، مثل تحسين الكفاءة الإدارية، توسيع استخدام التكنولوجيا الرقمية، وضمان الاستخدام الآمن للتقنيات الحديثة²⁴.

²³ Bradley, A. (2024). Evolving Legal Theory in the Digital Era: Comparative Perspectives on Cyber Law and Its Societal Implications. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/387768799_Evolving_Legal_Theory_in_the_Digital_Era_Comparative_Perspectives_on_Cyber_Law_and_Its_Societal_Implications

²⁴ حسين, م. س. (2021). E-government Implementation and its Impact on Improving the Governmental Performance With an Application on Telecom Egypt. Retrieved from https://jocu.journals.ekb.eg/article_197524.html

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المقدمة

يمثل هذا الفصل نقطة التحول العملية في مسار الدراسة، حيث ينتقل البحث من الإطارين النظري والتحليلي إلى البناء التنفيذي الإجرائي، الذي يُعنى بتوضيح الكيفية التي سارت وفقها عملية إعداد البحث، وتفسير الأسس المنهجية التي اعتمد عليها الباحث في استقصاء الظاهرة محل الدراسة. فبعد أن تناولت الفصول السابقة المفاهيم والمبادئ المرتبطة بالحوكمة الرقمية في السياق القانوني السعودي، إضافة إلى التأسيس النظري والمعرفي، فإن هذا الفصل يُمهد للإجابة على الإشكالية البحثية من خلال تقديم تصور دقيق للأدوات والإجراءات التي تم اعتمادها خلال مسيرة البحث.

تنبع أهمية هذا الفصل من كونه يُبرز البعد العملي للدراسة، حيث يتم من خلاله استعراض المسار الذي اتبعه الباحث في الوصول إلى النتائج، بدءاً من تحديد الاتجاهات المنهجية المناسبة لطبيعة الموضوع، مروراً بأساليب جمع المعلومات وتحليلها، وانتهاءً بتوضيح الأسس العلمية التي تضمن موثوقية البحث ومصداقية نتائجه. إن هذا الجانب من البحث لا يقل أهمية عن الجوانب النظرية، بل هو في كثير من الأحيان العامل الحاسم الذي يُحدد ما إذا كانت النتائج التي ستُعرض لاحقاً تستند إلى مسار علمي رصين، أم أنها مجرد استنتاجات غير مؤسسة.

يمثل هذا الفصل كذلك مجالاً لتفسير كيفية التعامل مع الإشكالية البحثية، ليس فقط من حيث الطرح، بل من حيث التنظيم العملي للبحث، وتحديد مصادر المعلومات، والفئات المستهدفة، والضوابط التي تضمن الموضوعية، والعدالة، والدقة في التحليل. فكل دراسة علمية رصينة تستدعي منهجاً واضحاً وخطوات مدروسة بدقة، تُبين كيف تم الوصول إلى البيانات، وكيفية تصنيفها، وتحليلها، والتأكد من صلاحيتها. ومن هنا تأتي أهمية هذا الفصل بوصفه مرآة تعكس مدى التزام الباحث بالمنهجية العلمية الرصينة، وتكشف عن الجهد المنظم الذي بُذل من أجل الوصول إلى نتائج يمكن الوثوق بها، والاستناد إليها في رسم السياسات وصياغة التوصيات.

يتضمن هذا الفصل توضيحاً للعوامل والحدود التي أحاطت بالبحث، والتي قد تكون أثرت على نطاقه أو على عمق تغطيته لبعض الجوانب. إذ إن إدراك حدود الدراسة وظروفها يُعد من مظاهر النزاهة العلمية، ويُعطي القارئ فهماً واقعياً لإمكانات البحث وإطاره الزمني والمكاني. كما يُعزز من مصداقية النتائج لأنه يُبرز وعي الباحث بمدى صلاحية أدواته، والمجال الذي تنطبق عليه استنتاجاته.

وفي سياق هذه الدراسة التي تتناول موضوعاً معقداً ومتداخلاً كالإطار القانوني للحكومة الرقمية، تزداد أهمية هذا الفصل، نظراً لأن جمع البيانات وتحليلها في هذا المجال يتطلب توازناً دقيقاً بين الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية. فهو يوضح كيف تمت معالجة هذا التداخل، وكيف تم التعامل مع التحديات المنهجية التي قد تنشأ عند دراسة موضوع يحمل طابعاً تشريعياً وتنظيمياً ضمن بيئة رقمية متغيرة. كما يبرز الكيفية التي تم بها الوصول إلى مصادر البيانات، سواء من خلال تحليل النصوص القانونية الرسمية، أو من خلال التفاعل مع المؤسسات ذات العلاقة، مما يعكس عمق الدراسة وشمولها.

إن هذا الفصل لا يُعتبر مجرد عرض للإجراءات الفنية، بل هو بمثابة العمود الفقري الذي تستند إليه النتائج والتوصيات التي ستُعرض لاحقاً. وبدونه، لا يمكن فهم السياق الكامل للدراسة ولا تقييم مدى جدّيتها ومنهجيتها. كما يُعد هذا الفصل أداة لتقييم مصداقية البحث العلمي بشكل عام، وقدرته على إحداث الأثر العملي والمعرفي في ميدانه، خاصة في ظل ما تشهده المملكة العربية السعودية من تسارع تشريعي ومؤسسي في سبيل ترسيخ نموذج حوكمة رقمية فعالة تتسق مع أهداف رؤية 2030.

المنهجية وطرق البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تعزيز فهم الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية من خلال إجراء مقارنة تحليلية بين التشريعات السعودية ذات الصلة وبعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، وذلك بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف، واستكشاف أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها. وستشمل المقارنة أنظمة وقوانين دول متقدمة في الحكومة الرقمية مثل قانون حماية البيانات العامة الأوروبي (GDPR)، والتشريعات الرقمية في إستونيا، وكذلك نماذج من الأنظمة الرقمية في كل من سنغافورة وكندا، لما تتميز به هذه الدول من أطر قانونية متقدمة تعزز التحول الرقمي وتدعم مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة.

تعتبر المنهجية المتبعة في أي دراسة علمية من العناصر الأساسية التي تحدد الطريقة التي سيتم بها جمع وتحليل البيانات والمعلومات لتحقيق أهداف الدراسة بشكل منهجي ودقيق. في هذه الدراسة التي تتناول الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030، سيتم اتباع المنهجية الكمية باعتبارها الأنسب لتحليل البيانات الكمية التي تُعنى بتقييم مستوى الفهم والمواقف تجاه موضوع الحكومة الرقمية والإطار القانوني المتعلق بها.

- المنهجية الكمية

المنهجية الكمية هي إحدى المناهج البحثية التي تعتمد على جمع وتحليل البيانات التي يمكن قياسها بشكل رقمي. ومن خلال هذا المنهج، يتم استخدام أدوات كمية لجمع البيانات التي تتعلق بالمفاهيم القانونية والحكومة الرقمية، مثل استبانات أو استقصاءات تشمل أسئلة محددة تدور حول قضايا الحكومة الرقمية، مثل التشريعات الحالية، مدى معرفة الأفراد والقانونيين بتطبيق الحكومة الرقمية، وحجم التحديات التي تواجه المملكة في هذا المجال. تتميز المنهجية الكمية بأنها توفر بيانات قابلة للتعميم وتقديم نتائج يمكن تحليلها بشكل موضوعي ودقيق. وبهذا الأسلوب يمكن قياس اتجاهات المشاركين في الدراسة تجاه الموضوعات القانونية المتعلقة بالتحول الرقمي في المملكة. كما يُمكن للمنهجية الكمية أن تساعد في تقييم مدى توافق الآراء والمواقف بين مختلف فئات عينة الدراسة، مما يساهم في تقديم نتائج يمكن الاعتماد عليها عند اقتراح حلول وتوصيات لتطوير الإطار القانوني للحكومة الرقمية.

- عينة الدراسة

ستمثل عينة الدراسة في مجموعة من الأفراد الذين لديهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتحول الرقمي والحكومة الرقمية في المملكة، بما في ذلك موظفي القطاع الحكومي المعنيين بتطبيق الحكومة الرقمية، والخبراء القانونيين،

والمستشارين في مجالات التحول الرقمي والتكنولوجيا، إضافة إلى بعض المواطنين الذين يواجهون التحديات المتعلقة باستخدام الخدمات الحكومية الرقمية. سيتم اختيار عينة عشوائية من مختلف هذه الفئات لضمان تنوع وجهات النظر والآراء حول الموضوع.

- إجراءات جمع البيانات

سيتم جمع البيانات من خلال توزيع الاستبانة المغلقة عبر الإنترنت أو عن طريق البريد الإلكتروني، لتصل إلى أكبر عدد من المشاركين في العينة المستهدفة. سيتم تحديد فترات زمنية محددة لإجراء الاستطلاع، بحيث يتمكن المشاركون من تعبئة الاستبانة وفقاً لمواعيد مريحة لهم. كما سيتم توجيه دعوة رسمية للمشاركين تحتوي على شرح مختصر لأهداف الدراسة وأهميتها.

- طرق تحليل البيانات

بعد جمع البيانات باستخدام الاستبانة المغلقة، سيتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل التحليل التكراري والتحليل المتقارن، بهدف تحديد الاتجاهات السائدة والمواقف القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية. سيتم استخدام برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS أو Excel لتحليل البيانات وتقديم نتائج موثوقة ودقيقة.

- **التحليل التكراري:** سيتم استخدامه لتحديد التكرار والانتشار للإجابات على الأسئلة المختلفة، مما يساعد في تصنيف نتائج الدراسة بشكل موضوعي. هذا التحليل سيمكن من تحديد الاتجاهات العامة فيما يتعلق بفهم المشاركين للحوكمة الرقمية والإطار القانوني المتعلق بها.

- **التحليل المتقارن:** سيتم استخدامه لمقارنة ردود الفعل بين مجموعات مختلفة من المشاركين (مثل القانونيين، الخبراء، المواطنين) على القضايا القانونية المرتبطة بالحوكمة الرقمية، وذلك لتحديد التباينات أو التوافقات في الآراء.

كما سيتم استخدام التحليل الوصفي لعرض نتائج الاستبانة بطريقة مبسطة وسهلة الفهم، مما يسهل تفسير البيانات للمهتمين بمسائل الحوكمة الرقمية والإطار القانوني لها.

أدوات الدراسة

- الاستبانة المغلقة

لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، سيتم استخدام أداة الاستبانة المغلقة كأداة رئيسية للتحليل. تُعد الاستبانة المغلقة من الأدوات المفضلة في الدراسات الكمية نظرًا لأنها تتيح جمع البيانات بشكل منظم وسهل التحليل. تحتوي الاستبانة المغلقة على أسئلة محددة مع إجابات ثابتة يمكن للمستجيبين اختيار إجابتها من قائمة محددة مسبقًا، مما يُسهل تصنيف البيانات وتحليلها.

في هذه الدراسة، سيتم تصميم الاستبانة بحيث تحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالجوانب القانونية للحكومة الرقمية، بما في ذلك:

- مستوى الفهم القانوني للمشاركين حول الحوكمة الرقمية.
 - التحديات القانونية التي يواجهها المشاركون في فهم تطبيق الحوكمة الرقمية.
 - تقييم المشاركين للإطار القانوني الحالي في المملكة ودوره في تعزيز الشفافية والمساءلة.
 - آراء المشاركين حول تطور التشريعات والسياسات القانونية الخاصة بالتحول الرقمي.
 - تقييم مدى تأثير التحول الرقمي على تحسين الأداء الحكومي، وحقوق الأفراد.
- يُعتبر استخدام الاستبانة المغلقة مهمًا لأنها تتيح جمع البيانات في وقت محدود وتسمح للمشاركين بتقديم إجابات دقيقة وموحدة. كما أنها تساهم في تحليل الأبعاد المختلفة للموضوع بشكل كمي، مما يجعلها أداة فعالة لتقييم المواقف والاتجاهات تجاه موضوع الدراسة.

مجتمع البحث

يُعد مجتمع البحث أحد الأسس المحورية التي تُبنى عليها الدراسة العلمية، إذ يُمثل الإطار الذي تنتهي إليه الفئة المستهدفة من الدراسة، والتي من خلالها يمكن الوصول إلى بيانات دقيقة، تعكس واقع الظاهرة قيد التحليل وتساعد في الإجابة على تساؤلات البحث واختبار فروضه. وفي سياق هذه الدراسة التي تُعنى بتحليل الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030، فإن تحديد مجتمع البحث لا يمكن أن يكون عشوائيًا أو عامًا، بل يجب أن يتم بدقة عالية تتناسب مع طبيعة الموضوع وعمقه القانوني والمؤسسي.

نظرًا لأن هذه الدراسة تتناول الحوكمة الرقمية من زاوية قانونية وتحليلية متعمقة، فإن مجتمع البحث يضم أولئك الأفراد والمؤسسات الذين يمتلكون معرفة مباشرة أو خبرة مهنية أو أكاديمية بالإطار التشريعي والتنظيمي المرتبط بالتحول الرقمي في المملكة. ويشمل ذلك المتخصصين في القانون والحوكمة والتقنية، ممن هم على اطلاع بالتطورات التشريعية والتنظيمية الجارية، ويدركون مدى فاعلية هذه المنظومة في دعم التحول الرقمي ضمن رؤية المملكة 2030. ولذلك فإن مجتمع البحث يتركز على البيئة القانونية والتنظيمية بالمقام الأول، لكنه لا يغفل السياقات التقنية والإدارية التي تتفاعل معها.

يمتاز مجتمع هذه الدراسة بتنوعه من حيث الخلفيات الوظيفية، والمؤسسات التي ينتمي إليها، والخبرات المتراكمة لديه، وهو ما يُعطي الدراسة زخمًا معرفيًا غنيًا، ويجعل النتائج أكثر موثوقية. فكل فرد من هذا المجتمع يمثل وجهة نظر محددة ترتبط بتفاعله اليومي مع منظومة الحوكمة الرقمية، سواء من خلال صياغة التشريعات، أو تنفيذ السياسات، أو مراجعة الأطر القانونية، أو حتى من خلال المشاركة في تنفيذ الحلول التقنية المؤسسية في ضوء هذه التشريعات. ويُسهّم هذا التفاعل الواقعي مع بيئة الدراسة في تعميق الفهم وتوليد رؤى تحليلية دقيقة حول فاعلية النظام القانوني ومدى تكامله مع أهداف التحول الرقمي.

وتتجلى أهمية هذا المجتمع البحثي في كونه يمثل مصدرًا مباشرًا للمعلومات، ليس فقط من خلال ملاحظاته أو تقييمه للنصوص القانونية، بل من خلال ممارساته المهنية اليومية التي تكشف عن مدى اتساق المنظومة القانونية مع الواقع التنفيذي في المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء. كما أن تعدد مستويات الخبرة داخل هذا المجتمع يسمح برؤية متوازنة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاستراتيجية والتطبيقية والتنظيمية معًا، وهو ما ينسجم تمامًا مع طبيعة البحث التحليلي الذي يتطلب قراءة عميقة ومركبة للعلاقات بين النصوص القانونية، والحوكمة المؤسسية، والتحول الرقمي.

إن اختيار مجتمع البحث في هذه الدراسة لم يكن اعتباطيًا، بل جاء استنادًا إلى فهم دقيق لموضوع الدراسة وضروراته المنهجية. فكلما كان المجتمع البحثي أكثر ارتباطًا بموضوع البحث، وأكثر قدرة على التعبير عن الواقع العملي والتشريعي، كانت النتائج المستخلصة أكثر موثوقية، وأكثر قابلية للبناء عليها في تقديم التوصيات وصياغة المقترحات الإصلاحية التي تخدم توجهات الدولة نحو تحقيق حوكمة رقمية فعالة وشاملة في ظل رؤية 2030.

خطوات جمع البيانات

تُعد عملية جمع البيانات أحد أهم المراحل التي تمر بها البحوث العلمية، لا سيما حينما تُبنى الدراسة على أساس منهجي كمي، كما هو الحال في هذه الدراسة. فالمنهج الكمي يُعنى بجمع بيانات قابلة للقياس والتحليل الإحصائي، ويهدف إلى اختبار الفرضيات المطروحة وتفسير العلاقات بين المتغيرات بناءً على معطيات واقعية وموثوقة. وفي إطار دراسة الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية، تم التعامل مع خطوات جمع البيانات على نحو منهجي دقيق لضمان الصدق والثبات، وتحقيق الأهداف البحثية المرجوة.

بدأت خطوات جمع البيانات بتحديد الفئة المستهدفة ضمن مجتمع البحث، والمتمثلة في الأفراد الذين تتوفر لديهم معرفة مهنية أو تخصصية بالإطار القانوني والتشريعي المرتبط بالحكومة الرقمية، سواء من داخل الأجهزة الحكومية أو من الهيئات التنظيمية أو من الأكاديميين والممارسين القانونيين ذوي الصلة. وبعد تحديد هذه الفئة، تم بناء أداة بحثية مناسبة لطبيعة المنهج الكمي، وهي الاستبانة، التي صُممت بعناية لتقيس أبعاد الظاهرة قيد الدراسة وفقاً للمتغيرات المحددة، وهي: الحكومة الرقمية بوصفها المتغير التابع، وثلاثة متغيرات مستقلة تشمل مواكبة التطورات، وتعزيز الشفافية، وأمن المعلومات.

وقد مرت أداة الاستبانة بمراحل متعددة قبل اعتمادها للتطبيق الميداني، حيث تم إعدادها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، ثم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجالي القانون والإحصاء التربوي، وذلك للتحقق من سلامة الصياغة، ومناسبة العبارات، ووضوحها، وتوافقها مع أهداف الدراسة، فضلاً عن ملاءمتها للتحليل الكمي. وتم بعد ذلك إجراء تجربة أولية (اختبار تجريبي) على عينة محدودة من أفراد مجتمع البحث للتحقق من ثبات الأداة وصدقها، باستخدام معاملات الاتساق الداخلي كأداة لقياس الثبات، ومن ثم أُجري التعديل اللازم قبل التطبيق النهائي.

عقب اكتمال مراحل تصميم الأداة وتجربتها، بدأت مرحلة التطبيق الفعلي لجمع البيانات، حيث تم توزيع الاستبانة إلكترونياً على عينة الدراسة المختارة وفق أسلوب العينة العشوائية الطبقية، بما يضمن تمثيلاً متوازناً للفئات المختلفة داخل مجتمع البحث. وقد رُوعي في هذه المرحلة الالتزام بالمعايير الأخلاقية للبحث العلمي، من حيث توضيح هدف الدراسة للمستجيبين، وضمان سرية إجاباتهم، وتأکید استخدام المعلومات لأغراض بحثية فقط.

وقد استغرقت مرحلة جمع البيانات فترة زمنية مناسبة لضمان استجابة كافية، وخلالها تم المتابعة والتذكير بشكل دوري لضمان رفع معدلات الردود. وبعد الانتهاء من جمع الاستجابات، تم ترميز البيانات وتنظيمها بطريقة تتيح معالجتها باستخدام البرامج الإحصائية المناسبة، تمهيداً للانتقال إلى مرحلة التحليل الإحصائي التي تُشكل الأساس في تفسير النتائج واختبار فرضيات الدراسة.

إن التزام الدراسة بهذه الخطوات المنهجية في جمع البيانات يعكس حرص الباحث على الوصول إلى نتائج علمية دقيقة، قائمة على أسس كمية موضوعية، تُعزز من مصداقية الدراسة وتسهم في تقديم رؤى تحليلية قائمة على الواقع القائم، لا على الانطباع أو التقدير الذاتي. كما أن اتباع هذه الخطوات وفقاً للمنهج الكمي يُتيح إمكانية تكرار الدراسة في بيئات أخرى، أو مقارنتها بدراسات مشابهة، وهو ما يُسهم في توسيع نطاق المعرفة العلمية في مجال الحوكمة الرقمية والإطار القانوني الناظم لها.

حدود البحث

تعد عملية تحديد حدود الدراسة من الجوانب الأساسية التي تؤثر بشكل كبير في تحديد نطاق البحث وطريقة تحقيق الأهداف المرجوة. في دراسة "الإطار القانوني للحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية: دراسة في ضوء رؤية 2030"، تم تحديد ثلاثة أنواع من الحدود التي تشكل الإطار العام لتوجيه البحث، وهي الحدود البشرية، الزمانية، والمكانية. هذه الحدود تحدد الفئات المستهدفة، الزمن الذي تغطيه الدراسة، والموقع الجغرافي الذي يتم فيه تطبيق البحث.

- الحدود البشرية

الحدود البشرية للدراسة تشير إلى الأفراد الذين سيتم استهدافهم في جمع البيانات وتحليلها. في هذه الدراسة، يتعين على الباحثين تحديد فئات بشرية تمثل الجهات القانونية، الحكومية، وكذلك المواطنين المستفيدين من التحول الرقمي والخدمات الحكومية الرقمية. لذا، تشمل العينة الأساسية للدراسة فئات متنوعة تشمل الخبراء القانونيين، الموظفين الحكوميين، الخبراء التكنولوجيين، والمواطنين الذين يتفاعلون مع هذه الأنظمة الرقمية.

المشاركون في الدراسة سيتم اختيارهم من عدة فئات رئيسية: أولاً، الخبراء القانونيون مثل المحامين والمستشارين القانونيين الذين لديهم دراية بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالحوكمة الرقمية. ثانياً، موظفو الحكومة الذين يعملون في القطاعات الحكومية المعنية بتنفيذ الحوكمة الرقمية مثل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة الاقتصاد، ووزارة

الداخلية. ثالثاً، المستفيدون من الخدمات الحكومية الرقمية مثل المواطنين الذين يتعاملون مع الأنظمة الحكومية الرقمية. وأخيراً، الخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات الذين يساهمون في تطوير الأنظمة الرقمية وتشغيلها في المؤسسات الحكومية.

تتمثل أهمية الحدود البشرية في ضمان تمثيل مختلف فئات المجتمع المعنية بشكل دقيق، مما يساهم في إثراء نتائج الدراسة بوجهات نظر متنوعة حول التحديات القانونية التي تواجه تطبيق الحوكمة الرقمية في المملكة.

- الحدود الزمانية

الحد الزمني لهذه الدراسة يمثل فترة محددة يتم خلالها جمع وتحليل البيانات، ويعكس الزمن الذي يركز عليه البحث. في هذه الدراسة، سيتم تحديد فترة زمنية تتراوح بين عام 2016 و2025، حيث تُعد هذه الفترة مهمة لأنها تمثل الفترة التي أعقبت إعلان رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية، التي تركز على التحول الرقمي في الحكومة والقطاعات المختلفة. من خلال تحديد هذه الفترة، تسعى الدراسة إلى تحليل التغيرات القانونية والتشريعية التي تمت في المملكة منذ إعلان رؤية 2030 وحتى الوقت الحالي، ومدى تأثير هذه التشريعات على تطبيق الحوكمة الرقمية. كما ستركز الدراسة على مدى توافق هذه التشريعات مع أهداف رؤية المملكة 2030 في تعزيز الشفافية، المساءلة، وتحسين الخدمات الحكومية من خلال التقنيات الحديثة. ويُعد عام 2025 نقطة محورية لفحص كيف يمكن للحكومة الرقمية أن تتطور على المدى الطويل بعد التغييرات التي حدثت في السنوات السابقة.

كما يتوقع أن تكون هذه الفترة كافية لتحليل التحديات التي نشأت أثناء تطبيق الحوكمة الرقمية ومواكبة التشريعات للتحولات الرقمية المتسارعة في المملكة، مما يتيح للدراسة فحص مدى نجاح أو فشل هذا التطبيق في تلبية احتياجات رؤية 2030.

- الحدود المكانية

تتعلق الحدود المكانية للدراسة بالموقع الجغرافي الذي سيتم فيه تنفيذ البحث وتحليل البيانات. في هذه الدراسة، سيكون التركيز على المملكة العربية السعودية بشكل رئيسي، باعتبارها الدولة المستهدفة التي تمر بمرحلة تحول رقمي كبيرة في إطار رؤية 2030. كما سيُشمل البحث في المقام الأول المدن الكبرى مثل الرياض، جدة، والدمام، التي تحتوي على المؤسسات الحكومية الرئيسية والشركات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات التي تدير أو تساهم في تطوير الحوكمة الرقمية. هذه المدن تعد محاور أساسية في التحول الرقمي في المملكة نظرًا لما تحتويه من مشاريع حكومية رئيسية في هذا المجال.

على الرغم من التركيز على المدن الكبرى، ستكون الدراسة أيضًا شاملة للقطاعات الحكومية الموجودة في المناطق الأقل حضرًا أو المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة. هذه المناطق أيضًا تخضع للتحويلات الرقمية، وهي جزء لا يتجزأ من رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تعميم التحول الرقمي في جميع أنحاء البلاد. من هنا، سيتعين على الباحثين دراسة كيفية تطبيق الحوكمة الرقمية في المناطق الأقل تطورًا رقميًا وتحليل التحديات التي قد تواجهها هذه المناطق مقارنة بالمدن الكبرى.

كما يشمل البحث القطاعات الحكومية المختلفة مثل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد، ووزارة المالية، التي تضع سياسات وتنظم أنظمة الحوكمة الرقمية داخل المملكة. هذه الوزارات تعتبر المحركات الرئيسية للحوكمة الرقمية، وبالتالي فإن تحليل أنظمتها القانونية سيكون ذا أهمية بالغة لفهم الإطار القانوني للحوكمة الرقمية في المملكة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يمثل هذا الفصل المرحلة النهائية والحاسمة في مسار هذه الدراسة، حيث يُعاد فيه تجميع خيوط البحث وتحليلها ضمن بناء معرفي متكامل، يعكس ثمرة الجهد المبذول في الفصول السابقة. ففي هذا الفصل، يتم الانتقال من الأسئلة والإشكاليات المطروحة إلى تقديم الأجوبة والتفسيرات الممكنة، على نحو منهجي مدروس، يُبرز ما تم التوصل إليه من خلاصات بشأن الإطار القانوني المنظم للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية، وذلك في ضوء ما تفرضه رؤية 2030 من تحولات بنبوية في المجالات التشريعية والإدارية والتقنية.

تكمن أهمية هذا الفصل في كونه لا يقتصر على عرض ما تم جمعه من معلومات أو استنتاجات بصورة سطحية، بل يُعنى بتحليلها وتفكيكها وربطها بسياقها القانوني والمؤسسي، سعياً لتقديم فهم معمق لمجمل القضايا المطروحة ضمن موضوع الدراسة. كما يتيح هذا الفصل فرصة لاختبار مدى صحة الفرضيات التي بُنيت عليها الدراسة في بدايتها، من خلال مقارنة المؤشرات والمعطيات التي تم التوصل إليها بالتصورات النظرية التي تم تأسيسها في الفصول السابقة.

يمكن النظر إلى هذا الفصل بوصفه التتويج العلمي لمسار بحثي امتد عبر مراحل متعددة، بدءاً من التأصيل المفاهيمي والتشريعي، مروراً بتحديد الإشكاليات والمنهجيات، وانتهاءً بإنتاج المعرفة التي تُمكن الباحث من إصدار أحكام علمية دقيقة بشأن فعالية المنظومة القانونية ذات العلاقة بالحكومة الرقمية في المملكة. ومن هنا، فإن القيمة العلمية لهذا الفصل لا تكمن فقط في كونه خلاصة لما سبق، بل في كونه مجالاً لإعادة تشكيل الفهم العام للموضوع محل الدراسة، وبناء تصورات منهجية حول ما ينبغي تطويره من أدوات أو سياسات أو أطر تنظيمية مستقبلية.

يمتاز هذا الفصل كذلك بتقديمه نظرة تحليلية معمقة تأخذ في الحسبان التفاعل بين الواقع القانوني وبين التحولات الرقمية المتسارعة، بما في ذلك الديناميكيات المتغيرة على المستوى الإداري والتقني في أجهزة الدولة ومؤسساتها. ويسهم ذلك في تقديم تقييم موضوعي وعملي لما تم رصده من معطيات، خاصة في ضوء التزامات المملكة بتحقيق نموذج حوكمة متقدم يقوم على مبادئ الشفافية، والكفاءة، والعدالة الرقمية، والتكامل بين الجهات.

كما يُعد هذا الفصل فرصة مهمة لتحديد مكامن القوة التي يمكن البناء عليها، والفرص التي يمكن استثمارها لتطوير المنظومة القانونية الداعمة للتحويل الرقمي، إلى جانب رصد بعض الجوانب التي قد تشكل تحدياً أمام هذا المسار، سواء كانت متعلقة بتعقيدات تشريعية، أو فجوات تنظيمية، أو قصور في التنسيق المؤسسي. وبالتالي، فهو لا

يكتفي بتشخيص الواقع، بل يسعى إلى المساهمة في تحسينه من خلال تقديم رؤية إصلاحية قائمة على التحليل العلمي والمرجعية القانونية.

إن هذا الفصل، في جوهره، يُجسد التفاعل بين النظرية والتطبيق، ويُعد المعيار الحقيقي لمدى نضج البحث، ومدى قدرته على تقديم إضافة علمية أصيلة في مجال الحوكمة الرقمية، خاصة في ظل الحراك المتسارع الذي تشهده المملكة نحو بناء مجتمع رقمي متكامل. فهو بمثابة الجسر الذي يربط بين المعرفة المنتجة داخل الإطار الأكاديمي، وبين متطلبات الواقع العملي الذي يشكل البيئة الحاضنة للتشريعات والأنظمة الرقمية.

لذا فإن ما يتضمنه هذا الفصل من تحليلات وتفسيرات ورؤى لا يمثل خاتمة من حيث الشكل فحسب، بل يمثل أيضاً خلاصة فكرية تسهم في ترسيخ الفهم المتكامل للإطار القانوني للحكومة الرقمية، وفي دعم التوجه الوطني نحو بناء مؤسسات أكثر فاعلية واستجابة، في ظل ما تفرضه رؤية 2030 من تحولات استراتيجية شاملة.

تحليل البيانات

- الوصف الإحصائي للبيانات:

يُقصد بـ الوصف الإحصائي للبيانات تلك العملية التحليلية الأولية التي تهدف إلى تنظيم البيانات التي تم جمعها من الميدان وترتيبها وتلخيصها بطريقة تتيح فهمها بشكل مبسط وواضح. ويُعتبر هذا الوصف خطوة تمهيدية لا غنى عنها قبل الشروع في التحليل الاستدلالي، إذ يُستخدم لتقديم صورة شاملة عن خصائص عينة الدراسة وتوزيع الاستجابات ومستويات المتغيرات المقاسة.

ويشمل الوصف الإحصائي عادةً مجموعة من المؤشرات الأساسية مثل المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسب المئوية، والتكرارات، إضافة إلى مقاييس النزعة المركزية (كالوسيط والمنوال) والتشتت (كالمدي والتباين). وتُستخدم هذه المؤشرات لوصف خصائص البيانات دون تعميم النتائج على المجتمع الأكبر أو اختبار الفروض، مما يجعل الوصف الإحصائي بمثابة أداة لفهم "الواقع الرقمي" للعينة المدروسة، كما هو الحال في هذه الدراسة التي تسعى لرصد مستوى الحوكمة الرقمية في ضوء متغيرات مستقلة قانونية وإدارية²⁵.

Statistics							
Std. Error of Kurtosis	Kurtosis	Std. Error of Skewness	Skewness	Std. Deviation	Std. Error of Mean	N	
						Valid	
0.368	-1.955	0.185	-0.260	0.497	0.038	172	الجنس
0.368	-1.277	0.185	0.039	1.084	0.083	172	العمر
0.368	-1.311	0.185	0.140	1.465	0.112	172	الدرجة العلمية
0.368	-1.256	0.185	-0.023	1.343	0.102	172	لدي معرفة عامة بمفهوم الحوكمة الرقمية وأهميتها في المملكة.
0.368	-1.255	0.185	-0.266	1.402	0.107	172	تمتلك الجهات الحكومية السعودية أطرًا قانونية واضحة لتنظيم الحوكمة الرقمية.
0.368	-1.293	0.185	-0.194	1.422	0.108	172	تتضمن التشريعات السعودية أنظمة متقدمة تدعم التحول الرقمي المؤسسي.

²⁵ Khan, J. A. (2023). Research Methodology (Methods, Approaches And Techniques). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/373809840_Research_Methodology_Methods_Approaches_And_Techniques

0.368	-1.237	0.185	-0.283	1.407	0.107	172	هناك التزام مؤسسي بتطبيق الأنظمة القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية.
0.368	-1.076	0.185	-0.342	1.349	0.103	172	يتم تحديث الأطر القانونية بشكل دوري لمواكبة التطورات التقنية.
0.368	-1.330	0.185	-0.221	1.429	0.109	172	الإطار القانوني الحالي في المملكة كافٍ لدعم تطبيق الحوكمة الرقمية بفعالية.
0.368	-1.217	0.185	-0.353	1.405	0.107	172	تساهم الأنظمة والتشريعات في تعزيز الشفافية والمساءلة في الجهات الرقمية.
0.368	-1.282	0.185	-0.126	1.395	0.106	172	يحد الإطار القانوني من المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات والتحول الرقمي.
0.368	-1.098	0.185	-0.223	1.318	0.101	172	هناك وضوح في توزيع المسؤوليات القانونية داخل المؤسسات عند تطبيق الحوكمة الرقمية.
0.368	-1.054	0.185	-0.230	1.295	0.099	172	الأنظمة الحالية تحفز المؤسسات على تطوير بنيتها التحتية الرقمية.
0.368	-1.274	0.185	-0.230	1.385	0.106	172	تتماشى الحوكمة الرقمية مع مستهدفات التحول الرقمي في رؤية السعودية 2030.
0.368	-1.243	0.185	-0.229	1.374	0.105	172	رؤية 2030 دفعت الجهات المعنية لتسريع سن الأنظمة والقوانين المتعلقة بالحوكمة الرقمية.
0.368	-1.254	0.185	-0.061	1.376	0.105	172	هناك جهود واضحة لدمج الحوكمة الرقمية ضمن استراتيجيات التحول المؤسسي.
0.368	-1.127	0.185	-0.247	1.335	0.102	172	الإطار القانوني يعزز من التنافسية والكفاءة داخل المؤسسات الحكومية والخاصة.
0.368	-1.067	0.185	-0.304	1.323	0.101	172	ساهمت رؤية 2030 في جعل الحوكمة الرقمية أولوية وطنية على المستوى التشريعي.

جدول 1: الوصف الإحصائي للبيانات.

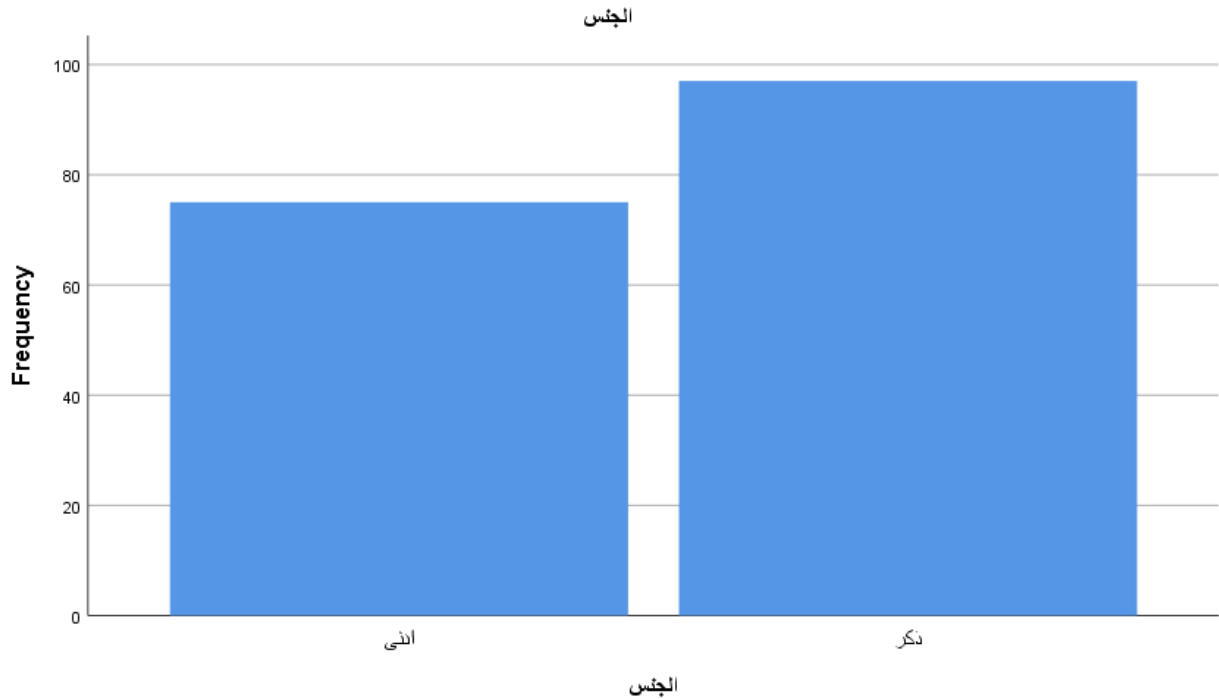
النتائج

- جنس المشاركين في التجربة

اتضح من نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر من المشاركين في التجربة كانوا من الذكور، وذلك بنسبة بلغت 56.4% من إجمالي العينة، وهو ما يُشير إلى عدد من الدلالات المهمة التي تستحق التوقف عندها في سياق تحليل واقع الحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية. إن هذه النسبة تعكس، من جهة، استمرار التفاوت في نسب التمثيل بين الجنسين في مواقع اتخاذ القرار أو في البيئات المهنية المرتبطة بصياغة السياسات الرقمية أو التعامل المباشر مع البنية التقنية والتنظيمية في مؤسسات الدولة، وهو ما قد يُفسَّر بأن الذكور لا يزالون يشكلون النسبة الأعلى في المناصب الإدارية أو القانونية أو التقنية ذات الصلة بالتحول الرقمي. كما يمكن أن يُفهم من هذا التمثيل أن هناك اتساعاً في انخراط الذكور في ملفات الحوكمة والإدارة الرقمية على مستوى القيادات العليا والوسطى، مما يُمكنهم من التعبير عن رؤاهم وتجاربهم المهنية في مثل هذه الدراسات، في حين قد تواجه الإناث محدودية نسبية في الوصول إلى مثل هذه المناصب أو في المشاركة في أنشطة تحليل السياسات. ومن ناحية أخرى، فإن هذا التفاوت لا يعني بالضرورة ضعف مشاركة النساء في مشروعات التحول الرقمي، بقدر ما يعكس واقعاً مؤسسياً يستوجب مزيداً من التمكين المتوازن بين الجنسين، لا سيما في المجالات التقنية والتنظيمية التي تتقاطع مع الحوكمة الرقمية. إن هذا المؤشر الإحصائي، وإن بدا رقمياً في مظهره، إلا أنه يحمل أبعاداً اجتماعية ومؤسسية تستدعي اهتمام صُنّاع القرار، بهدف تعزيز مشاركة جميع الفئات في صياغة وتنفيذ الإطار القانوني للتحول الرقمي بما يتماشى مع مبادئ الشمولية والمساواة التي تتبناها رؤية المملكة 2030.

جنس المشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	انثى	75	43.6	43.6	43.6
	ذكر	97	56.4	56.4	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 2: الوصف الإحصائي لجنس المشاركين في التجربة.



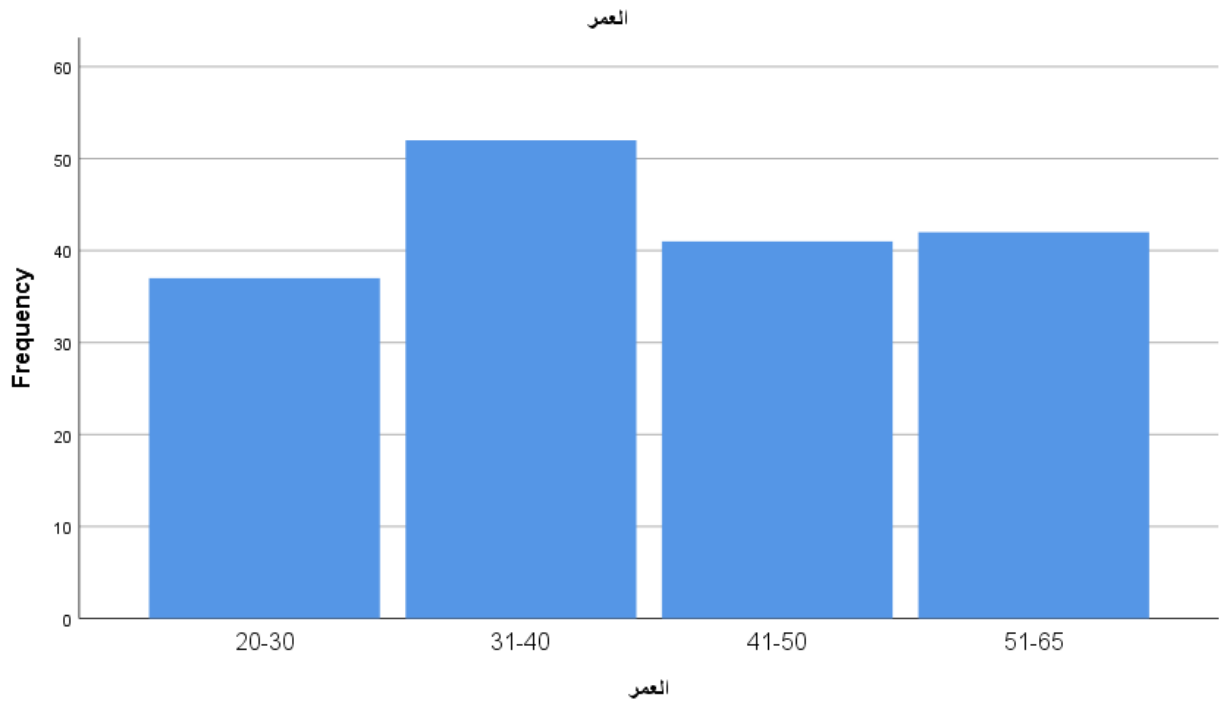
رسم توضيحي 1: التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة

- عمر المشاركين في التجربة

انحصرت أعمار النسبة الأكبر من المشاركين في هذه الدراسة في الفئة العمرية ما بين 31 إلى 40 عامًا، وذلك بنسبة بلغت 30.2% من إجمالي المشاركين، وهو ما يدل على أن الشريحة الأكثر مشاركة وارتباطاً بموضوع الحوكمة الرقمية هم من الفئات المهنية التي تقع في منتصف السلم الوظيفي، وغالبًا ما تتمتع بخبرة ميدانية تراكمية تؤهلها لفهم الأبعاد القانونية والتنظيمية المرتبطة بالتحول الرقمي. ويُفسّر ذلك بأن هذه الفئة تمثل الجيل الأكثر تفاعلًا مع التحولات الرقمية، حيث تجمع بين الوعي الكافي بالمفاهيم القانونية التقليدية والقدرة على استيعاب التقنيات الحديثة، مما يجعلها في موقع فعال للمساهمة في تطوير نظم الحوكمة داخل المؤسسات. كما أن هذه الفئة العمرية غالبًا ما تتولى مسؤوليات إدارية أو تنفيذية داخل الهيئات الحكومية أو القطاع الخاص، ما يمنحها رؤية أوسع حول التحديات العملية لتطبيق الأطر القانونية الرقمية، وبالتالي تكون أكثر وعيًا وإدراكًا لأهمية السياسات والتشريعات في هذا المجال. وهذا ينعكس بدوره إيجابًا على جودة البيانات التي تم جمعها، حيث إن المشاركين من هذه الفئة قادرون على تقديم آراء مبنية على الممارسة المباشرة لا على المعرفة النظرية فحسب، مما يُعزز من مصداقية التحليل ويمنح نتائج الدراسة بعدًا تطبيقيًا واقعيًا يدعم هدفها في تقييم الإطار القانوني للحكومة الرقمية في ضوء مستهدفات رؤية المملكة 2030.

عمر المشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	20-30	37	21.5	21.5	21.5
	31-40	52	30.2	30.2	51.7
	41-50	41	23.8	23.8	75.6
	51-65	42	24.4	24.4	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 3: الوصف الاحصائي لعمر المشاركين في التجربة



رسم توضيحي 2: التمثيل البياني لعمر المشاركين في التجربة

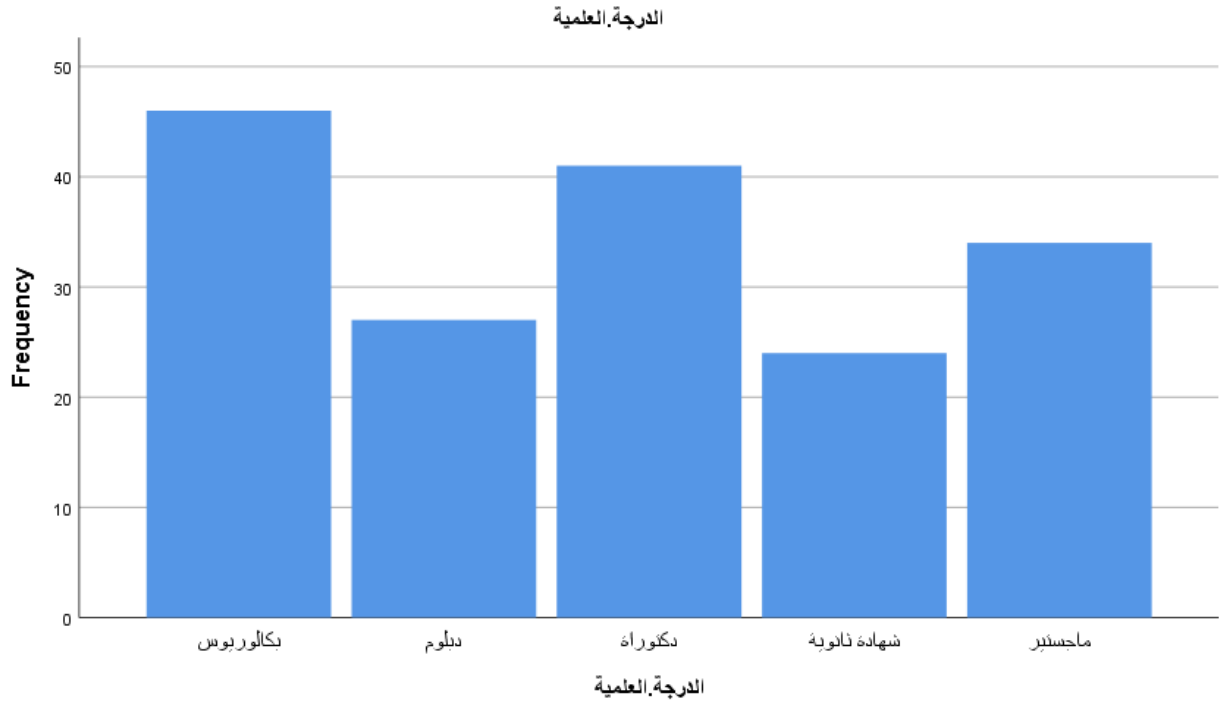
- الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة

كان الحاصلون على درجة البكالوريوس هم الفئة الأكثر مشاركة في هذه الدراسة، بنسبة بلغت 26.7% من إجمالي المشاركين، مما يدل على أن هذه الشريحة التعليمية تمثل قطاعاً واسعاً وفاعلاً في بيئة العمل التي تتقاطع مع قضايا الحوكمة الرقمية، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص. ويعكس هذا الحضور المرتفع لذوي المؤهل الجامعي الأول مدى انخراط هذه الفئة في الوظائف التنفيذية والميدانية التي تُشكل العمود الفقري في تطبيق السياسات والأنظمة، بما في ذلك الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتحول الرقمي. كما أن هذه النتيجة قد تشير إلى أن الحاصلين على

البكالوريوس يتمتعون بدرجة كافية من الكفاءة الأكاديمية والمعرفة التقنية التي تؤهلهم لفهم وتحليل موضوعات الحوكمة الرقمية، دون أن تكون معرفتهم بالضرورة متخصصة بعمق قانوني أو تقني، الأمر الذي يمنح نتائج الدراسة نوعاً من التوازن بين الفهم الأكاديمي العام والخبرة العملية المباشرة. ومن جهة أخرى، قد تعكس هذه النسبة كذلك واقع سوق العمل السعودي، حيث تشكل درجة البكالوريوس المؤهل الأكثر شيوعاً بين الموظفين في المؤسسات التي تمر بعمليات رقمية متقدمة، ما يجعل هذه الفئة في موقع يسمح لها برصد التحديات القانونية والإجرائية المصاحبة للتحويل الرقمي، وبالتالي التعبير عنها بموضوعية في إطار الدراسة. إن هذه المعطيات تبرز أهمية إشراك الحاصلين على درجة البكالوريوس في تصميم وتقييم السياسات الرقمية المستقبلية، كونهم يشكلون قاعدة بشرية فاعلة في تنفيذ رؤية المملكة 2030 وتحقيق أهدافها في مجال الحوكمة الرقمية.

الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	46	26.7	26.7	26.7
	دبلوم	27	15.7	15.7	42.4
	دكتورة	41	23.8	23.8	66.3
	شهادة ثانوية	24	14.0	14.0	80.2
	ماجستير	34	19.8	19.8	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 4: الوصف الإحصائي للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة



رسم توضيحي 3: التمثيل البياني للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة

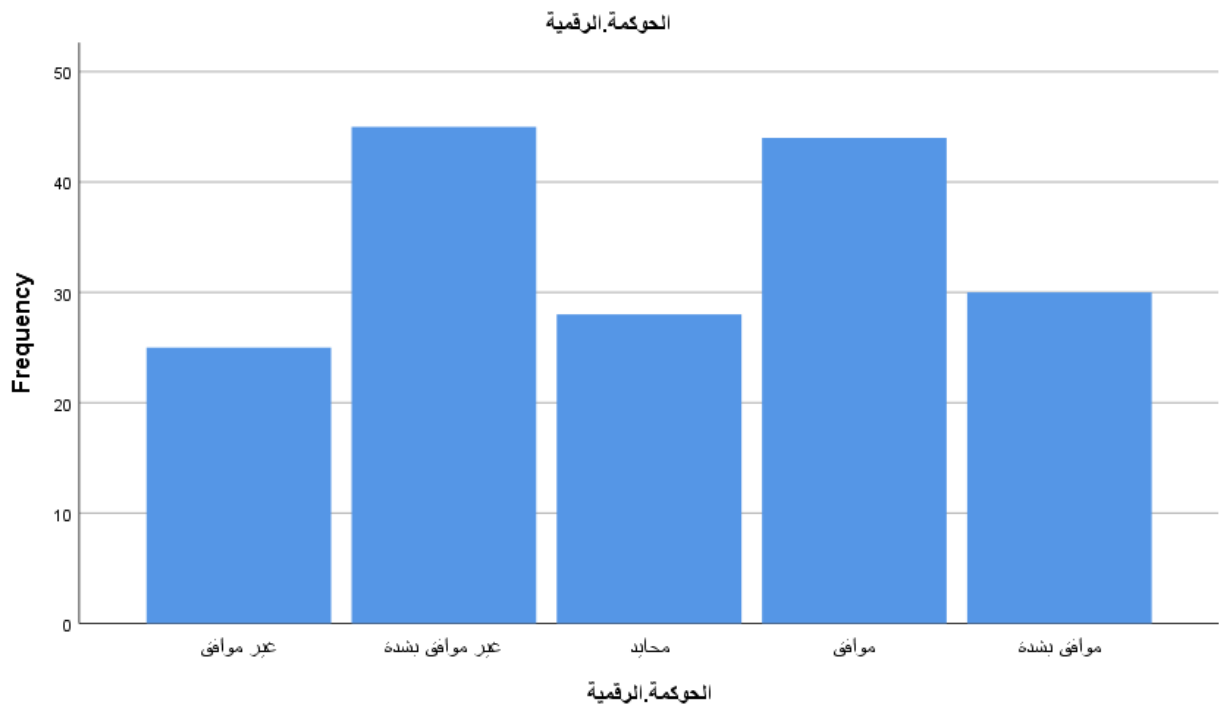
- لدي معرفة عامة بمفهوم الحوكمة الرقمية وأهميتها في المملكة

أكدت استجابات المشاركين في الدراسة بعدم الموافقة بشدة على العبارة التي تنص على أن لديهم معرفة عامة بمفهوم الحوكمة الرقمية وأهميتها في المملكة، وذلك بنسبة بلغت 26.2%، وهي النسبة الأعلى بين كافة الاستجابات، مما يدل على وجود فجوة معرفية ملحوظة لدى شريحة معتبرة من الأفراد الذين يُفترض أنهم في مواقع مهنية أو مؤسسية تُلامس مباشرة قضايا التحول الرقمي والحكم الرشيد في بيئة العمل. ويعكس هذا الضعف في الوعي العام بمفهوم الحوكمة الرقمية إشكالية حقيقية تتصل بغياب برامج التوعية والتثقيف المؤسسي، وضعف دمج مفاهيم الحوكمة الرقمية في الخطط التدريبية، أو حتى في السياسات العامة للموارد البشرية في كثير من الجهات. كما يمكن أن يُفسّر ذلك بعزوف بعض المؤسسات عن إشراك موظفيها في عمليات التحول الرقمي بصورة شمولية، مما يحصر فهم الحوكمة في نطاق إداري ضيق دون تمكين القاعدة العريضة من العاملين من إدراك أدوارهم ضمن الإطار الحوكمي الأشمل. وهذه النتيجة تثير التساؤل حول مدى فعالية الاستراتيجيات الحكومية الحالية في نشر ثقافة الحوكمة الرقمية بين موظفي الدولة والقطاع الخاص على حد سواء، لا سيما وأن التحول الرقمي لا يُبنى فقط على أنظمة وتقنيات، بل على وعي جماعي بمفاهيم الشفافية والمساءلة والكفاءة التي تقوم عليها الحوكمة. وبالتالي، فإن هذه النسبة المرتفعة لضعف الوعي تشكل

مؤشراً تنبيهاً لصنّاع القرار يدعو إلى ضرورة الاستثمار في التوعية القانونية والإدارية الرقمية، وتضمنين مفاهيم الحوكمة في السياسات التعليمية والتدريبية بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 الرامية إلى بناء قطاع عام متطور وفعال يقوم على الشفافية والمسؤولية الرقمية.

لدي معرفة عامة بمفهوم الحوكمة الرقمية وأهميتها في المملكة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	25	14.5	14.5	14.5
	غير موافق بشدة	45	26.2	26.2	40.7
	محايد	28	16.3	16.3	57.0
	موافق	44	25.6	25.6	82.6
	موافق بشدة	30	17.4	17.4	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 5: الوصف الاحصائي للمعرفة العامة بمفهوم الحوكمة الرقمية وأهميتها في المملكة



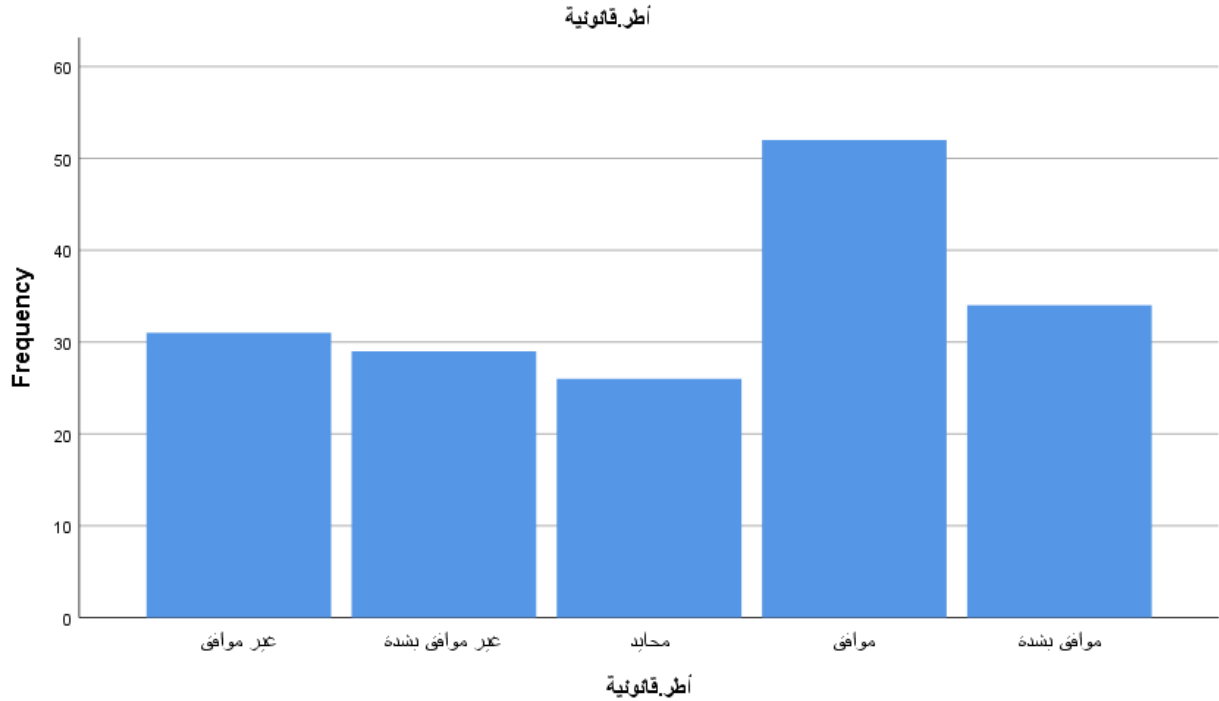
رسم توضيحي 4: التمثيل البياني للمعرفة العامة بمفهوم الحوكمة الرقمية وأهميتها في المملكة

- تمتلك الجهات الحكومية السعودية أطرًا قانونية واضحة لتنظيم الحوكمة الرقمية

أكدت استجابات المشاركين في الدراسة بالموافقة على أن الجهات الحكومية السعودية تمتلك أطرًا قانونية واضحة لتنظيم الحوكمة الرقمية، وذلك بنسبة بلغت 30.2%، وهي النسبة الأعلى بين جميع الاستجابات، مما يدل على وجود قناعة متزايدة بين المشاركين بأن هناك بنية تنظيمية وتشريعية آخذة في التشكل بوضوح داخل المؤسسات الحكومية فيما يتعلق بالحوكمة الرقمية، وهو ما يُعد مؤشرًا إيجابيًا على الجهود الرسمية المبذولة في سبيل تطوير الأطر القانونية بما يتماشى مع متطلبات التحول الرقمي في المملكة. وتعكس هذه النتيجة نجاح الجهات التشريعية والتنفيذية في ترسيخ بعض الأسس القانونية المرتبطة بحوكمة البيانات، وأمن المعلومات، وممارسات الشفافية، وهو ما قد يكون نتاجًا مباشرًا للاستراتيجيات والمبادرات التي أطلقتها الدولة ضمن رؤية 2030، مثل استراتيجية الحكومة الرقمية والسياسات ذات الصلة التي تصدرها هيئة الحكومة الرقمية والهيئات التنظيمية الأخرى. كما تُشير هذه النسبة إلى أن المشاركين بدؤوا يلمسون في بيئات عملهم وجود تشريعات واضحة أو تعليمات إجرائية تُنظم التعامل مع الأدوات الرقمية والإجراءات المؤسسية ذات العلاقة. إلا أن هذه النتيجة، وعلى الرغم من إيجابيتها، لا تنفي الحاجة إلى مزيد من التكامل والتعميم لتلك الأطر، بحيث لا تبقى محصورة في مؤسسات بعينها أو قطاعات محددة، بل تشمل المنظومة الإدارية بأكملها وتُطبق بطريقة موحدة ومنهجية. ومن هنا، يمكن اعتبار هذا المؤشر دافعًا لتعميق العمل التشريعي، وتعزيز آليات التنفيذ والرقابة القانونية، بما يضمن أن تتحول هذه الأطر القانونية الواضحة من مجرد أنظمة مكتوبة إلى ممارسات فعالة تُكرس مبادئ الحوكمة الرقمية بشكل شامل ومستدام في القطاع الحكومي السعودي.

تمتلك الجهات الحكومية السعودية أطرًا قانونية واضحة لتنظيم الحوكمة الرقمية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	31	18.0	18.0	18.0
	غير موافق بشدة	29	16.9	16.9	34.9
	محايد	26	15.1	15.1	50.0
	موافق	52	30.2	30.2	80.2
	موافق بشدة	34	19.8	19.8	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 6: الوصف الإحصائي لامتلاك الجهات الحكومية السعودية أطرًا قانونية واضحة لتنظيم الحوكمة الرقمية



رسم توضيحي 5: التمثيل البياني لامتلاك الجهات الحكومية السعودية أطراً قانونية واضحة لتنظيم الحوكمة الرقمية

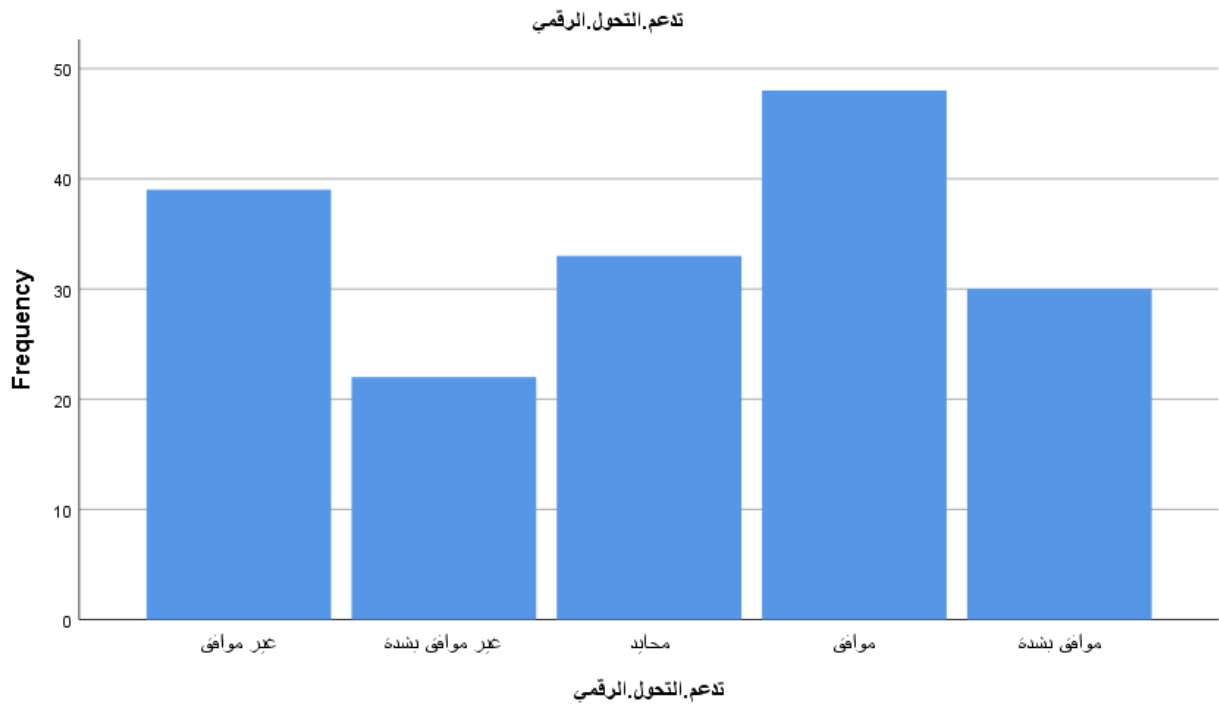
- تتضمن التشريعات السعودية أنظمة متقدمة تدعم التحول الرقمي المؤسسي

أكدت استجابات المشاركين في الدراسة بالموافقة على أن التشريعات السعودية تتضمن أنظمة متقدمة تدعم التحول الرقمي المؤسسي، بنسبة بلغت 27.9%، وهي النسبة الأعلى بين كافة الاستجابات، مما يدل على وجود وعي ملحوظ لدى المشاركين بوجود توجه تشريعي متطور ومتسارع داخل المملكة نحو دعم البيئة الرقمية في المؤسسات الحكومية والخاصة، وهو ما يعكس نجاح الدولة في مواءمة الإطار القانوني مع متطلبات العصر الرقمي. وتُشير هذه النتيجة إلى أن المشاركين يلمسون . من واقع تجربتهم المهنية . توافر أنظمة وتشريعات تُعزز من تطبيق التقنيات الرقمية في العمل المؤسسي، سواء من حيث أتمتة الإجراءات، أو تفعيل أنظمة البيانات، أو تعزيز الأمن السيبراني، أو سنّ القوانين الخاصة بالتعاملات الإلكترونية والخدمات الرقمية. وهذا التصور الإيجابي يعكس بشكل غير مباشر أثر الجهود المبذولة من الجهات التشريعية والتنظيمية في المملكة، مثل هيئة الحكومة الرقمية وهيئة البيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، في توفير بيئة قانونية تسهّل الانتقال السلس نحو التحول الرقمي بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030. كما يدل ذلك على أن هناك إدراكاً لدى الفاعلين في المؤسسات بأن هذا التحول ليس مجرد إجراء إداري أو تقني، بل هو مدعوم بأنظمة قانونية واضحة تحكمه وتوجهه. إلا أن هذه النتيجة في الوقت ذاته تُبرز أهمية الاستمرار في تحديث التشريعات

القائمة وتعزيز وعي الموظفين بها، لضمان أن يتحول هذا التقدم التشريعي من مجرد معرفة نظرية أو إقرار عام إلى ممارسة فعلية ومنهجية في مختلف القطاعات، وهو ما يشكل إحدى الركائز الحاسمة لضمان نجاح الحوكمة الرقمية وتحقيق الاستدامة التشريعية والتنظيمية في بيئة العمل المؤسسي داخل المملكة.

تتضمن التشريعات السعودية أنظمة متقدمة تدعم التحول الرقمي المؤسسي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	39	22.7	22.7	22.7
	غير موافق بشدة	22	12.8	12.8	35.5
	محايد	33	19.2	19.2	54.7
	موافق	48	27.9	27.9	82.6
	موافق بشدة	30	17.4	17.4	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 7: الوصف الاحصائي لتضمن التشريعات السعودية أنظمة متقدمة تدعم التحول الرقمي المؤسسي



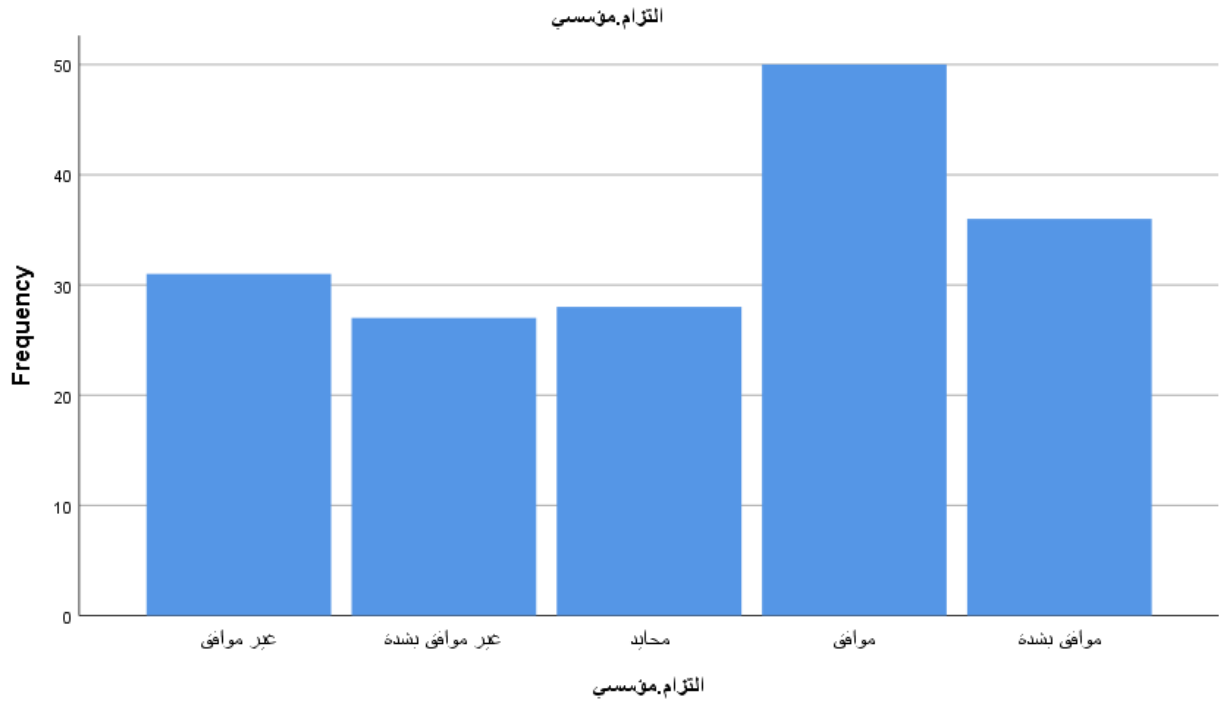
رسم توضيحي 6: التمثيل البياني لتضمن التشريعات السعودية أنظمة متقدمة تدعم التحول الرقمي المؤسسي

- هناك التزام مؤسسي بتطبيق الأنظمة القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية

أكدت استجابات المشاركين بالموافقة على وجود التزام مؤسسي واضح بتطبيق الأنظمة القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية، وذلك بنسبة بلغت 29.1%، وهي النسبة الأعلى بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على أن هناك إدراكاً متزايداً داخل المؤسسات الحكومية والخاصة بأهمية الالتزام بالقوانين واللوائح التي تنظم الحوكمة الرقمية، وهو مؤشر إيجابي يعكس مدى جدية هذه الجهات في تفعيل الأطر القانونية لضمان الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة العمليات الرقمية. كما يُبرز هذا الالتزام المؤسسي تحولاً نوعياً في الثقافة التنظيمية، حيث لم تعد القوانين مجرد نصوص نظرية بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الممارسات اليومية، مما يساهم في تعزيز الثقة بين مختلف الأطراف المعنية، سواء كانوا موظفين أو مستفيدين من الخدمات الرقمية، ويُعزز من مصداقية المؤسسات في تطبيق التحول الرقمي وفق معايير واضحة ومحددة. ويعكس هذا الواقع أيضاً نجاح الجهات التنظيمية والمشرفة في متابعة تنفيذ التشريعات وتعزيز آليات الرقابة والمتابعة، مما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من الحوكمة الرقمية في إطار رؤية المملكة 2030. وعلى الرغم من هذا التفاؤل، فإن هذه النسبة تشير إلى أن هناك مجالاً لتوسيع نطاق الالتزام ليشمل كافة المستويات والمؤسسات بشكل أكثر شمولية، وهو ما يستدعي بذل مزيد من الجهود لتدريب الكوادر وتعزيز الثقافة القانونية الرقمية لضمان تطبيق أكثر فعالية واستدامة لهذه الأنظمة في بيئة العمل الرقمية المتغيرة باستمرار.

هناك التزام مؤسسي بتطبيق الأنظمة القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	31	18.0	18.0	18.0
	غير موافق بشدة	27	15.7	15.7	33.7
	محايد	28	16.3	16.3	50.0
	موافق	50	29.1	29.1	79.1
	موافق بشدة	36	20.9	20.9	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 8: الوصف الاحصائي لالتزام مؤسسي بتطبيق الأنظمة القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية



رسم توضيحي 7: التمثيل البياني لالتزام مؤسسي بتطبيق الأنظمة القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية

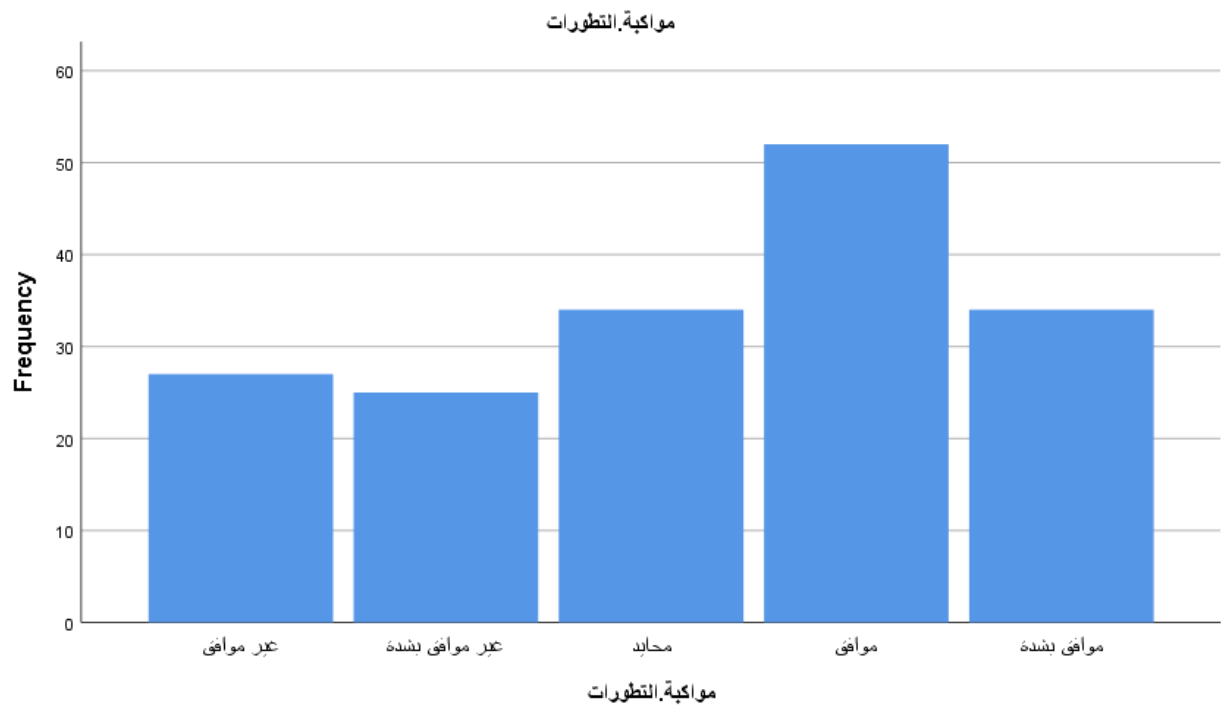
- يتم تحديث الأطر القانونية بشكل دوري لمواكبة التطورات التقنية

أكدت استجابات المشاركين بالموافقة على أن هناك تحديثاً دورياً للأطر القانونية لمواكبة التطورات التقنية، بنسبة بلغت 30.2%، وهي النسبة الأعلى بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على وجود وعي وإدراك واضحين بأهمية تجديد وتطوير التشريعات والقوانين بشكل مستمر لمواكبة السرعة الهائلة التي يشهدها قطاع التكنولوجيا والتحول الرقمي. هذا التوجه يعكس فهماً راسخاً لدى المؤسسات والجهات المعنية بأهمية أن تكون القوانين ليست جامدة أو ثابتة، بل ديناميكية تتفاعل مع المستجدات التقنية والتحديات المتجددة التي تطرأ على بيئة الحوكمة الرقمية، مثل التحديات المرتبطة بالأمن السيبراني، وخصوصية البيانات، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية. كما يعكس هذا الأمر جهود المملكة العربية السعودية في تحديث منظومتها التشريعية بما يتناسب مع متطلبات رؤية 2030 التي تضع التحول الرقمي في صلب استراتيجيات التنمية الوطنية، حيث لا يمكن تحقيق النجاح في هذا المجال بدون أطر قانونية مرنة وقادرة على الاستجابة السريعة للتحويلات التقنية. علاوة على ذلك، فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود سياسات مؤسسية واستراتيجيات وطنية واضحة تهدف إلى ضمان استمرارية مواءمة الأنظمة القانونية مع أحدث المستجدات التقنية، مما يساهم في توفير بيئة تشريعية مستقرة وموثوقة تعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة. وفي الوقت

ذاته، فإن هذه النسبة تسلط الضوء على أهمية استمرار هذه الجهود وتوسيع نطاقها لضمان شمولية التحديثات القانونية عبر كافة القطاعات، بما يضمن الاستدامة والفعالية في تطبيق الحوكمة الرقمية على مستوى الدولة ككل.

يتم تحديث الأطر القانونية بشكل دوري لمواكبة التطورات التقنية		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	27	15.7	15.7	15.7
	غير موافق بشدة	25	14.5	14.5	30.2
	محايد	34	19.8	19.8	50.0
	موافق	52	30.2	30.2	80.2
	موافق بشدة	34	19.8	19.8	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 9: الوصف الإحصائي لتحديث الأطر القانونية بشكل دوري لمواكبة التطورات التقنية.



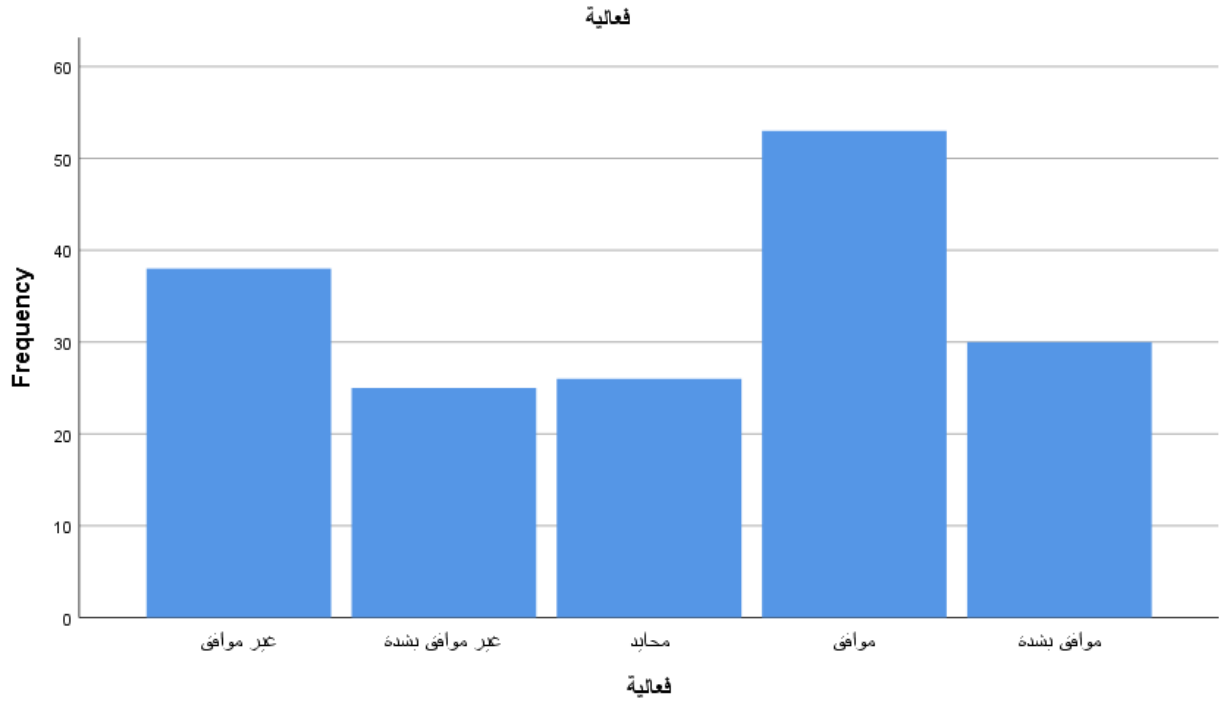
رسم توضيحي 8: التمثيل البياني لتحديث الأطر القانونية بشكل دوري لمواكبة التطورات التقنية

- الإطار القانوني الحالي في المملكة كافٍ لدعم تطبيق الحوكمة الرقمية بفعالية

أكدت استجابات المشاركين بالموافقة على أن الإطار القانوني الحالي في المملكة العربية السعودية كافٍ لدعم تطبيق الحوكمة الرقمية بفعالية، بنسبة بلغت 30.8%، وهي النسبة الأعلى بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يشير إلى وجود قناعة متنامية بين العاملين والمهتمين بمجال الحوكمة الرقمية بأن القوانين والأنظمة المعمول بها توفر أساساً قوياً يمكن الاعتماد عليه في تنظيم مختلف جوانب التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء. وتعكس هذه النتيجة ثقة المشاركين في متانة وشمولية الإطار القانوني الحالي، والذي يُنظر إليه على أنه قادر على مواجهة التحديات التنظيمية والتقنية المرتبطة بالحوكمة الرقمية، مثل حماية البيانات، وضمان الشفافية، وتعزيز أمن المعلومات، وتحديد مسؤوليات الأطراف المعنية. كما تعكس هذه النسبة تأثير الجهود الحكومية المبذولة في صياغة وتحديث السياسات والتشريعات التي تدعم التحول الرقمي، والتي تتماشى مع مستهدفات رؤية 2030 التي تسعى إلى بناء منظومة رقمية متكاملة وفعالة. مع ذلك، فإن هذه النتيجة تُبرز أهمية الاستمرار في تعزيز هذا الإطار من خلال تحسين آليات التطبيق والمتابعة لضمان أن تبقى القوانين ليست فقط كافية من الناحية النظرية، بل فعالة على أرض الواقع، قادرة على استيعاب التطورات المستقبلية ومواجهة التحديات الجديدة بشكل مرن ومستدام. كما تشكل هذه النسبة مؤشراً على وجود قاعدة متينة يمكن من خلالها تطوير وتوسيع نطاق الحوكمة الرقمية بشكل يضمن تحقيق التكامل والتنسيق بين جميع الجهات المعنية، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ويعزز من قدرة المملكة على المنافسة عالمياً في مجال الاقتصاد الرقمي والتحول الحكومي الرقمي.

الإطار القانوني الحالي في المملكة كافٍ لدعم تطبيق الحوكمة الرقمية بفعالية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	38	22.1	22.1	22.1
	غير موافق بشدة	25	14.5	14.5	36.6
	محايد	26	15.1	15.1	51.7
	موافق	53	30.8	30.8	82.6
	موافق بشدة	30	17.4	17.4	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 10: الوصف الاحصائي لإطار القانوني الحالي في المملكة كافٍ لدعم تطبيق الحوكمة الرقمية بفعالية



رسم توضيحي 9: التمثيل البياني لإطار القانوني الحالي في المملكة كإدعم تطبيق الحوكمة الرقمية بفعالية

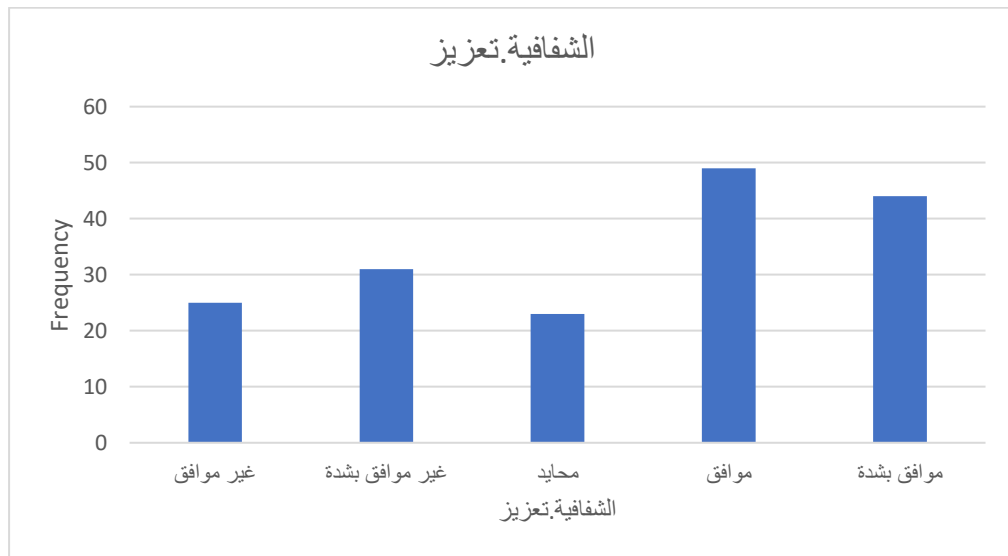
- تساهم الأنظمة والتشريعات في تعزيز الشفافية والمساءلة في الجهات الرقمية

أكدت استجابات المشاركين بالموافقة على أن الأنظمة والتشريعات تساهم بشكل فعال في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الجهات الرقمية، بنسبة بلغت 28.5%، وهي النسبة الأعلى بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على إدراك واضح ومتزايد لدى المعنيين بأهمية الدور المركزي الذي تلعبه الأطر القانونية في بناء بيئة رقمية تقوم على أسس الشفافية والوضوح في العمليات، والمسؤولية في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها. وتعكس هذه النتيجة الثقة في قدرة التشريعات على خلق نظام رقابي يضمن توجيه وتحكم استخدام البيانات والخدمات الرقمية بما يحقق العدالة ويمنع التجاوزات أو الانحرافات التي قد تضر بالمصلحة العامة. كما أنها تشير إلى أن المشاركين يرون أن وجود تشريعات صارمة وواضحة هو أحد العوامل الحاسمة التي تدعم ممارسة الحوكمة الرشيدة في القطاع الرقمي، والتي تساهم في بناء ثقة المستفيدين والمجتمع بأكمله في المؤسسات الحكومية والخدمات الرقمية التي تقدمها. وهذا الإنجاز يعكس توجيهات واستراتيجيات رؤية 2030 التي تضع الشفافية والمساءلة ضمن المبادئ الأساسية التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات الحكومية لتحقيق التحول الرقمي الناجح والمستدام. وفي الوقت ذاته، تؤكد هذه النتيجة على ضرورة استمرار تطوير هذه الأنظمة بما يتناسب مع المتغيرات التقنية والاجتماعية، إلى جانب أهمية تعزيز ثقافة المساءلة والشفافية داخل

المؤسسات، لتصبح جزءاً لا يتجزأ من بنية الحوكمة الرقمية، مما يعزز من فاعلية الأداء المؤسسي ويرسخ مكانة المملكة كدولة ريادية في مجال التحول الرقمي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تساهم الأنظمة والتشريعات في تعزيز الشفافية والمساءلة في الجهات الرقمية		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	25	14.5	14.5	14.5
	غير موافق بشدة	31	18.0	18.0	32.6
	محايد	23	13.4	13.4	45.9
	موافق	49	28.5	28.5	74.4
	موافق بشدة	44	25.6	25.6	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 11: الوصف الاحصائي لمساهمة الأنظمة والتشريعات في تعزيز الشفافية والمساءلة في الجهات الرقمية



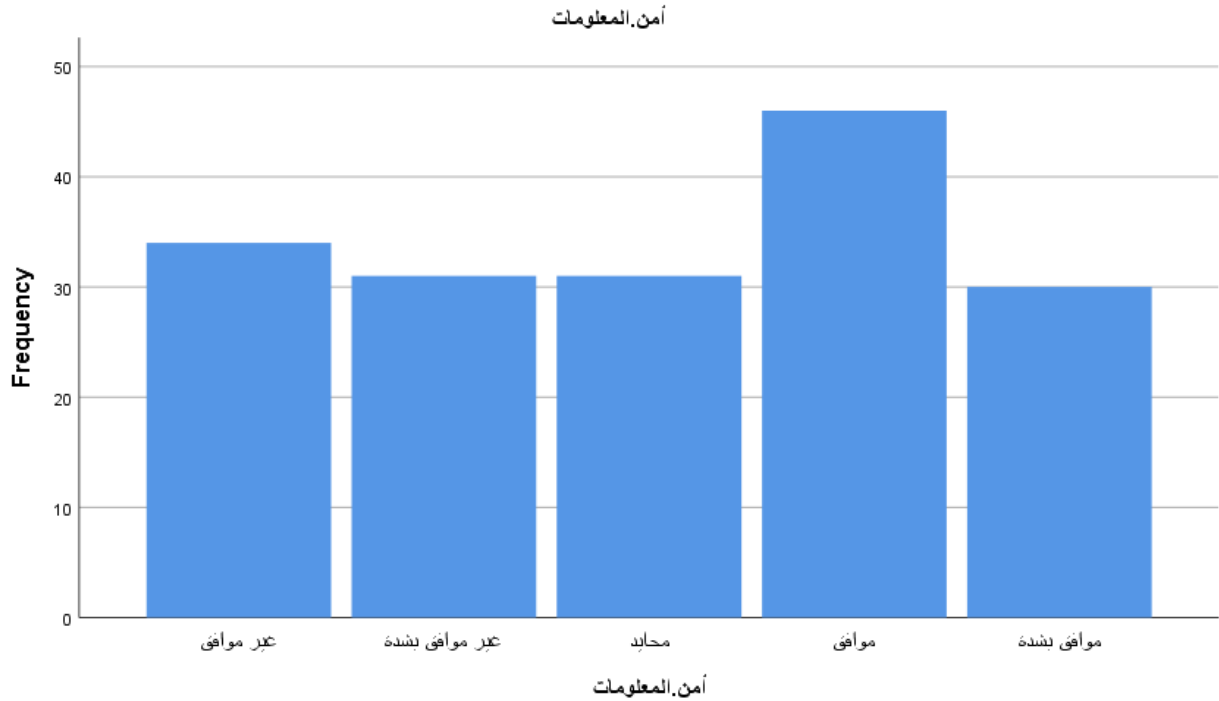
رسم توضيحي 10: التمثيل البياني لمساهمة الأنظمة والتشريعات في تعزيز الشفافية والمساءلة في الجهات الرقمية

- يحد الإطار القانوني من المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات والتحول الرقمي

أكدت استجابات المشاركين بالموافقة على أن الإطار القانوني القائم يحد بشكل فعال من المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات والتحول الرقمي، وذلك بنسبة بلغت 26.7%، وهي النسبة الأعلى بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يعكس وعياً متزايداً بأهمية الدور الحاسم الذي تلعبه القوانين والتشريعات في حماية البنية الرقمية من التهديدات السيبرانية والمخاطر التي قد تنجم عن التعامل مع البيانات الرقمية الحساسة. هذه النتيجة تدل على إدراك المشاركين بأن الإطار القانوني لا يقتصر فقط على تنظيم العمليات الرقمية بشكل عام، بل يمتد ليشمل توفير الضمانات القانونية التي تسهم في تقليل فرص الاختراقات أو سوء استخدام المعلومات، وبالتالي تعزيز الثقة في البيئة الرقمية الحكومية والخاصة على حد سواء. كما تعكس هذه النسبة جهود المملكة العربية السعودية في تطوير منظومة أمن المعلومات والحوكمة الرقمية، بما يتوافق مع متطلبات رؤية 2030 التي تولي اهتماماً كبيراً بتأمين التحول الرقمي ومواجهة التحديات التقنية الحديثة، مثل الهجمات الإلكترونية والتجسس الرقمي. ومن ناحية أخرى، تشير هذه النتيجة إلى أن المشاركين يدركون أن وجود إطار قانوني قوي يُعد ركيزة أساسية تساند الجهود التقنية والتدابير الأمنية الأخرى، مما يساعد في بناء نظام متكامل للحماية الرقمية. ومع ذلك، فإن النسبة أيضاً تبرز الحاجة إلى مواصلة تحديث وتطوير هذا الإطار القانوني باستمرار، بما يتواءم مع سرعة تطور التهديدات الرقمية، وتعزيز ثقافة الالتزام القانوني والوعي الأمني داخل المؤسسات، لضمان تحقيق أقصى مستويات الحماية الممكنة في بيئة التحول الرقمي المتسارعة والمتغيرة باستمرار.

يحد الإطار القانوني من المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات والتحول الرقمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	34	19.8	19.8	19.8
	غير موافق بشدة	31	18.0	18.0	37.8
	محايد	31	18.0	18.0	55.8
	موافق	46	26.7	26.7	82.6
	موافق بشدة	30	17.4	17.4	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 12: الوصف الاحصائي لتحديد الإطار القانوني من المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات والتحول الرقمي



رسم توضيحي 11: التمثيل البياني لتحديد الإطار القانوني من المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات والتحول الرقمي

- هناك وضوح في توزيع المسؤوليات القانونية داخل المؤسسات عند تطبيق الحوكمة الرقمية

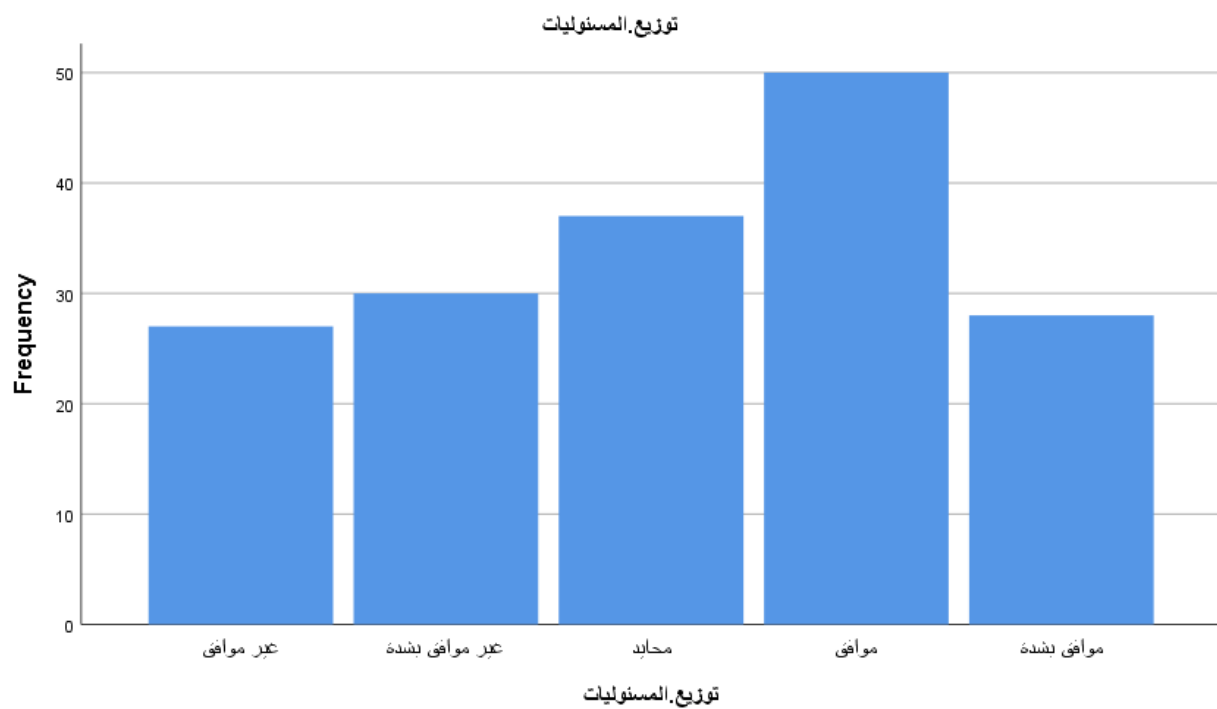
أكدت استجابات المشاركين بالموافقة على وجود وضوح في توزيع المسؤوليات القانونية داخل المؤسسات عند تطبيق الحوكمة الرقمية، بنسبة بلغت 29.1%، وهي النسبة الأعلى بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يشير إلى فهم متزايد ووعي عميق بأهمية تحديد الأدوار والمسؤوليات القانونية بشكل دقيق داخل الهيئات والمؤسسات التي تعتمد على الحوكمة الرقمية. هذا الوضوح يعكس مدى تطور الإطار القانوني والتنظيمي الذي يساهم في ضمان أن كل جهة أو فرد داخل المؤسسة يدرك تمامًا مسؤولياته القانونية، مما يعزز من فعالية تطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالحوكمة الرقمية ويحد من التضارب أو التداخل في المهام. كما يعكس هذا الوضع تقدماً في بناء منظومة حوكمة رقمية متماسكة تعتمد على قواعد واضحة تُسهل من آليات الرقابة والمساءلة، وتوفر إطاراً قانونياً مستقراً يساهم في تحسين الأداء المؤسسي ويعزز من قدرة المؤسسات على التعامل مع التحديات الرقمية المعقدة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه النتيجة تشير إلى نجاح الجهود المبذولة في المملكة لتطوير التشريعات واللوائح التي تعزز من هيكلية المسؤوليات القانونية ضمن المؤسسات، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030، والتي تهدف إلى تحقيق تحول رقمي شامل يعتمد على نظم قانونية فعالة وشفافة. كما يعكس هذا الوضوح في توزيع المسؤوليات أهمية تنسيق الجهود بين مختلف الإدارات والأطراف

المعنية لضمان استدامة الحوكمة الرقمية ونجاح تطبيقها، مما يعزز الثقة بين الجهات المختلفة داخل المؤسسة وخارجها، ويسهم في خلق بيئة عمل رقمية متطورة تقوم على مبادئ العدالة والمسؤولية القانونية الواضحة.

هناك وضوح في توزيع المسؤوليات القانونية داخل المؤسسات عند تطبيق الحوكمة الرقمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	27	15.7	15.7	15.7
	غير موافق بشدة	30	17.4	17.4	33.1
	محايد	37	21.5	21.5	54.7
	موافق	50	29.1	29.1	83.7
	موافق بشدة	28	16.3	16.3	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 13: الوصف الاحصائي للوضوح في توزيع المسؤوليات القانونية داخل المؤسسات عند تطبيق الحوكمة الرقمية.



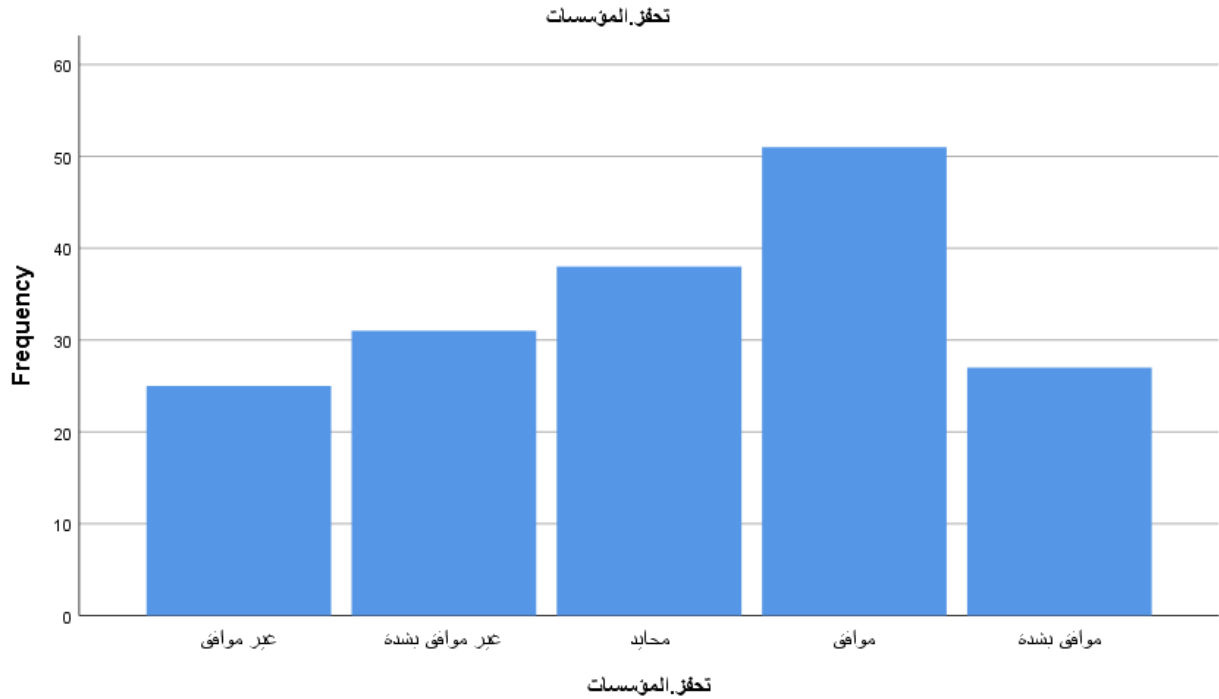
رسم توضيحي 12: التمثيل البياني للوضوح في توزيع المسؤوليات القانونية داخل المؤسسات عند تطبيق الحوكمة الرقمية

- الأنظمة الحالية تحفز المؤسسات على تطوير بنيتها التحتية الرقمية

أكدت استجابات المشاركين بالموافقة على أن الأنظمة الحالية تحفز المؤسسات على تطوير بنيتها التحتية الرقمية، بنسبة بلغت 29.7%، وهي النسبة الأعلى بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يعكس إدراكاً واسع النطاق للدور الحاسم الذي تلعبه الأطر القانونية والتنظيمية في دفع المؤسسات نحو تحديث بنيتها التحتية التقنية لتواكب متطلبات الحوكمة الرقمية والتحول الرقمي بشكل عام. هذا يشير إلى أن التشريعات والأنظمة المعمول بها لا تكتفي بوضع القواعد فقط، بل تعمل كحافز قوي يشجع الجهات الحكومية والخاصة على الاستثمار في تحديث الأجهزة، الشبكات، والبرمجيات، بما يعزز من قدرة هذه المؤسسات على تقديم خدمات رقمية متطورة وفعالة. كما تعكس هذه النتيجة نجاح السياسات الحكومية في توجيه مسار التنمية الرقمية بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030، التي تضع تعزيز البنية التحتية الرقمية كأحد الركائز الأساسية للتحويل الرقمي المستدام. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه النسبة تدل على وجود وعي متزايد لدى المؤسسات بأهمية أن تكون بنيتها التحتية مرنة وقابلة للتكيف مع التطورات التقنية السريعة، مما يسهل عليها مواجهة التحديات الرقمية المعقدة والاستفادة القصوى من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الرقمي. وعلاوة على ذلك، فإن التشجيع القانوني على تطوير البنية التحتية الرقمية يُعزز من تنافسية المؤسسات، ويرسخ مكانة المملكة على خارطة الدول الرائدة في مجال التحويل الرقمي، كما يساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين ويعزز من مستوى الشفافية والكفاءة في القطاعين الحكومي والخاص.

الأنظمة الحالية تحفز المؤسسات على تطوير بنيتها التحتية الرقمية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	25	14.5	14.5	14.5
	غير موافق بشدة	31	18.0	18.0	32.6
	محايد	38	22.1	22.1	54.7
	موافق	51	29.7	29.7	84.3
	موافق بشدة	27	15.7	15.7	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 14: الوصف الاحصائي للأنظمة الحالية تحفز المؤسسات على تطوير بنيتها التحتية الرقمية.



رسم توضيحي 13: التمثيل البياني للأنظمة الحالية تحفز المؤسسات على تطوير بنيتها التحتية الرقمية

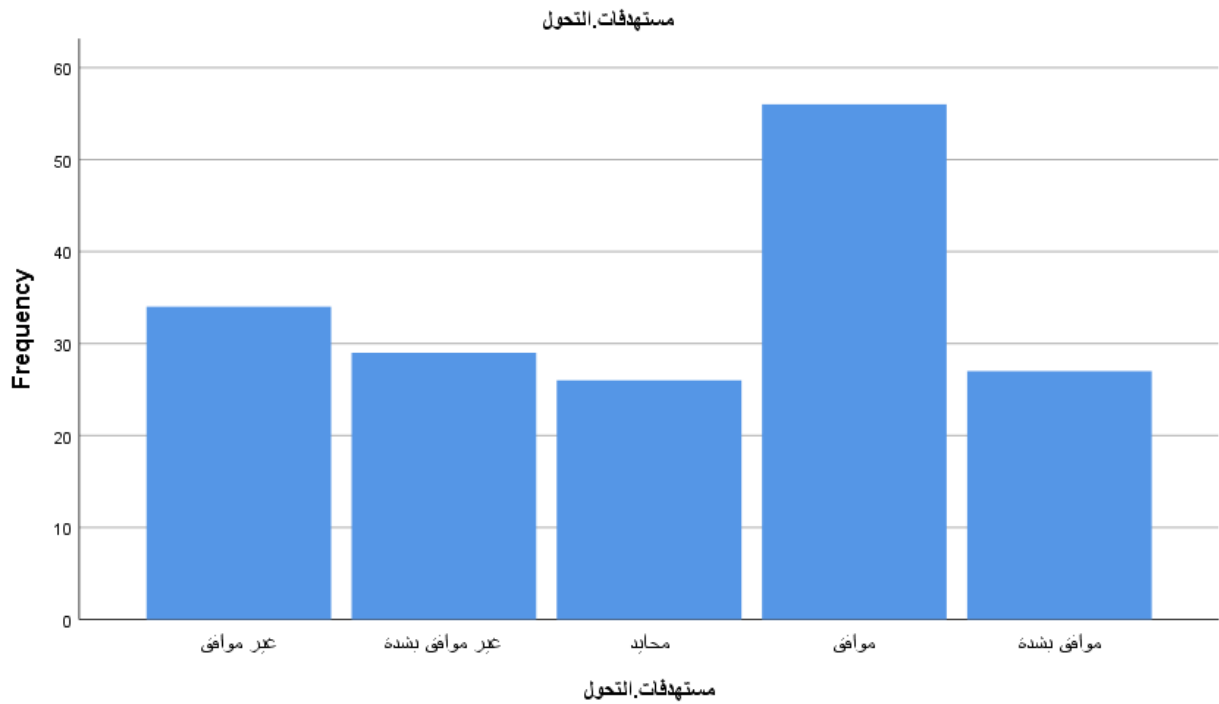
- تتماشى الحوكمة الرقمية مع مستهدفات التحول الرقمي في رؤية السعودية 2030

أكدت استجابات المشاركين بالموافقة على أن الحوكمة الرقمية تتماشى بشكل واضح مع مستهدفات التحول الرقمي في رؤية السعودية 2030، بنسبة بلغت 32.6%، وهي النسبة الأعلى بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يعكس إدراكاً راسخاً لدى المعنيين بأهمية الحوكمة الرقمية كركيزة أساسية ورافد رئيسي لتحقيق أهداف الرؤية الوطنية الطموحة. هذا التوافق يشير إلى أن المشاركين يرون في الحوكمة الرقمية الأداة الفاعلة التي تضمن تنظيم وتنفيذ العمليات الرقمية بطريقة تحقق الكفاءة والشفافية وتضمن استدامة التحول الرقمي في مختلف القطاعات. كما تدل هذه النتيجة على أن الحوكمة الرقمية ليست مجرد إطار تنظيمي تقني، بل تمثل فلسفة متكاملة تواكب التطورات الرقمية وتوجه السياسات بما يتناسب مع مستهدفات رؤية 2030 التي تهدف إلى بناء اقتصاد رقمي متقدم يعزز من تنافسية المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتعكس هذه النسبة كذلك الثقة في أن الحوكمة الرقمية ستسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين جودة الخدمات الحكومية وتعزيز الشفافية، وضمان حماية البيانات، وتعزيز المساءلة في جميع مستويات العمل الرقمي. إضافة إلى ذلك، فإن هذا التأييد القوي يبرز الوعي بأهمية دمج الحوكمة الرقمية في

الاستراتيجيات الوطنية والخطط التنفيذية لضمان نجاح عملية التحول الرقمي بشكل شامل ومتوازن، مما يسهم في دفع عجلة التنمية وتحقيق تطلعات المملكة في أن تكون مركزاً عالمياً للابتكار والتقنية.

تتماشى الحوكمة الرقمية مع مستهدفات التحول الرقمي في رؤية السعودية 2030					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	34	19.8	19.8	19.8
	غير موافق بشدة	29	16.9	16.9	36.6
	محايد	26	15.1	15.1	51.7
	موافق	56	32.6	32.6	84.3
	موافق بشدة	27	15.7	15.7	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 15: الوصف الاحصائي لتتماشى الحوكمة الرقمية مع مستهدفات التحول الرقمي في رؤية السعودية 2030



رسم توضيحي 14: التمثيل البياني لتتماشى الحوكمة الرقمية مع مستهدفات التحول الرقمي في رؤية السعودية 2030

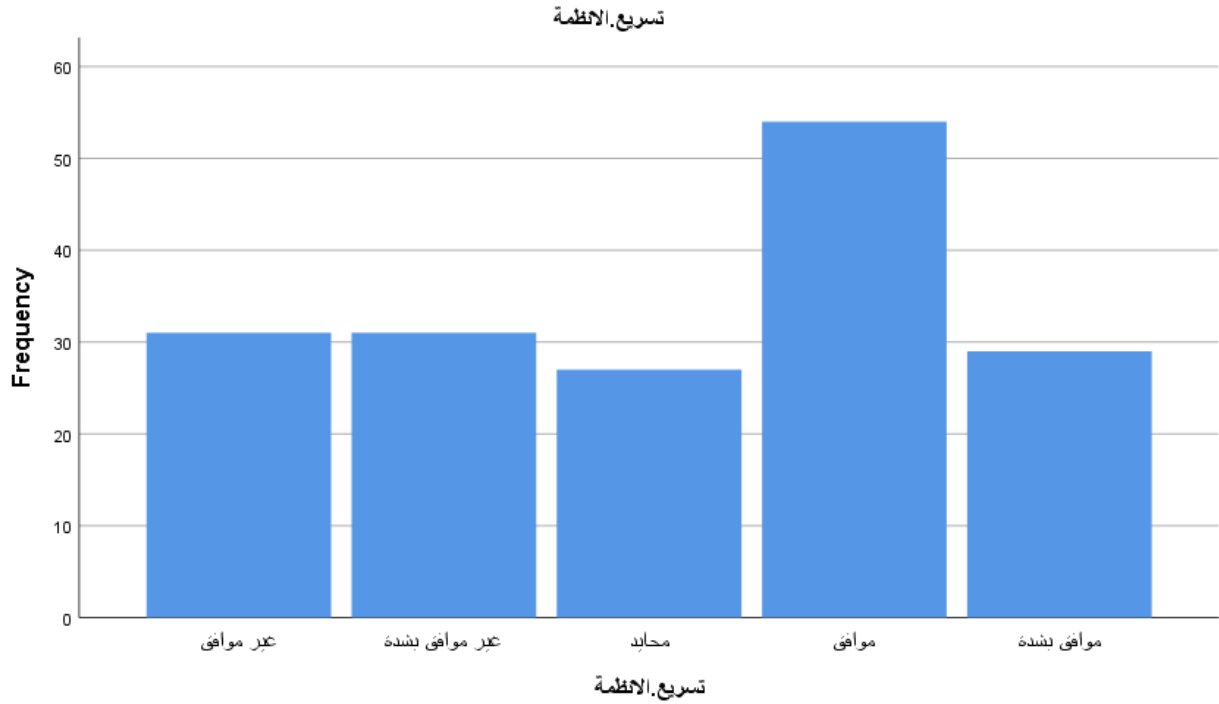
- رؤية 2030 دفعت الجهات المعنية لتسريع سن الأنظمة والقوانين المتعلقة بالحوكمة الرقمية

أكدت استجابات المشاركين بالموافقة على أن رؤية 2030 كانت دافعاً قوياً للجهات المعنية لتسريع سن الأنظمة والقوانين المتعلقة بالحوكمة الرقمية، بنسبة بلغت 31.4%، وهي النسبة الأعلى بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يعكس الوعي العميق والدور المحوري الذي تلعبه الرؤية الوطنية في تحفيز وتوجيه السياسات التشريعية والتنظيمية في المملكة. هذا التأييد القوي يدل على إدراك المشاركين بأن رؤية 2030 ليست مجرد خطة مستقبلية بل حافز فاعل يدفع نحو تطوير بنية قانونية متكاملة وسريعة الاستجابة لتحديات وفرص التحول الرقمي المتسارع، حيث تمثل هذه الرؤية إطاراً استراتيجياً يسعى إلى تحديث النظام التشريعي بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي ويضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تعكس هذه النسبة أيضاً نجاح جهود الجهات الحكومية في ترجمة رؤى وتطلعات المملكة إلى قوانين وتشريعات فعلية تسهل تطبيق الحوكمة الرقمية وتضمن فاعليتها، مما يساهم في تعزيز الشفافية، وحماية البيانات، وتحقيق الكفاءة المؤسسية. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الانسجام بين الرؤية والتشريعات يشير إلى قدرة المملكة على مواكبة التطورات التقنية المتسارعة، ويبرز حرصها على توفير بيئة قانونية داعمة ومحفزة لتبني التكنولوجيا الرقمية بشكل مستدام، الأمر الذي يعزز مكانتها الإقليمية والدولية في مجال التحول الرقمي. كما يشير إلى أن الجهات المعنية لا تكتفي بوضع الأنظمة فحسب، بل تعمل على تحديثها بشكل دوري لمواكبة المستجدات التقنية والتحديات الناشئة، مما يضمن استمرارية التطوير والابتكار في إطار الحوكمة الرقمية المتقدمة.

رؤية 2030 دفعت الجهات المعنية لتسريع سن الأنظمة والقوانين المتعلقة بالحوكمة الرقمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	31	18.0	18.0	18.0
	غير موافق بشدة	31	18.0	18.0	36.0
	محايد	27	15.7	15.7	51.7
	موافق	54	31.4	31.4	83.1
	موافق بشدة	29	16.9	16.9	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 16: الوصف الاحصائي لرؤية 2030 دفعت الجهات المعنية لتسريع سن الأنظمة والقوانين المتعلقة بالحوكمة الرقمية



رسم توضيحي 15: التمثيل البياني لرؤية 2030 دفعت الجهات المعنية لتسريع سن الأنظمة والقوانين المتعلقة بالحكومة الرقمية

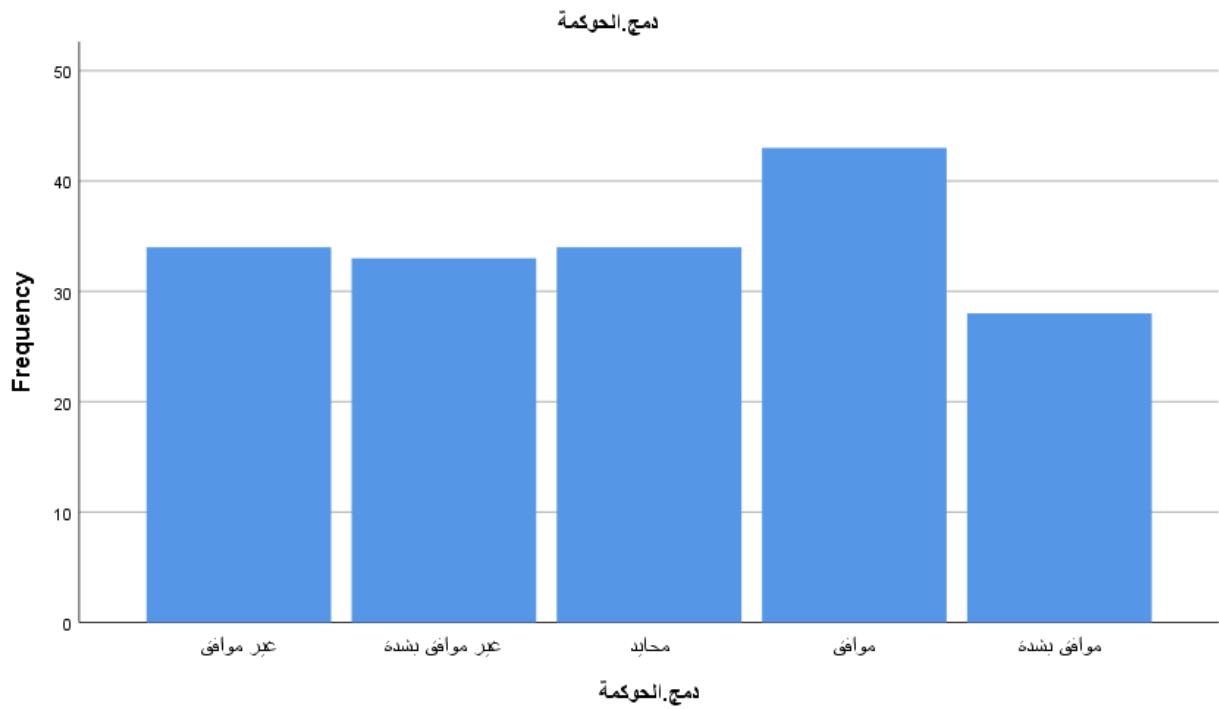
- هناك جهود واضحة لدمج الحوكمة الرقمية ضمن استراتيجيات التحول المؤسسي

أكدت استجابات المشاركين بالموافقة على وجود جهود واضحة وملموسة لدمج الحوكمة الرقمية ضمن استراتيجيات التحول المؤسسي، بنسبة بلغت 25.0%، وهي النسبة الأعلى بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يعكس فهماً متزايداً واعترافاً واسع النطاق بأهمية الحوكمة الرقمية كعنصر أساسي في ضمان نجاح عمليات التحول المؤسسي داخل الجهات الحكومية والخاصة على حد سواء. هذه النتيجة تدل على أن المؤسسات بدأت تنظر إلى الحوكمة الرقمية ليس فقط كجزء تقني أو تنظيمي منفصل، بل كجزء لا يتجزأ من استراتيجية العمل الشاملة التي تهدف إلى تحقيق الكفاءة، والشفافية، والفعالية في تقديم الخدمات، وإدارة الموارد بشكل مستدام. كما تشير هذه النسبة إلى وجود توافق على أن دمج الحوكمة الرقمية في استراتيجيات التحول يعزز من قدرة المؤسسات على التعامل مع التحديات الرقمية المعقدة، ويساعد في وضع إطار عمل موحد يوجه عمليات الرقمنة بما يضمن الاتساق والتناغم بين الأهداف التنظيمية والتقنية. وعلاوة على ذلك، تعكس هذه النتيجة التطور الملحوظ في وعي القادة وصناع القرار بأهمية تحديث الهياكل التنظيمية والسياسات الداخلية لتواكب التحولات الرقمية المتسارعة، مما يساهم في تعزيز ثقافة الابتكار وتبني التكنولوجيا الحديثة بشكل مستدام. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد هذه النسبة أن المؤسسات السعودية تعمل على بناء قدراتها التنظيمية

والتقنية بشكل متكامل، بما يتوافق مع رؤية 2030 التي تولي اهتماماً كبيراً للتحول الرقمي كرافد رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز من موقع المملكة الريادي في مجال الحوكمة الرقمية على المستوى الإقليمي والدولي.

هناك جهود واضحة لدمج الحوكمة الرقمية ضمن استراتيجيات التحول المؤسسي		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	34	19.8	19.8	19.8
	غير موافق بشدة	33	19.2	19.2	39.0
	محايد	34	19.8	19.8	58.7
	موافق	43	25.0	25.0	83.7
	موافق بشدة	28	16.3	16.3	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 17: الوصف الاحصائي للجهود الواضحة لدمج الحوكمة الرقمية ضمن استراتيجيات التحول المؤسسي



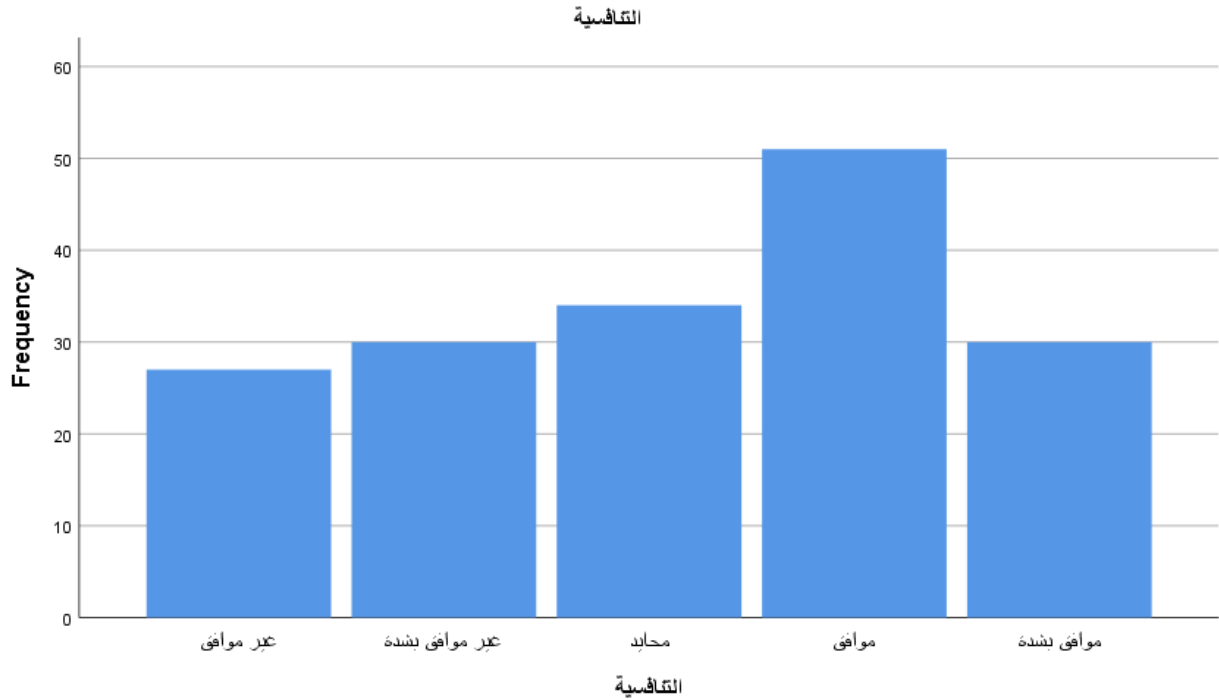
رسم توضيحي 16: التمثيل البياني للجهود الواضحة لدمج الحوكمة الرقمية ضمن استراتيجيات التحول المؤسسي

- الإطار القانوني يعزز من التنافسية والكفاءة داخل المؤسسات الحكومية والخاصة

أكدت استجابات المشاركين بالموافقة على أن الإطار القانوني القائم يعزز بشكل واضح التنافسية والكفاءة داخل المؤسسات الحكومية والخاصة، بنسبة بلغت 29.7%، وهي النسبة الأعلى بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يعكس إدراكاً عميقاً للدور الحيوي الذي تلعبه القوانين والأنظمة في خلق بيئة عمل محفزة وفعالة تدعم تحسين الأداء المؤسسي وتطوير القدرات التنافسية. هذا يدل على أن الإطار القانوني لا يقتصر فقط على تنظيم العمليات وحماية الحقوق، بل يمتد ليكون أداة استراتيجية تساهم في رفع مستوى الجودة وتحفيز الابتكار داخل المؤسسات، سواء من خلال وضع معايير واضحة للحوكمة الرقمية أو من خلال تشجيع الالتزام بالشفافية والمساءلة. كما تشير هذه النتيجة إلى أن المشاركين يدركون أن وجود إطار قانوني متين يساهم في بناء ثقة المتعاملين والمستفيدين من الخدمات، ما يعزز من سمعة المؤسسات ويزيد من قدرتها على المنافسة محلياً ودولياً. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه النسبة تعكس نجاح السياسات التشريعية في دعم كفاءة العمليات المؤسسية من خلال تسهيل تبني التقنيات الرقمية الحديثة، وتحسين إدارة الموارد، وتقليل الهدر، مما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تركز عليها رؤية السعودية 2030. كما يشير ذلك إلى وجود وعي متزايد بأن الإطار القانوني المتطور هو ركيزة أساسية لتعزيز الثقافة المؤسسية التي تركز على الأداء المتميز والابتكار المستمر، ما يضع المملكة في موقع قيادي ضمن منظومة التحول الرقمي على المستويين الإقليمي والعالمي.

الإطار القانوني يعزز من التنافسية والكفاءة داخل المؤسسات الحكومية والخاصة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	27	15.7	15.7	15.7
	غير موافق بشدة	30	17.4	17.4	33.1
	محايد	34	19.8	19.8	52.9
	موافق	51	29.7	29.7	82.6
	موافق بشدة	30	17.4	17.4	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 18: الوصف الإحصائي الإطار القانوني يعزز من التنافسية والكفاءة داخل المؤسسات الحكومية والخاصة



رسم توضيحي 17: التمثيل البياني الإطار القانوني يعزز من التنافسية والكفاءة داخل المؤسسات الحكومية والخاصة

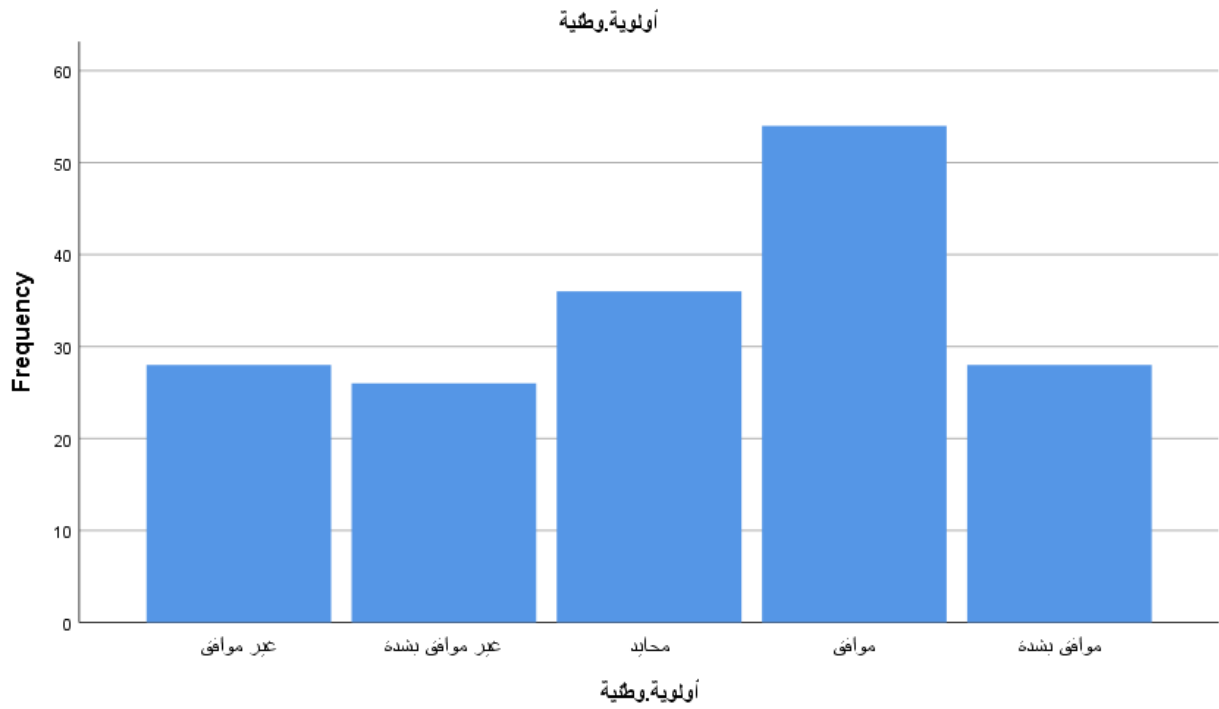
- ساهمت رؤية 2030 في جعل الحوكمة الرقمية أولوية وطنية على المستوى التشريعي

أكدت استجابات المشاركين بالموافقة على أن رؤية 2030 قد لعبت دوراً محورياً في جعل الحوكمة الرقمية أولوية وطنية على المستوى التشريعي، بنسبة بلغت 31.4%، وهي النسبة الأعلى بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يعكس مدى التأثير العميق والفعلي للرؤية الطموحة على السياسات التشريعية والتنظيمية في المملكة. هذا يؤكد أن رؤية 2030 لم تكن مجرد خطة مستقبلية طموحة، بل كانت محفزاً قوياً لإعادة هيكلة الأولويات الوطنية، حيث وضعت الحوكمة الرقمية في مقدمة الاهتمامات الوطنية باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والتحول الرقمي الشامل. تعكس هذه النسبة أيضاً إدراك المشاركين أن الجهود التشريعية أصبحت أكثر تنظيماً وتنسيقاً، متماشية مع التطلعات الطموحة لرؤية 2030، والتي تعزز من مكانة المملكة كمركز رقمي رائد على المستويين الإقليمي والدولي. بالإضافة إلى ذلك، تشير النتيجة إلى أن هناك توافقاً مجتمعياً ومؤسسياً حول أهمية تطوير الأطر القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية، والتي تضمن تعزيز الشفافية، وحماية البيانات، وضمان أمن المعلومات، مما يساهم في بناء ثقة المواطنين والمستثمرين على حد سواء. كما يدل ذلك على أن الحوكمة الرقمية لم تعد خياراً ترفهياً، بل أصبحت ضرورة استراتيجية تدفع الجهات المعنية إلى تطوير التشريعات بشكل مستمر، لتلبية المتطلبات المتسارعة للتكنولوجيا الحديثة، وتعزيز القدرة التنافسية

للمملكة في عصر الاقتصاد الرقمي. ومن ثم، فإن هذا التأييد العالي يعكس النجاح النسبي للجهود الحكومية في تحويل الرؤية إلى واقع ملموس من خلال سن قوانين وتنظيمات متقدمة تدعم التحول الرقمي بشكل فعال ومستدام.

ساهمت رؤية 2030 في جعل الحوكمة الرقمية أولوية وطنية على المستوى التشريعي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	28	16.3	16.3	16.3
	غير موافق بشدة	26	15.1	15.1	31.4
	محايد	36	20.9	20.9	52.3
	موافق	54	31.4	31.4	83.7
	موافق بشدة	28	16.3	16.3	100.0
	Total	172	100.0	100.0	

جدول 19: الوصف الاحصائي لمساهمة رؤية 2030 في جعل الحوكمة الرقمية أولوية وطنية على المستوى التشريعي



رسم توضيحي 18: التمثيل البياني لمساهمة رؤية 2030 في جعل الحوكمة الرقمية أولوية وطنية على المستوى التشريعي

- تحليل الموثوقية والمصدقية لبيانات الدراسة

تشير نتائج ملخص معالجة الحالات إلى أن جميع الحالات المشاركة في الدراسة قد تم تضمينها بشكل كامل في التحليل، حيث بلغ عدد الحالات الصالحة 172 حالة بنسبة 100% من إجمالي العينة، ولم يتم استبعاد أي حالة بسبب فقدان البيانات أو أية عوامل أخرى. هذا يعكس جودة عالية في جمع البيانات ودقتها، مما يعزز من ثقة الباحثين في تمثيل هذه العينة للمجتمع المستهدف. كما أن عدم وجود حالات مستبعدة يعني أن البيانات متكاملة وشاملة، مما يقلل من احتمال حدوث تحيزات أو تأثيرات سلبية على نتائج الدراسة. وبالتالي، فإن الاعتماد على هذه العينة يوفر قاعدة صلبة لتحليل النتائج واستنتاجات البحث، ويؤكد أن عملية جمع البيانات وتنقيحها قد تمت بطريقة منهجية ومنضبطة تضمن سلامة المعلومات وموثوقيتها.

أما فيما يتعلق بإحصائيات الموثوقية، فيبرز معامل ألفا كرونباخ بقيمة 0.879، والتي تعتبر قيمة مرتفعة جدًا وتعكس درجة عالية من الاتساق الداخلي بين عناصر أداة القياس المستخدمة في الدراسة، والتي تتكون من 18 بندًا. هذا يعني أن الأسئلة أو العبارات المكونة للاستبيان مترابطة بشكل قوي وتعمل معًا لقياس المفهوم ذاته بدقة، وهو ما يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة من البيانات. كذلك، تظهر القيمة المعتمدة على العناصر المعيارية (Standardized Items) توازنًا مماثلًا، حيث بلغت 0.880، مما يؤكد أن اختلاف وحدات القياس أو الفروق في طبيعة البنود لم يؤثر على اتساق الأداة. هذه المؤشرات تُعد من أهم المعايير التي تعتمد عليها الدراسات الكمية لضمان أن النتائج التي تم التوصل إليها قابلة للتكرار وذات دلالة إحصائية عالية، مما يزيد من قوة البحث وموثوقيته في تقديم توصيات مبنية على بيانات صحيحة ودقيقة.

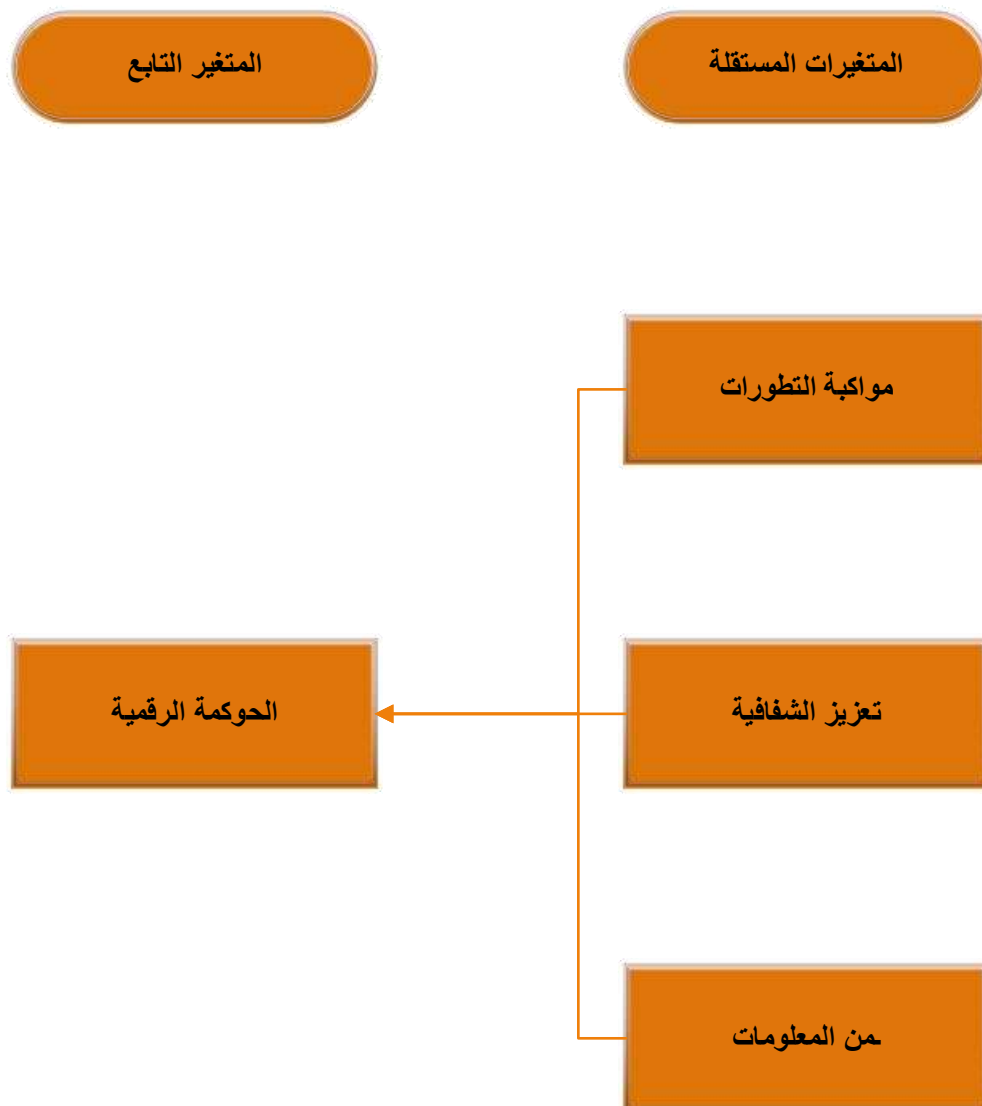
Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	172	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	172	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

جدول 20: ملخص انجاز القضية

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.879	.880	18

جدول 21: إحصائيات الموثوقية

- متغيرات الدراسة



رسم توضيحي 19: متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

- تحليل الجداول المتقاطعة لمتغيرات الدراسة

1. دور الحوكمة الرقمية في مواكبة التطورات للشركات السعودية

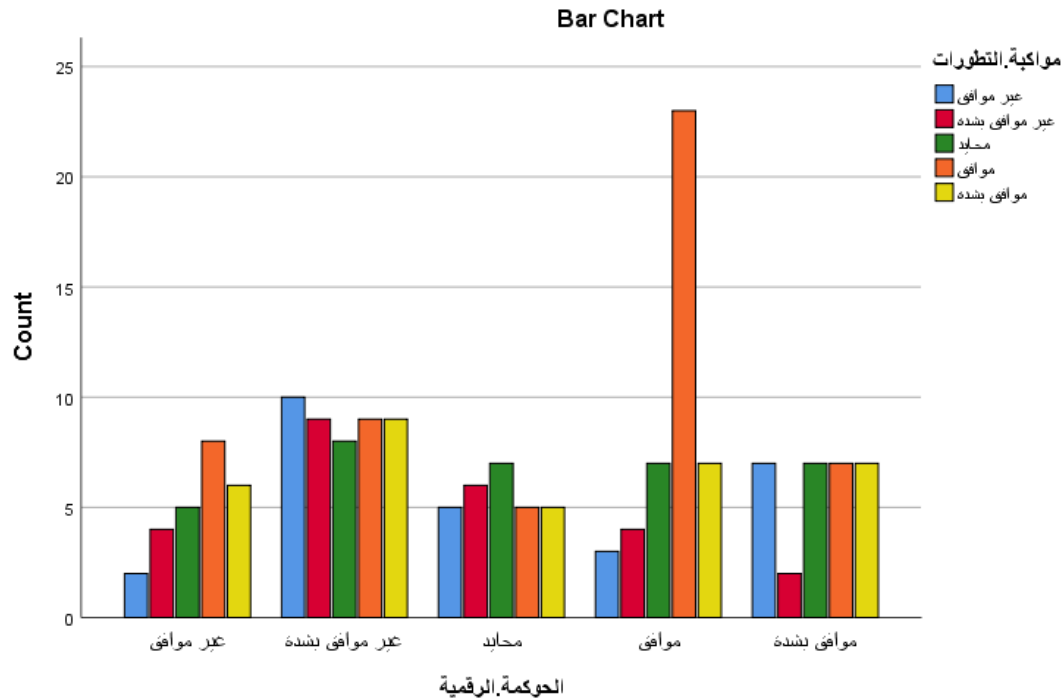
تشير نتائج اختبار كاي تربيع (Chi-Square) إلى أن العلاقة بين دور الحوكمة الرقمية في مواكبة التطورات للشركات السعودية والمتغير الآخر قيد الدراسة ليست ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة اختبار بيرسون 21.975 مع درجات حرية مقدارها 3، ومستوى الدلالة الإحصائية (Asymptotic Significance) كانت 0.144، وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة التقليدي 0.05. وهذا يعني أنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرين. كذلك تدعم نتائج اختبار النسبة الاحتمالية (Likelihood Ratio) التي بلغت 21.951 ومستوى دلالة 0.145 نفس الاستنتاج، حيث يشير كلا الاختبارين إلى أن الفروق أو التباينات الملاحظة في الجداول المتقاطعة لا تكفي لتأكيد وجود ارتباط قوي أو معنوي إحصائي بين دور الحوكمة الرقمية وقدرة الشركات السعودية على مواكبة التطورات.

بالإضافة إلى ذلك، يشير اختبار الارتباط الخطي (Linear-by-Linear Association) إلى قيمة صغيرة جداً وهي 0.294 مع مستوى دلالة 0.587، مما يعزز عدم وجود ارتباط خطي ذو معنى بين المتغيرين، وهو ما يعني أن أي تغير في دور الحوكمة الرقمية لا يصاحبه تغير متناسب أو واضح في قدرة الشركات على مواكبة التطورات. من الناحية التطبيقية، يمكن تفسير هذه النتائج بأن الشركات السعودية قد تواجه تحديات أو عوامل مؤثرة أخرى غير الإطار القانوني أو الحوكمة الرقمية المباشرة التي قد تؤثر على قدرتها على مواكبة التغيرات التقنية أو السوقية. علاوة على ذلك، وجود 8 خلايا بنسبة 32% في الجداول المتقاطعة ذات عدد متوقع أقل من 5 يشير إلى بعض القيود في حجم العينة أو توزيع البيانات، مما قد يقلل من قوة الاختبار في اكتشاف علاقات دلالية محتملة. ولذلك، ينبغي التعامل مع النتائج بحذر، وقد يكون من المفيد في المستقبل توسيع حجم العينة أو استخدام أساليب تحليل أخرى للحصول على فهم أعمق وأكثر دقة للعوامل التي تؤثر في دور الحوكمة الرقمية في دعم تطور الشركات السعودية.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	21.975 ^a	3	.144
Likelihood Ratio	21.951	3	.145
Linear-by-Linear Association	.294	1	.587
N of Valid Cases	172		

a. 8 cells (32.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 3.63.

جدول 22: اختبار كاي اسكوير لدور الحوكمة الرقمية في مواكبة التطورات للشركات السعودية



رسم توضيحي 20: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لدور الحكومة الرقمية في مواكبة التطورات للشركات السعودية

- دور الحكومة الرقمية في تعزيز الشفافية للشركات السعودية

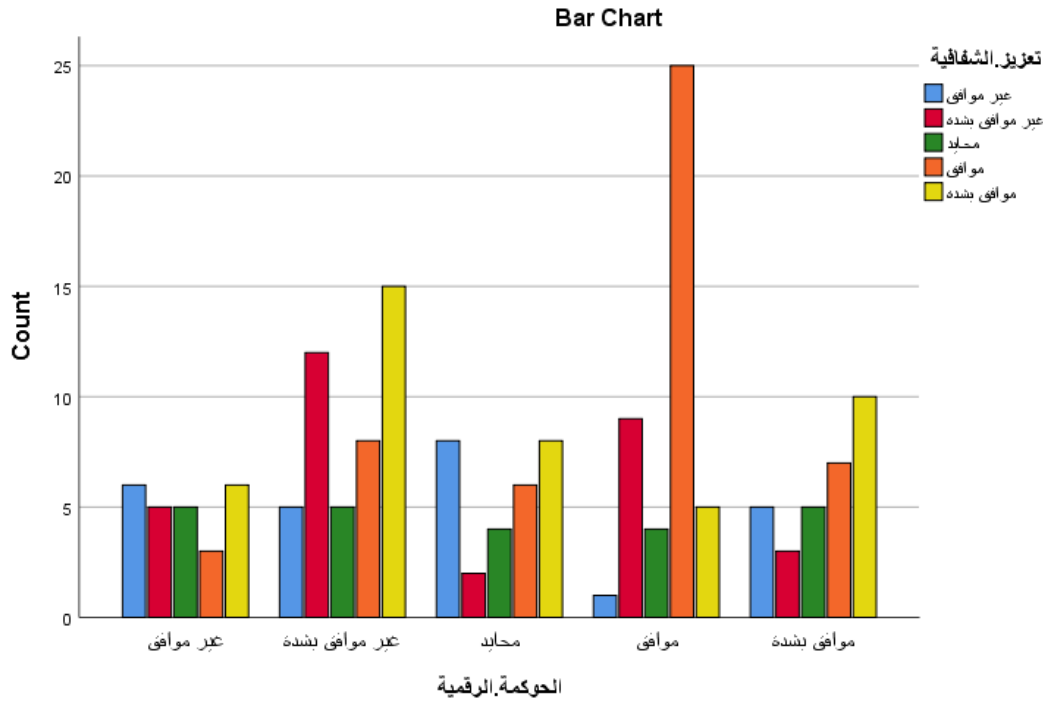
تشير نتائج اختبار كاي تربيع إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين دور الحكومة الرقمية في تعزيز الشفافية لدى الشركات السعودية، حيث بلغت قيمة اختبار بيرسون 39.901 مع درجات حرية 4 ومستوى دلالة 0.001، مما يدل على أن الحكومة الرقمية تلعب دورًا مهمًا في تحسين مستوى الشفافية داخل المؤسسات. يعكس هذا التأثير الإيجابي التزام الشركات بالمبادئ الرقابية والمساءلة التي تدعم بيئة عمل شفافة تتوافق مع أهداف رؤية السعودية 2030 في تعزيز النزاهة والثقة الرقمية. ومع ذلك، يشير اختبار الارتباط الخطي إلى أن العلاقة ليست بالضرورة خطية، مما يعني أن تأثير الحكومة الرقمية على الشفافية قد يتخذ أشكالًا معقدة ومتنوعة، تتطلب دراسة أعمق لفهمها بشكل كامل. كما يجب الأخذ في الاعتبار وجود خلايا في الجداول المتقاطعة تحتوي على عدد متوقع أقل من 5، مما قد يحد من قوة الاختبار ويستدعي إجراء دراسات مستقبلية باستخدام عينات أكبر وأساليب تحليل أكثر تعقيدًا لتعزيز دقة النتائج وتفسيرها بشكل أفضل.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	39.901 ^a	4	.001

Likelihood Ratio	40.801	4	.001
Linear-by-Linear Association	2.255	1	.133
N of Valid Cases	172		

a. 7 cells (28.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 3.34.

جدول 23: اختبار كاي اسكوير لدور الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية للشركات السعودية



رسم توضيحي 21: المقاييس المتمثلة في تحليل العلاقة لدور الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية للشركات السعودية

- دور الحوكمة الرقمية في زيادة أمن المعلومات للشركات السعودية

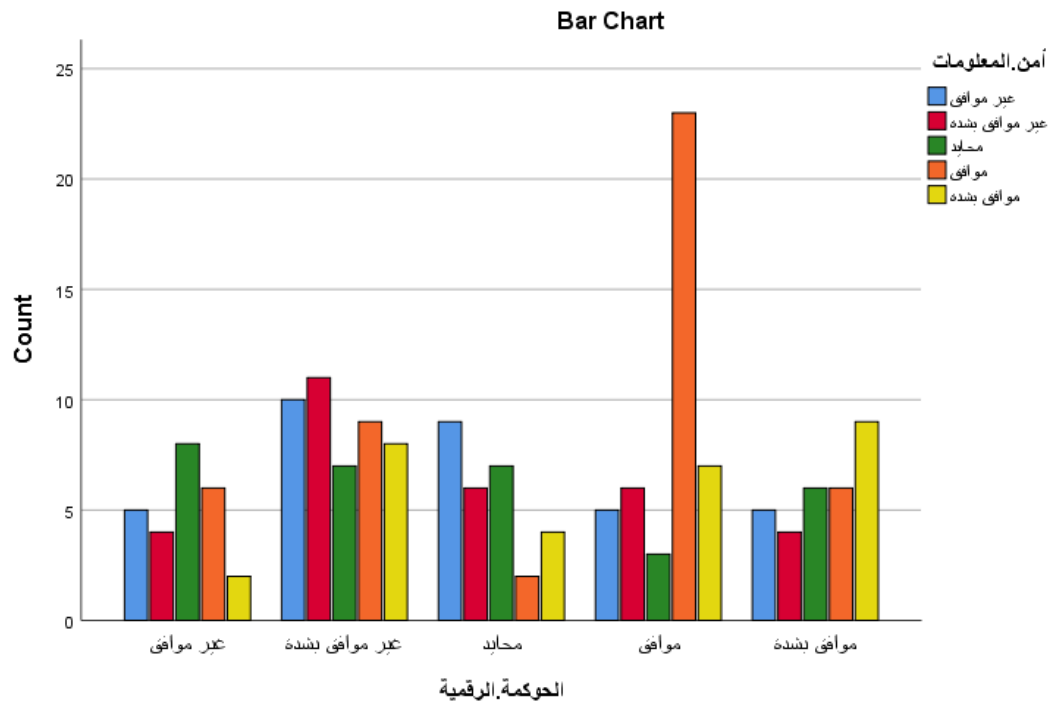
تشير نتائج اختبار كاي تربيع إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الحوكمة الرقمية في زيادة أمن المعلومات لدى الشركات السعودية، حيث بلغت قيمة اختبار بيرسون 33.178 مع درجات حرية 3 ومستوى دلالة 0.007، مما يدل على أن الحوكمة الرقمية تسهم بشكل فعال في تعزيز حماية المعلومات وأمن البيانات داخل المؤسسات. تدعم هذه النتائج كذلك اختبار النسبة الاحتمالية الذي جاء بقيمة 32.752 ومستوى دلالة 0.008، بالإضافة إلى اختبار الارتباط الخطي الذي أظهر علاقة معنوية بمستوى دلالة 0.026، مما يؤكد وجود تأثير إيجابي ومستمر للحوكمة الرقمية في رفع مستوى الأمن المعلوماتي. وعلى الرغم من وجود بعض الخلايا في الجداول المتقاطعة التي تحتوي على عدد متوقع أقل من 5، وهو ما قد يؤثر قليلاً على دقة الاختبار، إلا أن النتائج تعكس بوضوح أن الحوكمة الرقمية تعد أداة أساسية في حماية

المؤسسات السعودية من المخاطر التقنية وضمان سلامة البيانات، بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030 لتعزيز البنية التحتية الرقمية وأمن المعلومات.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	33.178 ^a	3	.007
Likelihood Ratio	32.752	3	.008
Linear-by-Linear Association	4.972	1	.026
N of Valid Cases	172		

a. 5 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 4.36.

جدول 24: اختبار كاي اسكوير لدور الحوكمة الرقمية في زيادة أمن المعلومات للشركات السعودية



رسم توضيحي 22: المقاييس المتمثلة في تحليل العلاقة لدور الحوكمة الرقمية في زيادة أمن المعلومات للشركات السعودية

- تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) إلى أن النموذج العام المستخدم لتفسير متغيرات الدراسة لم يصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية المطلوب، حيث بلغ قيمة اختبار $F = 1.382$ مع مستوى دلالة (Sig.) قدره 0.180، وهو ما يتجاوز القيمة التقليدية 0.05 التي تحدد الدلالة الإحصائية. هذا يعني أن المتغيرات المستقلة المدروسة لا تفسر بشكل كافٍ التباين في المتغير التابع داخل هذا النموذج، أو أن العلاقة بينها قد تكون ضعيفة أو غير واضحة في عينة الدراسة الحالية. على الرغم من ذلك، يشير مجموع مربعات الانحدار (Regression Sum of Squares) إلى وجود تأثير نسبي للمتغيرات المستقلة، لكنه غير كافٍ ليبرر التأثير بشكل إحصائي قوي، مما يستدعي إعادة النظر في اختيار المتغيرات أو توسيع حجم العينة أو استخدام طرق تحليل أكثر تعقيداً لدراسة العلاقات بين المتغيرات بشكل أعمق.

أما فيما يتعلق بملخص نموذج بايز (Bayes Factor Model Summary)، فيظهر أن قيمة R تساوي 0.307، مما يدل على وجود ارتباط إيجابي ضعيف بين المتغيرات، بينما تشير قيمة R Square إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 9.4% فقط من التباين في المتغير التابع، وهو رقم منخفض نسبياً يعكس محدودية قدرة النموذج على التنبؤ أو الشرح. كما أن القيمة المعدلة لـ R Square (Adjusted R Square) التي بلغت 0.026 تعزز هذا الاستنتاج، حيث تشير إلى أن النموذج يفقد كثيراً من قدرته التفسيرية عند تعديلها لأخذ حجم العينة وعدد المتغيرات في الاعتبار. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانحراف المعياري للأخطاء (Std. Error of the Estimate) الذي بلغ 1.33 يشير إلى وجود تفاوت نسبي في القيم المتوقعة مقارنة بالقيم الحقيقية، مما يبرز الحاجة إلى تحسين تصميم الدراسة أو دمج متغيرات أخرى قد تلعب دوراً أكبر في تفسير نتائج الحوكمة الرقمية في سياق المملكة العربية السعودية ورؤية 2030.

ANOVA ^{a,b}					
Source	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	29.134	6	2.428	1.382	.180
Residual	279.395	159	1.757		
Total	308.529	165			

جدول 25: تحليل التباين الأحادي (ANOVA)

Bayes Factor Model Summary ^{a,b}				
Bayes Factor ^c	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.000	.307	.094	.026	1.33

جدول 26: ملخص عامل نموذج بايز

المناقشة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال أدوات الدراسة وتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، يتضح أن الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية يشهد تطوراً ملحوظاً ومتسارعاً، مدفوعاً بشكل كبير برؤية المملكة 2030 التي جعلت من التحول الرقمي إحدى ركائزها الأساسية. لقد أظهرت البيانات أن هناك إدراكاً عاماً بين المشاركين لأهمية الحكومة الرقمية، إلا أن هذا الإدراك لم يكن مصحوباً دائماً بعمق في المعرفة أو فهم شامل للتفاصيل القانونية والتنظيمية ذات الصلة، كما ظهر في إجابات بعض المشاركين الذين أبدوا عدم موافقتهم القوية على امتلاكهم معرفة كافية بمفهوم الحكومة الرقمية، مما يشير إلى وجود فجوة معرفية تتطلب معالجة من خلال التوعية والتدريب على مستوى الأفراد والمؤسسات.

كذلك، كشفت النتائج أن المشاركين يرون أن الجهات الحكومية تمتلك أطراً قانونية واضحة إلى حدٍ كبير لتنظيم الحكومة الرقمية، وهو ما يعكس جهود الدولة في السنوات الأخيرة في إصدار التشريعات والأنظمة الرقمية، كتحديث نظام الجرائم المعلوماتية، وإنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، واعتماد السياسات الموحدة لحكومة البيانات. هذا الانطباع الإيجابي يدعمه مستوى عالٍ من الموافقة على أن الأنظمة السعودية تشمل أدوات متقدمة لدعم التحول الرقمي المؤسسي، وأن هناك التزاماً مؤسسياً بتطبيق تلك الأنظمة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بتكامل الأطر القانونية وتحديثها المستمر بما يتماشى مع التطورات التقنية المتسارعة، وهو ما أشار إليه عدد كبير من المشاركين عبر تأكيدهم على أهمية التحديث الدوري للأطر التنظيمية.

أما فيما يخص علاقة الحكومة الرقمية بمفاهيم مثل الشفافية وأمن المعلومات، فقد كشفت النتائج الإحصائية - خصوصاً من خلال تحليل كاي تربيع - عن وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين الحكومة الرقمية وهذه الأبعاد. فعلى سبيل المثال، ظهر أن للحكومة الرقمية دورٌ مهمٌ في تعزيز الشفافية المؤسسية، مما يدل على أن تطبيق أطر الحكومة الرقمية لا يقتصر على تحسين العمليات، بل يتجاوز ذلك إلى ترسيخ المبادئ الأخلاقية والإدارية الرصينة، مثل المساءلة والوصول العادل إلى المعلومات. كما أن الدور البارز الذي تلعبه الحكومة الرقمية في دعم أمن المعلومات يعكس وعياً متزايداً لدى صناع القرار بأهمية وضع أنظمة صارمة لحماية البيانات والبنية التحتية الرقمية من المخاطر والتهديدات المتزايدة، وهذا يتوافق مع الجهود السعودية الرامية إلى بناء بيئة رقمية موثوقة وآمنة.

إن نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) أظهرت أن النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة لم يتمكن من التنبؤ بدرجة كافية بالمتغير التابع من خلال المتغيرات المستقلة، وهو ما يعني أن هناك عوامل أخرى – لم تتناولها هذه الدراسة – قد تؤثر بشكل أكثر وضوحاً على فاعلية الإطار القانوني للحكومة الرقمية. وقد يكون من بين هذه العوامل مستوى النضج الرقمي للمؤسسات، والثقافة التنظيمية، والبنية التحتية التكنولوجية، وكذلك مستوى الدعم السياسي والإداري، وهي متغيرات قد تستحق الدراسة في أبحاث مستقبلية.

الخاتمة

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة التحليلية التي تناولت الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030، يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات التي تؤطر مسار التحول الرقمي في المملكة، لا سيما من حيث التأسيس القانوني والتشريعي الذي يدعم هذا التحول. لقد أبرزت الدراسة أن المملكة العربية السعودية قطعت شوطاً مهماً في وضع الأسس التنظيمية والتشريعية للحكومة الرقمية، وهو ما ظهر من خلال استجابات المشاركين التي عكست ثقة نسبية في وضوح الأطر القانونية المعتمدة، ومدى التزام الجهات الحكومية بتطبيقها. ويعكس ذلك الرؤية الاستراتيجية التي تتبناها الدولة، حيث تُعد الحكومة الرقمية أداةً محورية لتحقيق أهداف رؤية 2030، من خلال تعزيز الشفافية، ورفع الكفاءة، وتحسين جودة الخدمات، وضمان أمن المعلومات في بيئة رقمية متنامية.

أظهرت النتائج أيضاً أن هناك إدراكاً عاماً متزايداً بين الممارسين والمختصين بأهمية الحكومة الرقمية، إلا أن هذا الإدراك لا يزال بحاجة إلى تعزيز على مستوى المعرفة القانونية الدقيقة بتفاصيل هذه الأطر وكيفية تطبيقها. فالنسبة الملحوظة من المشاركين الذين أبدوا ضعفاً في المعرفة العامة بمفهوم الحكومة الرقمية تشير إلى وجود فجوة معرفية يجب التعامل معها عبر برامج تدريب وتأهيل قانوني وإداري موجه، يستهدف مختلف فئات العاملين في القطاعات الحكومية والخاصة. كما تبين أن هناك اتفاقاً عاماً بين المشاركين على أن الأطر القانونية تُسهم في دعم مجالات أساسية كأمن المعلومات، ورفع كفاءة البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الشفافية، وجعل المؤسسات أكثر تنافسية واستجابة لمتطلبات العصر الرقمي.

ورغم هذا التقدم، إلا أن الدراسة كشفت أيضاً عن وجود تحديات ترتبط بفعالية هذه الأطر، خاصة في جانب التحديث الدوري لمواكبة التطورات التقنية السريعة، وكذلك في وضوح توزيع المسؤوليات القانونية داخل المؤسسات عند تطبيق مفاهيم الحكومة الرقمية. فبينما تُظهر بعض الجهات التزاماً واضحاً في التطبيق، قد تفتقر أخرى إلى مرونة في التنفيذ أو إلى الكفاءات الفنية والقانونية اللازمة، مما قد يضعف من فاعلية الإطار القانوني ككل. من هنا تتضح الحاجة إلى مراجعة دورية للأنظمة، وتطويرها بما يتماشى مع الممارسات الدولية، دون المساس بالخصوصية القانونية والثقافية للمملكة.

تؤكد هذه الدراسة أن الحوكمة الرقمية ليست فقط ضرورة تقنية، بل هي عملية تنظيمية وقانونية معقدة تتطلب بيئة تشريعية مرنة، ووعيًا مجتمعيًا ومؤسسيًا عميقًا. كما أن نجاح التحول الرقمي المستدام لا يتحقق فقط بإصدار الأنظمة، بل يتطلب متابعة مستمرة، وتقييمات واقعية، ومشاركة فعّالة من مختلف الجهات الحكومية والخاصة. وبهذا فإن الإطار القانوني للحوكمة الرقمية في المملكة لا يزال في طور النضج، ويشكل عنصرًا أساسيًا في تحقيق التحول المؤسسي الشامل المنشود ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030.

التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها دعم تطوير وتفعيل الحوكمة الرقمية في المملكة وتعزيز فعالية الأطر القانونية المصاحبة لها، على النحو التالي:

1. أوصت الدراسة بضرورة إطلاق برامج توعوية وتثقيفية موجهة للعاملين في القطاعات الحكومية والخاصة لتعزيز الفهم العام والدقيق لمفاهيم الحوكمة الرقمية، وأهمية تطبيقها، ومدى ارتباطها بأهداف التحول الوطني. وذلك من خلال ورش العمل، والدورات التدريبية، والمقررات الجامعية.

2. أوضحت النتائج أهمية مواكبة التشريعات الوطنية للتطورات التقنية السريعة، لذلك توصي الدراسة بإعادة النظر في الأنظمة واللوائح المعمول بها بشكل دوري، لتكون أكثر مرونة واستجابة للتغيرات في التقنيات الرقمية، وضمان اتساقها مع أفضل الممارسات العالمية.

3. أوصت الدراسة بضرورة تضمين الحوكمة الرقمية في مختلف الأنظمة القطاعية، وعدم الاكتفاء بقوانين عامة أو مركزية، بحيث يتم تفعيل ممارسات الحوكمة الرقمية داخل كل قطاع وفقاً لطبيعته وتحدياته الخاصة، بما يحقق التكامل القانوني والمؤسسي.

4. توصي الدراسة بضرورة فرض آليات رقابة ومتابعة داخل المؤسسات لضمان التطبيق الفعلي للحوكمة الرقمية، مع تفعيل أدوات المساءلة والشفافية القانونية، بحيث تصبح الحوكمة جزءاً من الممارسات اليومية لا مجرد إطار تنظيمي نظري.

5. تشير الدراسة إلى أهمية إعداد وتأهيل الكوادر الوطنية القادرة على تنفيذ وتفسير الأنظمة المرتبطة بالحوكمة الرقمية، وذلك من خلال دمج الجوانب القانونية والتقنية في برامج التدريب والتطوير المهني للموظفين وصناع القرار.

6. توصي الدراسة بضرورة وجود تنسيق مستمر بين الهيئات التنظيمية والرقابية، ومقدمي الخدمات الرقمية، والمشرعين، لضمان انسجام السياسات والتشريعات مع الأهداف التقنية والاستراتيجية لمبادرات الحوكمة.

7. نظرًا لأهمية الحوكمة الرقمية في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، توصي الدراسة بإيجاد تشريعات تلزم المؤسسات بإصدار تقارير دورية عن أدائها الرقمي، وخططها في تطبيق الحوكمة، ونسب الامتثال للأنظمة الرقمية المعتمدة.

8. تقترح الدراسة إنشاء كيان مستقل يُعنى بمتابعة تنفيذ سياسات الحوكمة الرقمية، وتقييم الأداء القانوني والتنظيمي للمؤسسات في هذا المجال، ويكون حلقة وصل بين الجهات الحكومية والتشريعية والتقنية.

المراجع

- المراجع العربية:

العمري, ف. ع. (2023). دور سياسات التعليم في التحول الرقمي في ضوء رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر

المعلمات. 39(3). Retrieved from https://journals.ekb.eg/article_297211.html

- المراجع الأجنبية:

Alojail, M. (2023). Critical Success Factors and Challenges in Adopting Digital Transformation in the Saudi Ministry of Education. Retrieved from

https://www.researchgate.net/publication/375130974_Critical_Success_Factors_and_Challenges_in_Adopting_Digital_Transformation_in_the_Saudi_Ministry_of_Education

Rodrigues, R. (2020). Legal and human rights issues of AI: Gaps, challenges and vulnerabilities.

Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2666659620300056>

Taala, W. D. (2019). Impact of Saudi Digital Library (SDL) to Saudi Research Output: A Review. Retrieved from

https://www.researchgate.net/publication/331934577_Impact_of_Saudi_Digital_Library SDL_to_Saudi_Research_Output_A_Review

Alhujaili, R. (2023). E-government implementation's impact on Saudi vision 2030 to become an international logistic center. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/372808825_E-government_implementation's_impact_on_Saudi_vision_2030_to_become_an_international_logistic_center

Al-Ruithe, M. (2017). Cloud Data Governance In-Light of the Saudi Vision 2030 for Digital Transformation. Majid Al-Ruithe; Elhadj Benkhelifa. Retrieved from

<https://ieeexplore.ieee.org/abstract/document/8308458>

Alshahrani, A. (2025). Adopting Emerging Technologies in Digital Government: A Multi-Case Analysis of Drivers, Enablers, and Challenges in Saudi Arabia. Retrieved from

<https://dl.acm.org/doi/abs/10.1145/3719297>

Hasan, A. (2024). Examining the drivers and barriers to adoption of e-government services in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/jidt-09-2023-0019/full/html>

Engvall, T. (2022). Digital Governance as a Scientific Concept. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/358962455_Digital_Governance_as_a_Scientific_Concept

Hoboken, J. v. (2021). Smartphone platforms as privacy regulators. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0267364921000303>

Mabillard, V. (2016). The complex relationship between transparency and accountability: A synthesis and contribution to existing frameworks. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/304070388_The_complex_relationship_between_transparency_and_accountability_A_synthesis_and_contribution_to_existing_frameworks

Bradley, A. (2024). Evolving Legal Theory in the Digital Era: Comparative Perspectives on Cyber Law and Its Societal Implications. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/387768799_Evolving_Legal_Theory_in_the_Digital_Era_Comparative_Perspectives_on_Cyber_Law_and_Its_Societal_Implications

(2021). حسين, م. س. E-government Implementation and its Impact on Improving the Governmental Performance With an Application on Telecom Egypt. Retrieved from https://jocu.journals.ekb.eg/article_197524.html

Zygiaris, S. (2023). The journey from e-government to digital transformation: the case of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/366769522_The_journey_from_e-government_to_digital_transformation_the_case_of_Saudi_Arabia

Bernardo, B. M. (2024). Data governance & quality management—Innovation and breakthroughs across different fields. 9(4). Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2444569X24001379>

Kaur, P. (2021). A systematic literature review on cyberstalking. An analysis of past achievements and future promises. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S004016252031252X>

Kwok, W. M. (2024). United Nations E-Government Survey 2024 - Chapter 1 A Digital government Model Framework For Sustainable Development. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/384080655_United_Nations_E-Government_Survey_2024_-_Chapter_1_A_Digital_government_Model_Framework_For_Sustainable_Development

Alnajim, A. (2024). The Role and Impact of Saudi Vision 2030 in Leadership Development. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/379436769_The_Role_and_Impact_of_Saudi_Vision_2030_in_Leadership_Development

Chohan, S. R. (2020). Strengthening digital inclusion through e-government: cohesive ICT training programs to intensify digital competency. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/02681102.2020.1841713>

Milakovich, M. (2021). Digital Governance: Applying Advanced Technologies to Improve Public Service. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/354180579_Digital_Governance_Applying_Advanced_Technologies_to_Improve_Public_Service

Jopang, J. (2024). Exploring the Relationship Between E-Government, Transparency, and Citizen Trust in Government Services. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/383602057_Exploring_the_Relationship_Between_E-Government_Transparency_and_Citizen_Trust_in_Government_Services

avatar, A. (2025). Cybersecurity: The Foundation of a Secure and Trusted Digital Government. Retrieved from <https://publicsectornetwork.com/insight/cybersecurity-the-foundation-of-a-secure-and-trusted-digital-government>

Adeodato, R. (2020). Secure Implementation of E-Governance: A Case Study About Estonia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/340474090_Secure_Implementation_of_E-Governance_A_Case_Study_About_Estonia

Khan, J. A. (2023). Research Methodology (Methods, Approaches And Techniques). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/373809840_Research_Methodology_Methods_Approaches_And_Techniques

الملاحق

الاستبانة

الإجابة					الأسئلة
1- الاسئلة العامة					
60+	50-60	40-50	30-40	20-30	العمر
			أنثى	ذكر	الجنس
		شهادة عليا	درجة البكالوريوس	شهادة الدراسة الثانوية	الدرجة
					2- أسئلة الاستبيان
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	بشدة لا أوافق	لدي معرفة عامة بمفهوم الحوكمة الرقمية وأهميتها في المملكة.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	بشدة لا أوافق	تمتلك الجهات الحكومية السعودية أطراً قانونية واضحة لتنظيم الحوكمة الرقمية.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	بشدة لا أوافق	تتضمن التشريعات السعودية أنظمة متقدمة تدعم التحول الرقمي المؤسسي.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	بشدة لا أوافق	هناك التزام مؤسسي بتطبيق الأنظمة القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	بشدة لا أوافق	يتم تحديث الأطر القانونية بشكل دوري لمواكبة التطورات التقنية.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	بشدة لا أوافق	الإطار القانوني الحالي في المملكة كافٍ لدعم تطبيق الحوكمة الرقمية بفعالية.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	بشدة لا أوافق	تساهم الأنظمة والتشريعات في تعزيز الشفافية والمساءلة في الجهات الرقمية.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	بشدة لا أوافق	يحد الإطار القانوني من المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات والتحول الرقمي.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	بشدة لا أوافق	هناك وضوح في توزيع المسؤوليات القانونية داخل المؤسسات عند تطبيق الحوكمة الرقمية.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	بشدة لا أوافق	الأنظمة الحالية تحفز المؤسسات على تطوير بنيتها التحتية الرقمية.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	بشدة لا أوافق	تتماشى الحوكمة الرقمية مع مستهدفات التحول الرقمي في رؤية السعودية 2030.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	بشدة لا أوافق	رؤية 2030 دفعت الجهات المعنية لتسريع سن الأنظمة والقوانين المتعلقة بالحوكمة الرقمية.

أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	بشدة لا أوافق	هناك جهود واضحة لدمج الحوكمة الرقمية ضمن استراتيجيات التحول المؤسسي.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	بشدة لا أوافق	الإطار القانوني يعزز من التنافسية والكفاءة داخل المؤسسات الحكومية والخاصة.
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	بشدة لا أوافق	ساهمت رؤية 2030 في جعل الحوكمة الرقمية أولوية وطنية على المستوى التشريعي.

✓ https://docs.google.com/forms/d/1_Q2IMZxuMM0ap3C8KOE6qIOqGVQer825hVW53B4hAc/edit

Abstract

This study aims to analyze the legal framework for digital governance in the Kingdom of Saudi Arabia in light of Vision 2030, by exploring the effectiveness of existing regulations and legislation in supporting digital transformation and enhancing transparency and information security within government and private institutions. A quantitative approach was used to collect data, with a questionnaire administered to a sample of 172 participants representing various sectors related to digital governance. The results revealed a significant level of institutional commitment to existing legal frameworks, in addition to the alignment of legislation with the digital transformation goals of Vision 2030. The study emphasized the importance of periodically updating legal frameworks to keep pace with technological developments. The study also revealed the need to enhance legal awareness and institutional commitment to ensure the effective implementation of digital governance. Based on these findings, the study recommended increasing awareness and training programs, continuously developing legislative frameworks, and enhancing transparency and accountability mechanisms to foster a robust digital legal environment that supports the Kingdom's digital transformation goals.

Keywords: Digital Governance, Legal Framework, Vision 2030, Digital Transformation, Transparency, Information Security, Saudi Arabia.

Midocean University
College of Humanities
Master's degree in digital law



**The Legal Framework for Digital Governance in the Kingdom of Saudi Arabia in
Light of Vision 2030: An Analytical Study**

Prepared by/
Najla Hamoud Al-Otaibi

University ID/
243001951

Supervised by/

Year
2025